ملتقى طالبات وطلاب جامعة الملك فيصل وجامعة الدمام

جامعة الدمام – التعليم عن بعد

ادارة اعمال – مستوى ثالث

مبادئ الاقتصاد الكلي

د. عوض عثمان
تلخيص : د.سويره + اجتهادات + رواء + سميرة الزهراني
تجميع: د.سويره

المحاضرة الاولى

مقدمة:

مقرر الاقتصاد الكلي يُعنى بموضوعات هي مثار اهتمام الجميع ودائما ما يتم تناولها في الصحف والتلفزيون وغيرها من الوسائط بل وحتى في المجالس وذلك باعتبارها موضوعات تهم الجميع كقضايا الناتج الاجمالي والدخل القومي والتضخم والعطالة و الدعم الحكومي .....الخ، ومن هنا نؤكد انه وبنهاية مقرر الاقتصاد الكلي ستزيد الحصيلة المعرفية بطيف واسع من القضايا الاقتصادية الهامة للدارسين والدارسات.

الاطار المفاهيمي لعلم الاقتصاد الكلي

ما هو الاقتصاد الكلي؟

❖ تعريف علم الاقتصاد:ECONOMICS

ولنبدأ بالتذكير بتعريف علم الاقتصاد الذي يتفق عليه معظم الاقتصاديين والذي عرّف الاقتصاد على أنه:

- العلم الذي يدرس السلوك البشري تجاه تلبية الحاجات البشرية غير المحدودة باستخدام المتاح من الموارد الاقتصادية النادرة.

❖ المشكلة الاقتصادية THE ECONOMIC PROBLEM

- يتضح من هذا التعريف أن طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجهها جميع المجتمعات، بدرجات متفاوتة، تتمثل في:

✓ وجود كمية محدودة من الموارد الاقتصادية.

✓ تقابلها حاجات غير محدودة من السلع والخدمات التي يرغب أفراد المجتمع في الحصول عليها.

- تقسم النظرة الاقتصادية تسهيلا لدراستها إلى:

✓ النظرية الاقتصادية الجزئية (الاقتصاد الجزئي)

✓ النظرية الاقتصادية الكلية (الاقتصاد الكلي)

❖ الاقتصاد الجزئي (MICROECONOMICS).

يدرس الاقتصاد الجزئي النظرية الاقتصادية على مستوى وحدة اتخاذ القرار: أي على مستوى المستهلك أو المنشأة وكيف تتفاعل هذه الوحدات في سوق كل سلعة أو خدمة فتحدّد سعرها وكميتها المنتجة وكيف تتفاعل في أسواق عناصر الإنتاج فتحدّد أسعار وكميات كل عنصر من عناصر الإنتاج.

❖ الاقتصاد الكلي (MACROECONOMICS)

يدرس الاقتصاد الكلي النظرية الاقتصادية على المستوي الكلي التجميعي حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي والناتج أو العرض الكلي والمستوى العام للأسعار والتضخم ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي.

الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي:

✓ دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي للدولة والدخل القومي.

✓ يتناول مكونات الطلب الكلي(الإنفاق الكلي) في الاقتصاد كما يتناول العرض الكلي(الناتج الكلي) من السلع والخدمات، ومن ثم يبحث في كيفية تحديد الدخل التوازني.

✓ دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والمالية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

✓ تحليل ودراسة المشكلات الاقتصادية الكليّة المتعلقة بالتضخم والبطالة ومحاولة تقديم الحلول الخاصة بها، كما يدرس المشاكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات

المحاضرة الثانية

مفاهيم اساسية

التدفق الدائري للإنفاق والدخل

من المهم معرفة وتفهم الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد الكلي، والعلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، لما لذلك من ضرورة لتفهم أداء الاقتصاد الكلي وما يتأثر به من عوامل داخلية وخارجية.

❖ **يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لبلد معين على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأربعة :**

- ✓ قطاع المستهلكين
- ✓ قطاع المنتجين
- ✓ القطاع الحكومي
- ✓ القطاع الخارجي

❖ **لأجل التبسيط نستخدم نموذج الاقتصاد مغلق يتكون من قطاعين اثنين فقط**

١) (القطاع العائلي) المستهلكين (Household Sector)
٢) (قطاع منشآت الأعمال) المنتجين (Business Sector)

❖ **حيث يتم التبادل بينهما في سوقين**

١) سوق عوامل الإنتاج أو الموارد(. (Factor Market)
٢) والخدمات السلع سوق(Goods and Services Market))
(مع افتراض عدم وجود مدخرات بواسطة القطاع العائلي)

يحصل جمهور المستهلكين على الدخول النقدية لقاء خدمات الموارد الإنتاجية (عوامل الإنتاج) التي يقدمها إلى قطاع المنتجين، وتقوم المنشآت الإنتاجية بتحويل هذه الموارد إلى سلع وخدمات وبيعها إلى المستهلكين لقاء الحصول على مجموع الدخول النقدية التي تغطي تكاليف عناصر الإنتاج. وتمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي، كما يتضح من الشكل التالي .

التدفق الدائري للإنتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي (عوائد عناصر الإنتاج) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين.

تحديد اسعار عوامل الانتاج واسعار السلع والخدمات

تتحدد أسعار أو عوائد عوامل الإنتاج في سوق الموارد في الجزء العلوي من الشكل حيث يمثل قطاع المنتجين جانب الطلب بينما يمثل قطاع المستهلكين جانب العرض في ذلك السوق .

كذلك، تتحدد أسعار السلع والخدمات في سوق المنتجات في الجزء السفلي من الشكل، حيث يمثل قطاع المستهلكين في هذه الحالة جانب الطلب، بينما يمثل قطاع المنتجين جانب العرض، ويكون الاقتصاد في حالة توازن دائماً لأن الدخل الكلي يعادل الإنفاق الكلي في هذه الحالة.

حرية السوق والكفاءة الاقتصادية

كان الاعتقاد السائد بين الاقتصاديين القدماء (Classical Economists) أن آلية السوق الحر (Free Market) و ما اصطلح على تسميته "اليد الخفية" (Invisible Hand) تكفل تحقق المصالح أو الأهداف الخاصة لأطراف السوق (مستهلك يسعى لتعظيم منفعة ومنتج يسعى لتعظيم ارباحه) وتضمن تتحقق الكفاءة في الإنتاج (Production Efficiency)

في حالة التدخل الحكومي الذي يحد من عمل آلية السوق (اليد الخفية) أي قدرة الأسواق على تحديد أسعار السلع والخدمات يكون هناك تدني في الكفاءة وتراجع في رفاهية المجتمع. كما كان الحال في (دول الاتحاد السوفيتي الاقتصادات المخططة مركزيا سابقا). ولكن متى يكون تدخل الحكومة أمر واجب وضروري؟

التدخل الحكومي (GOVERNMENT INTERVENTION)

بالرغم من حديثنا عن قدرة آلية السوق الحر على تحقيق التخصيص الأمثل أو الكفء للموارد وبالتالي في تحقيق الكفاءة في الإنتاج إلا أن هناك حالات خاصة تفشل فيها آلية السوق الحر في تحقيق ذلك، الأمر الذي يستوجب التدخل الحكومي، نذكر من هذه الحالات باختصار ما يلي:

الإنفاق الاستثماري(Investment Expenditure)

وهو الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية (Infrastructure) كالمباني والطرق والسدود والخزانات والآليات والمصانع التي تملكها الدولة وكافة المشروعات الإنمائية.

حالة السلع والخدمات العامة (PUBLIC GOODS)

- السلع العامة (Public Goods) هي تلك التي:
  - ✓ تستهلك جماعياً.
  - ✓ ومتى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع ولا يمكن حرمان أحداً من استهلاكها.
  - ✓ وتقدم دون مقابل.

هذه السلع والخدمات العامة مثل الطرق العامة والبث الإذاعي والتلفزيوني (غير المشفر) والأمن والدفاع .....الخ. لا يُقدم على إنتاجها القطاع الخاص لعدم قدرته على بيعها لمن يدفع السعر ومنعها عن الآخرين كما هو الحال في حالة السلع الخاصة (كالسيارات والغذاء والثياب و .... الخ).

فنقول أن السوق الحر يفشل في تقديم السلع العامة ولا بد من تدخل الحكومة لتقديمها لأن الحكومة وحدها قادرة على تحصيل القيمة من الجميع عن طريق فرض الضرائب.

حالة التأثيرات الخارجية EXTERNALITIES

حالات التأثيرات الخارجية هي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها آثار خارجية (غير مقصودة) قد تكون نافعة (External Benefits) ومثال لها حالة التعليم وما يتدفق عنه من فوائد للمجتمع، أو آثار خارجية ضارة (External Costs) ومثال لها حالة مصنع تسبب الغازات المنبعثة منه التلوث البيئي.

في مثل هذه الحالات، إذا ترك الأمر لآلية السوق فإنها تفشل في تحفيز صاحب الاثر الخارجي النافع مما يقلل من رغبته في الاستمرار في تقديم نفعه إلى المستوى الذي يفضله المجتمع. وكذلك يفشل السوق الحر في محاسبة صاحب الأثر الضار مما يدفعه إلى التمادي في نشاطه بأكثر مما تمليه المصلحة العامة للمجتمع.

وهنا يأتي التدخل الحكومي حيث أنه لو ترك الأمر آلية السوق فإنه سيكون هناك فقد في كفاءة تخصيص الموارد ألن الموارد توجه بأكثر مما يجب في حالة التأثيرات الخارجية الضارة، ويقل تخصيصها في حالة الأنشطة ذات التأثيرات الخارجية النافعة.

تدخل الحكومة عن طريق الضرائب على الإنتاج أو عن طريق اللوائح والقوانين للحد من نشاط مثل هذه الصناعة الملوثة للبيئة فتحد من مستويات إنتاجها بحيث الي تعدى التلوث البيئي المستوى الأمثل من وجهة نظر المجتمع. كما يحتاج الأمر إلى تدخل الحكومة لتحفيز الأنشطة ذات المنافع الخارجية عن طريق تقديم الدعم للتوسع فيها.

حالة الاحتكار الطبيعي

يحدث الاحتكار الطبيعي عندما تنفرد منشاة كبيرة واحدة بالسوق وغياب المنافسين نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة إنتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الإنتاج وخفض أسعار البيع إلى مستويات غير كافية لتغطية تكاليف الإنتاج للمنشآت المنافسة مما يعرضها للخسارة والخروج في النهاية من السوق.

تكون لهذه المنشأة قوة احتكارية تضر بكفاءة تخصيص الموارد وعدالة توزيع الدخل في المجتمع. ويستوجب مثل هذا الوضع تدخل الحكومة لوضع قيود على المنشأة في هذه الحالة لتحديد السعر العادل وحملها على الوصول بالإنتاج إلى المستوى الذي يحقق الكفاءة في الإنتاج ويعظم رفاهية المجتمع.

دور الإنفاق الحكومي GOVERNMENT EXPENDITURE

يعتبر دورالقطاع الحكومي (Government Sector) على جانب كبير من الأهمية في التأثير في مستوى الفعاليات الاقتصادية. ويسري تأثير القطاع الحكومي في الاقتصاد من خلال تحصيل الضرائب والرسوم، والإنفاقات التي تقوم بها الجهات الحكومية في مختلف المجالات.

- ❖ **يقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين:**
  - ➢ **الإنفاق الجاري (Current Expenditure)**

ويشمل الإنفاق الجاري الرواتب والأجور التي تدفعها الحكومة المركزية والإدارات المحلية إلى العاملين في الأجهزة الحكومية من موظفين وعمال ومدرسين وأطباء وأفراد في كل من الجيش والشرطة وغيرهم، مقابل ما ينتجونه من خدمات عامة نهائية.

دور قطاع التجارة الخارجية: FOREIGN TRADE

يطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات صافي الصادرات (Net Exports) أو الميزان التجاري (Balance of Trade). إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات فمعنى ذلك أن القطر يتمتع بفائض تجاري (Trade Surplus)، و إذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات، فسيؤدي ذلك إلى حدوث عجز تجاري (Trade Deficit)

دور القطاع المالي

لقد افترضنا عند تناولنا لنموذج التدفق الدائري للدخل والإنفاق، أن قطاع المستهلكين ينفق كل دخله وال يدخر، وكان ذلك للتبسيط فقط. فمن الناحية العملية، نجد أن المستهلكين والمنتجين ال يقومون بإنفاق جميع دخولهم، بل يدخرون جزءا منها.
ويعتبر ذلك الجزء المدخر من أهم العوامل التي تؤثر في مستوى الأداء الاقتصادي. تجد هذه الادخارات طريقها إلى البنوك وتمثل المصدر الرئيسي للإقراض في الاقتصاد .فالجهاز المصرفي يقوم بدور الوسيط في الأسواق المالية (Financial Markets) وذلك بتجميع المدخرات وإعادة إقراضها.

- ❖ **الآن يمكننا إيجاز العالقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية لاقتصاد واقعي والتي سبق الاشارة إليها سابقا والممثلة في :**
  - ✓ قطاع المستهلكين
  - ✓ قطاع المنتجين
  - ✓ القطاع الحكومي
  - ✓ القطاع الخارج

وفي اقتصاد أكثر واقعية يضم القطاع الحكومي والقطاع الخارجي بالإضافة إلى القطاع العائلي وقطاع الأعمال تتعقد الأمور قليلا ولكن يبقى شرط توازن الاقتصاد الكلي في صيغته العامة:

(الدخل الكلي = الإنفاق الكلي)

ولكن يختلف من حيث تفاصيل مكونات الطلب الكلي. ففي النموذج رباعي القطاعات نضيف كل من الإنفاق الحكومي (G) وصافي الصادرات (NX) إلى مكونات الطلب الكلي، فيصبح شرط توازن الاقتصاد على النحو التالي:

$$Y = C + I + G + NX(X-M)$$

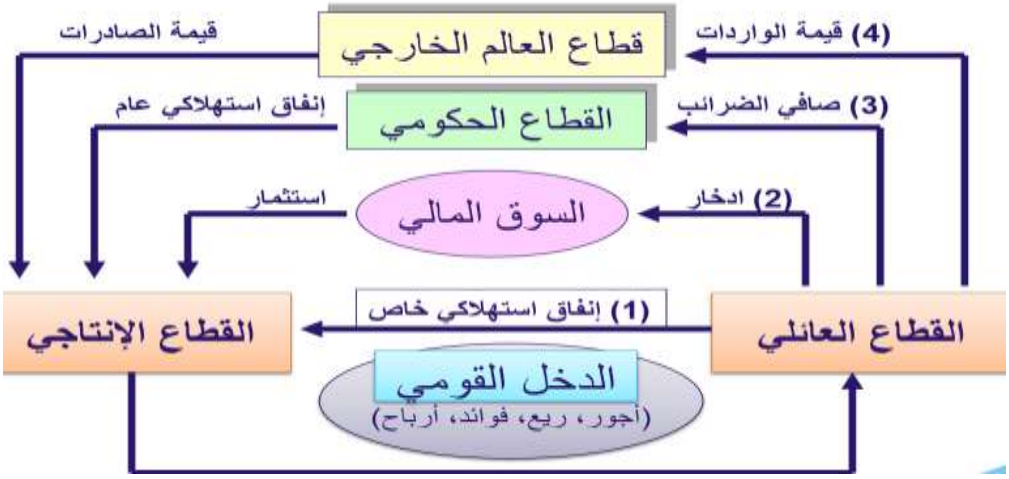

المحاضرة الثالثة

(الحسابات القومية)

الحسابات القومية : هي وسيلة إحصائية لقياس مستوى النشاط الاقتصادي على مستوى الدولة في مختلف قطاعاتها الاقتصادية

والتي تنقسم إلى

القطاع الزراعي　　القطاع الصناعي.　　القطاع الخدمي.

وذلك من أجل تحديد جوانب القوة والضعف في هذه القطاعات والتنبؤ باحتمالات تأثيراتها على الاتجاهات المستقبلية للاتجاه القومي.

أن عملية جمع وتبويب الإحصاءات لمختلف الفعاليات الاقتصادية تعتبر مهمة كبيرة وشاقة ، مما يتطلب **إنشاء أجهزة حكومية متخصصة** يطلق عليها تسميات مختلفة، كالجهاز المركزي للإحصاء، أو دائرة الإحصاءات العامة، أو الجهاز المركزي للمعلومات، وغيرها من المسميات.

في المملكة العربية السعودية يسمى بمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات http://www.cdsi.gov.sa

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي(Gross Domestic product (GDP من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاه وسرعة نموه ، وهو من مؤشرات الحسابات القومية ويعمل على قياس النشاط الاقتصادي داخل دولة معينة خلال فترة زمنية معينة.

ترتيب دول العالم حسب الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٤

Ranking	Economy	(millions of US dollars)
	European Union	18,495,349
1	United States	١7,418,925
2	China	10,380,380
3	Japan	4,616,335
4	Germany	3,859,547
5	United Kingdom	2,945,146
6	France	2,846,889
7	Brazil	2,353,025
8	Italy	2,147,952
	:	:
١٩	Saudi Arabia	752,459
World		77,301,958

المصدر: صندوق النقد الدولي www.imf.org

الاسم	عدد الاصفار (الولايات المتحدة الامريكية والانجليزية المعاصرة الحديثة)
مليون	10^6
بليون مليار(عند الإنجليزية التقليدية)	10^9
تريليون	10^{12}

❖ ترتيب الدول العربية حسب الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٣

الترتيب	الدولة	الناتج المحلي [بملايين الدولارات الامريكية]
١	المملكة العربية السعودية	٦٤٨.٣
٢	الامارات العربية المتحدة	٣٦٨.٢
٣	مصر	٢٨٦.٤
٤	قطر	١٩١.٦
٥	العراق	١٨٥.٣
٦	الجزائر	١٨٥.١
٧	الكويت	١٧٠.٢
	مجموع الدول العربية	٢,٨٣٦.٤

المصدر : CIA World Fact book

الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic product (GDP)

يعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأنه: القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وخلال فترة زمنية معينة.

وسنوضح في ما يلي المفردات الجديدة الواردة في هذا التعريف.

- القيمة السوقية (MARKET VALUE)

من أجل قياس الناتج من السلع والخدمات، لابد من تجميع المنتجات الزراعية كالقطن والقمح والتمر والمنتجات الصناعية كالبترول والأجهزة الكهربائية والسيارات والمنتجات الخدمية النهائية كالتعليم والصحة والنقل والسياحة وغيرها. غير أن تجميع كميات السلع المنتجة بوحداتها الطبيعية أمر غير ممكن بسبب عدم تجانس وحدات القياس.

وللتغلب على هذه المشكلة يتم قياس القيم السوقية (MARKET VALUE) وذلك بضرب الكمية المنتجة من أي سلعة أو خدمة في سعرها الجاري في السوق.

يطلق على الناتج المقوم بالأسعار الجارية الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(Current Price Gross Domestic Product)
أو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (Nominal Gross Domestic Product) أو الناتج المحلي الإجمالي النقدي (Money Gross Domestic product) الذي يختلف عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real Gross Domestic Product) كما سيأتي لاحقاً.

- السلع و الخدمات النهائية

تشمل السلع والخدمات النهائية (Final goods and services) السلع الاستهلاكية والصادرات (سواء نهائية أو وسيطة) والسلع الاستثمارية (آلات ومعدات ومباني).

وتختلف هذه السلع النهائية عن السلع الوسطية (Intermediate Goods) وهي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة وتشتريها منشأة أخرى لاستخدامها كمدخل (Input) في أنتاج سلعة أو خدمة نهائية.

- الاحتساب المزدوج (double counting)

إذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة الداخلة في إنتاج السلع النهائية في حساب الناتج المحلي الإجمالي فمعنى ذلك أن تحتسب قيمة المدخلات الوسيطة مرتين، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلعة النهائية، ويتسبب ذلك في ارتكاب خطأ ما يعرف بالاحتساب المزدوج
(Double Counting) وبالتالي تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق حقيقته. ولذا يتم قياس الناتج المحلي بتجميع قيم السلع والخدمات النهائية دون السلع الوسيطة.

لغرض تجنب الوقوع في خطأ الاحتساب المزدوج لقيمة السلع الوسيطة عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي ، يستخدم الخبراء ما يعرف بطريقة القيمة المضافة (value added)، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الإنتاج .

- ❖ وللإيضاح نتابع المثال التالي :

مراحل الإنتاج (١)	قيمة الإنتاج (٢)	القيمة المضافة (٣)
١- القمح	٢٠٠	٢٠٠
٢- الطحين	٣٥٠	١٥٠
٣- الخبز	٥٥٠	٢٠٠
المجموع	١١٠٠	٥٥٠

- ➢ السلع والخدمات المنتجة محلياً:

للتوصل إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطر معين يتم احتساب القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة فقط داخل الحدود الجغرافية لهذا القطر . فمثلاً تقوم بعض الشركات اليابانية المنتجة للأجهزة الكهربائية بإنتاج بعض أنواع هذه الأجهزة في الصين، وفي هذه الحالة ، فإن قيمة هذا الإنتاج تدخل في احتساب الناتج المحلي للصين ولا تدخل في احتساب الناتج المحلي لليابان.

طالما أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يحسب القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية فتجدر الإشارة هنا إلى أن هنالك مجموعة مقدرة من السلع والخدمات النهائية التي تنتج ولا تحسب وذلك لأنها لا تصل إلى السوق مثل خدمات ربات البيوت ومثل الإنتاج الزراعي الذي يقوم المزارع باستهلاكه.

يقاس الناتج المحلي الإجمالي بمجموع قيم السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة محلياً خلال فترة زمنية معينة وهي سنة عادة.

عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم انتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.
إلا أن قيمة خدمات متاجر بيع وشراء هذه السلع المستعملة فتدخل في تقدير الناتج المحلي للسنة الحالية.

المحاضرة الرابعة
قياس الناتج المحلي الاجمالي

مقدمه :
يعزى الاهتمام الكبير بقياس الناتج المحلي الاجمالي الى كونه مؤشرا هاما للأداء الاقتصادي ورفاهيه المجتمع لذلك اصبحت دراسة تقدير وتوزيع الناتج المحلي تحتل مركزا بارزا في الدراسات التطبيقية بالنسبة لجميع الاقطار خاصه في حاله توفر الاحصائيات الدقيقة عن مختلف الفعاليات الاقتصادية

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي ...

- ❖ يتم قياس الناتج المحلي الاجمالي بثلاث طرق هي:

- ✓ طريقه الناتج Product Method.
- ✓ طريقه الانفاق Expenditure Method.
- ✓ طريقه الدخل Income Method.

طريقه الناتج Product Method

يتم في طريقه الناتج (Product Method) جمع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محليا في سنه معينه ويتم تقدير الناتج بضرب الكميه المنتجة من كل سلعه او خدمه في سعر الوحدة منها السائد في اسواق التجزئة.

فاذا كان الاقتصاد ينتج سلعتين فقط بالكميات Q_A وQ_B التي تباع في الاسواق بأسعار P_A و P_B على التوالي يمكن حساب الناتج المحلي الاجمالي بطريقه الناتج كما يلي :

$$GDP = P_A \times Q_A + P_B \times Q_B$$

وعموما يمكن صياغه المعادلة التالية لحساب الناتج المحلي لاقتصاد ينتج (n) من سلعة النهائية :

$$GDP = \sum_{i=1}^{n} P_i \times Q_i$$

i = 1,2,3 …….. n .

الناتج المحلي الاجمالي الاسمي حسب نوع النشاط للعام ٢٠١٤ م				
القطر	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)
المملكة العربية السعودية	%2	%59.7	%38.3	752,459
المصدر : ٢٠١٤- CIA World Fact book				

طريقه الانفاق (Expenditure Method)

يقاس الناتج المحلي الاجمالي بطريقه الانفاق (Expenditure Method) وذلك عن طريق جمع الانفاق على السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة في الاقتصاد او الانفاق على GDP من قبل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق المعادلة :

$$GDP = C + I + G + X - m$$

- **الانفاق الاستهلاكي :**

يتمثل الإنفاق الاستهلاكي في " مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية التي يستهلكها الافراد " ويشمل على ما ينفقه القطاع العائلي على السلع المعمرة كشراء سيارة او اثاث وغيره والسلع غير المعمرة كمختلف السلع الاستهلاكية هذا اضافه الى الخدمات المختلفة كخدمات العلاج والتعليم والاتصال والسياحة ... وغيرها .

- **الإنفاق الاستثماري:**

يقصد به " مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص ". أي انه الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

❖ **ويتضمن ما يلي:**

ا- شراء المعدات و الآلات بواسطة منشآت الاعمال .

ب- جميع الإنشاءات من مخازن ومصانع ومراكز تجارية.

ج- التغير في المخزون، والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية.

الإنفاق الحكومي:

يقصد به " مجموع القيم النقدية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة "

❖ **وتشمل :**

- الإنفاق الجاري : ويشمل الرواتب والاجور وجميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة و خدمات.
- الإنفاق الاستثماري : ويشمل نفقاتها على بناء البنية التحتية من طرق وجسور ومدارس ومستشفيات ..الخ.

انفاق التجارة الخارجية:

يُعرف بصافي الصادرات وهو " قيمة الصادرات مطروحاً منه قيمة الواردات ". فإن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محلياً أنما يصدر جزءاً منه يحصل عليها الأجانب مقابل أنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف للناتج القومي للدولة. من ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع وخدمات منتجة في الخارج، وهو جزء يجب طرحه من الناتج المحلي الإجمالي وعلى ذلك يكون:-

صافي الصادرات = الصادرات – الواردات

جدول (أ)

الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(بالاف ملايين الريالات)

Expenditure on Gross Domestic Product at Current prices

(Thousand Million of Saudi Riyals)

الواردات** Imports**	الصادرات** Exports**	الاستهلاك النهائي الحكومي Govt. Final Consumption	الاستهلاك النهائي الخاص Private Final Consumption	اجمالي تكوين رأس المال Gross Capital Formation	الناتج المحلي الإجمالي GDP	السنة Year
653	982	400	639	607	1976	2010
742	1411	488	682	672	2511	2011
807	1498	551	785	725	2752	2012
862	1454	629	839	732	2791	2013
958	1330	739	910	778	2798	2014 *

* Preliminary Data
** Goods and Services

* بيانات اولية
** السلعية والخدمية

مكونات الانفاق كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي السعودي للعام ٢٠١٤

البند	النسبة من اجمالي الناتج المحلي ٢٠١٤
الاستهلاك الخاص	%٣١.١
الاستثمار الخاص	%٢٨.٧
الإنفاق الحكومي	%٢٣.5
الصادرات	%48.6
الواردات	%31.9-
	%١٠٠

طريقة الدخل (INCOME METHOD)

يعرف الدخل المحلي بـأنه " دخول عناصر الإنتاج التي اسهمت في العملية الانتاجية خلال فترة زمنية عادة سنة".

يقاس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بجمع الدخول المتحققة لأفراد المجتمع لقاء مساهمتهم في الإنتاج

❖ **العوائد والدخول التي تدخل في طريقة الدخل :**

١- الاجور والرواتب: wages and salaries

جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية إلى إلى كل الحوافز والمكافآت و البدلات.

٢- الارباح والفوائد: Profit and Interest

الارباح مثل ارباح الشركات وغيرها، اما الفوائد فتمثل العائد على الاموال المودعة في البنوك والتي يحصل عليها اصحاب رؤوس الاموال نتيجة لعمليات الاقراض التي يقومون بها.

٣- الايجاراتRent :

وتشمل ايجارات المساكن والمحلات التجارية وغيرها وكذلك براءات الاختراع والملكية الفكرية.

٤- دخول اصحاب الاعمال الصغيرةSmall Scale Industries :

كدخول اصحاب البقالات الصغيرة والمطاعم والمهن الصغيرة بشكل عام.

صافي الدخل المحلي NET NATIONAL INCOME (NNI)

صافي الدخل المحلي (NNI)= الدخل المحلي بتكلفة عناصر الانتاج = الناتج المحلي بتكلفة عناصر الانتاج = (الاجور والرواتب +الارباح والفوائد + الايجارات + دخول الاعمال الصغيرة).

اجمالي الدخل المحلي GROSS NATIONAL INCOME (GNI)

للحصول على اجمالي الدخل المحلي (GDI) والذي يساوي اجمالي الناتج المحلي (GDP)

- لابد ان نضيف إلى صافي الدخل المحلي (NNI) :

١- الضرائب غير المباشرة(Indirect Taxes)

٢- اهتلاك رأس المال(Depreciation)

٣- ونطرح الاعانات الانتاجية

اجمالي الدخل المحلي (GDI) = اجمالي الناتج المحلي(GDP)= صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + اهتلاك رأس المال - الاعانات الإنتاجية.

الضرائب غير المباشرة (INDRECT TAXES) :

من امثلتها الضريبة على الانتاج أو ضريبة المبيعات تكون هذه الضرائب جزء ا من تكاليف الإنتاج والتي غالبا ما يتحمل المستهلك الجزء الاكبر منها وتحتسب كإيراد للدولة مقابل ما تقدمه لقطاع الأعمال من خدمات عامة كالطرق والصرف الصناعي والأمن والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات .الضرائب غير المباشرة لا تدخل ضمن صافي الدخل بل تدخل ضمن اجمالي الدخل المحلي « اجمالي الناتج المحلي» .

إهلاكات الأصول الثابتة: DEPRECIATION

يضيف المنتجون التكلفة السنوية لإهلاكات الأصول الثابتة إلى تكاليف عناصر الإنتاج الاخرى للتوصل إلى سعر البيع في الأسواق. لذا يجب عند حساب الناتج بطريقة الدخل إضافة تكلفة الإهلاكات إلى باقي مكونات التكاليف للتوصل إلى الناتج بسعر السوق.

الإعلانات الانتاجية : (INDIRECT SUBSIDIES)

عبارة عن مدفوعات تدفعها الدولة من ميزانيتها لبعض المنشآت التي تقوم بإنتاج سلع أو خدمات ضرورية بغرض جعل اسعار هذه السلع والخدمات في متناول المستهلكين كالإعانات التي كانت تدفعها الحكومة في السعودية للكهرباء والنقل الجماعي والقمح والتي مازالت تدفعها للمياه وغيرها.

هذه الاعانات الانتاجية تطرح من صافي الدخل المحلي الناتج « صافي الناتج المحلي ».

المدفوعات التحويلية: TRANSFER PAYMENTS

عند تقدير الناتج بطريقة الدخل يجب استبعاد المدفوعات التحويلية الحكومية، كإعانات البطالة والضمان الاجتماعي وغيرها، باعتبارها دخولاً لا يقابلها إنتاج وذلك لعدم مشاركة أصحابها في إنتاج الناتج المحلي الإجمالي. كما يجب استبعاد الدخول الناتجة عن هبات الأفراد لأقربائهم ، أو الناتج عن التبرع إلى الجهات الخيرية ، حيث أن هذه الدخول لم تدفع لقاء المساهمة في الإنتاج ، فهي تعتبر من المدفوعات التحويلية الخاصة.

صافي الدخل المحلي (NNI) = (الاجور والرواتب + الارباح والفوائد + الايجارات + دخول الاعمال الصغيرة) .

اجمالي الدخل المحلي (GDI) = اجمالي الناتج المحلي(GDP) = صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + اهتلاك رأس المال - الاعانات الانتاجية.

جدول ملخص طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي

طريقة الإنتاج	طريقة الدخل	طريقة الانفاق
السلع والنهائية و الخدمات: سلع زراعية + سلع صناعية + الخدمات	عوائد عناصر الإنتاج الاجور والمرتبات + الفوائد والأرباح + الايجارات + دخول الاعمال الصغيرة = صافي الدخل المحلي + الضرائب الغير مباشرة + اهتلاك رأس المال - إعانات الانتاج	اجمالي الانفاق الكلي: الانفاق الاستهلاكي *السلع المعمرة * السلع الاستهلاكية غير المعمرة *الخدمات +الانفاق الاستثماري *الاستثمار الثابت *التغير في المخزون + الانفاق الحكومي + الصادرات من السلع والخدمات - الواردات من السلع والخدمات
= الناتج المحلي الإجمالي	= الناتج المحلي الإجمالي	= الناتج المحلي الإجمالي

المحاضرة الخامسة
الحسابات القومية
National Accounts

الناتج القومي الإجمالي GNP :

الناتج القومي الإجمالي (Gross National Product- GNP) يشمل قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة من الأفراد والشركات الوطنية سواء تم الانتاج في داخل أول خارج القطر (فتعتبر الأرباح المتحققة للاستثمارات في الخارج جزءاً من الناتج القومي الإجمالي ، بينما لا تعتبر الأرباح المتحققة للشركات الأجنبية العاملة داخل القطر جزءاً من الناتج القومي الإجمالي) .
لأجل التوصل إلى قيمة الناتج القومي الإجمالي ، لابد أن نأخذ في الاعتبار صافي دخل عوامل الإنتاج أو عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المتدفقة من الخارج مطروحاً منها عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المتدفقة من داخل الوطن إلى الخارج ، ويطلق عليه صافي عوائد عناصر الإنتاج
(Net Factor Income-NFI)

$$GNP = GDP + NFI$$

لذلك فمن المتوقع أن يكون الناتج القومي الإجمالي (GNP) أكبر من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) طالما كانت عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في القطر المعين أقل من عوائد الإنتاج الوطنية لذلك القطر في الخارج.

حيث أن :

$$GNP = GDP + NFI$$

الناتج القومي الصافي (Net National Product-NNP) :

يقاس الناتج القومي الصافي (Net National Product -NNP)بالفرق بين الناتج القومي الإجمالي وإهلاكات الأصول الثابتة

(Depreciation - D)

أي أن :

$$NNP = GNP - D$$

الدخل المحلي الصافي (Net Domestic Income-NDI) :

الدخل المحلي الصافي يتم الحصول إليه بطرح صافي الضرائب غير المباشرة(Net Indirect Tax-NIT) وإهلاكات الأصول الثابتة (D) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

أي أن :

$$NDI = GDP - [NIT + D]$$

الدخل الشخصي (Personal Income) :

الدخل الشخصي(Personal Income) هو مجموع ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول دون اعتبار لمشاركتهم أو عدم مشاركتهم في الناتج المحلي الإجمالي ، وهو مقياس الدخل ذو الصلة المباشرة بتغيرات الإنفاق الاستهلاكي. وبناء على ذلك ، يتم التوصل إلى الدخل الشخصي على النحو التالي :

الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي) + (مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام)) .

الدخل الشخصي المتاح (Disposable Personal Income) :

الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الذي يملك الأفراد حق التصرف فيه بالإنفاق أو الادخار . ويحسب الدخل الشخصي المتاح بطرح ضريبة الدخل الشخصي (Income Taxes) من الدخل الشخصي ،

أي أن :

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي .

ويوضح الجدول التالي صيغة مبسطة لكيفية التوصل إلى مفاهيم الدخل المختلفة ، ابتداءً من الناتج المحلي الإجمالي وانتهاء بالدخل الشخصي المتاح ، وتوزيعه بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار ، وذلك استناداً إلى بيانات تقديرية لاقتصاد الوطن العربي في سنة 2004 .

المقاييس المختلفة للناتج والدخل لاقتصاد الوطن العربي في سنة 2004 *

الفقرة	مليار دولار أمريكي
١- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	800
+ صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج (NFI)	10 +
٢- الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية	810
- أهلاك رأس المال الثابت	14 -
٣- الناتج القومي الصافي	796
- الضرائب غير المباشرة	56 -
٤- الدخل القومي	740
- ضرائب على أرباح الشركات	15 -
- الأرباح غير الموزعة	20 -
- استقطاعات الضمان الاجتماعي	5 -
- دخل الاستثمارات الحكومية	100 -
+ المدفوعات التحويلية	20 +

+ الفوائد على الدين العام	+ 5
٥- الدخل الشخصي	625
- ضريبة الدخل الشخصي	- 50
٦- الدخل الشخصي المتاح	575

أمثلة محلولة :

بافتراض توافر البيانات التالية بالمليون ريال :

البند	القيمة	البند	القيمة
إهلاك رأس المال	180	معاشات التقاعد	40
ضرائب غير مباشرة	163	إيجارات	24
إجمالي الاستثمار	240	استهلاك قطاع عائلي	1080
أجور ورواتب	1028	ضرائب على الأرباح	65
إنفاق حكومي	365	أرباح غير موزعة	18
دخول أصحاب الأعمال الصغيرة	97	صادرات	17
مدفوعات الضمان الاجتماعي	20	واردات	10
ضرائب مباشرة	40	أرباح موزعة	117
صافي عوائد عوامل الإنتاج	92	صافي الفوائد	20

❖ **المطلوب حساب كل من :**

١- إجمال الناتج المحلى بطر قّت الدخل والإنفاق.

٢- صافى الناتج المحلى.

٣ - الناتج القوم الإجمال

١/ إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق = الانفاق الاستهلاكي الخاص + الاستثمار الخاص + الانفاق الحكومي + صافي الصادرات

= ١٠٨٠ + ٢٤٠ + ٣٦٥+ (١٧ - ١٠)

= 1692

إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل = دخول العاملين (الرواتب) + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الفوائد + صافي الضرائب (الضرائب المدفوعة – الإعانات) + الإهلاكات .

= ١٠٢٨+ ٢٤ (+ ١١٧ + ١٨) +٩٧+ ٢٠ + | (٦٥ + ٤٠ + ١٦٣) - ٢٠ - ٤٠ | + ١٨٠

= 1692

٢/ صافي الناتج المحلي= الناتج المحلي الإجمالي – (الضرائب غير المباشرة + إهلاكات الأصول الثابتة)

= ١٦٩٢ (- ١٦٣ + ١٨٠)

= ١٣٤٩

٣/ الناتج القومي الإجمالي = الناتج الإجمالي المحلي + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج

1692 + 92 = ١٧٨٤

بافتراض توافر البيانات التالية عن اقتصاد ما (بالمليون ريال) :

البند	القيمة	البند	القيمة
أرباح موزعة	13	إجمالي الاستثمار	46
واردات	12	الصادرات	9
ضرائب غير مباشرة	22	الدخل الشخصي المتاح	190
ضريبة الدخل الشخصي	38	الادخار الشخصي	10
معاشات التقاعد	23	الاستهلاك الحكومي	84
		إهلاك رأس المال	52

❖ **المطلوب حساب كل من :**

١ - الناتج المحلى الإجمالي.

٢ - صافى الدخل المحلى.

٣ - الدخل الشخصي.
١/ الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الاستثمار الخاص + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات
=(190 – 10) + 46 + 84 + (9 – 12)
=180 + 130 + (-3) =
=307
٢/ الدخل المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي – (صافي الضرائب غير المباشرة + إهلاكات رأس المال)
233 = 307 - (22 + 52) =٢٣٣
٣/ الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الدخل الشخصي
- الدخل الشخصي = الدخل الشخصي المتاح + ضريبة الدخل الشخصي

190 + 38 = ٢٢٨

إذا علمت أن الناتج القومي الإجمالي لدولة ما يساوي 850 مليون دولار وأن الناتج القومي الصافي لهذه الدولة يساوي 820 دولار فإن قيمة
(30 مليون دولار) لهذه الدولة تمثل :

- ✓ حجم الضرائب المباشرة.
- ✓ المدفوعات التحويلية
- ✓ صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج.
- ✓ إهلاكات الأصول الثابتة.

إذا كان الناتج القومي الصافي هو 2500 والناتج القومي الإجمالي هو 3000 فإن إهلاك رأس المال يساوي :

- ✓ 5500
- ✓ 500
- ✓ -500
- ✓ 1100

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – إهلاكات الأصول
2500 = 3000 – إهلاكات الأصول
الإهلاك = 500

إذا كان الدخل الشخصي يساوي 750 والأرباح الغير موزعة تساوي 50 والمدفوعات التحويلية للأفراد تساوي 100 والضرائب على أرباح الشركات تساوي 25 فإن صافي الدخل المحلي يساوي :

- ✓ 725
- ✓ 775
- ✓ 625
- ✓ 675

الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام)
750 = صافي الدخل المحلي – (25 + 50) + 100
صافي الدخل المحلي = 750 – 25 = 725

المحاضرة السادسة

الحسابات القومية National Accounts

❖ تغيرات الأسعار وتقدير الناتج الحقيقي

إن التحليل الاقتصادي لا يقتصر على دراسة التغيرات الاقتصادية في فترة زمنية معينة ، بل يتعداها إلى دراسة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ بين فترة زمنية وأخرى ، وذلك لمعرفة العوامل التي تؤدي إلى مثل هذه التقلبات ، وكذلك تحديد مدى التقدم الاقتصادي الذي حققه قطر معين ، ونسبة التحسن الذي تحقق في مستوى معيشة الأفراد في هذا القطر خلال فترة معينة.

❖ الناتج المحلي النقدي والحقيقي

يطلق على الناتج المحلي الإجمالي المقوم بالأسعار الجارية ، الناتج المحلي النقدي أو الاسمي (NGDP) (Nominal Gross Domestic Product). ولما كان التقييم يتم باستخدام الأسعار الجارية فإن الناتج النقدي يعكس محصلة ما يطرأ من تغيرات حقيقية في الإنتاج وتغيرات نقدية في مستوى الأسعار.
وبمعنى آخر فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي قد لا تعكس بالضرورة زيادة حقيقية في الإنتاج وبالتالي تحسن في رفاهية المجتمع ، فقد تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة فقط عن ارتفاع في مستوى الأسعار ، الأمر الذي يؤثر سلباً على رفاه المجتمع.

لذلك فمن الضروري أن يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار عند دراسة التقلبات في رفاه المجتمع ، وذلك بحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، وتتطلب عملية حساب الناتج الحقيقي استخدام الارقام القياسية للأسعار. ونتناول في الجزء التالي كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index-CPI) ومخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator).

❖ الرقم القياسي لأسعار المستهلك

وهو رقم قياس لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية ولا يشمل أسعار باقي السلع والخدمات الأخرى. ويحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة القيمة السوقية لكميات معينة من مجموعة من السلع والخدمات يطلق عليها السلة السوقية (Market Basket) ، لسنة معينة يطلق عليها المقارنة أو السنة الجارية (Current Year) ، على القيمة السوقية لذات السلة من السلع والخدمات في سنة الأساس (Base Year).
سنة الأساس تتصف الظروف الاقتصادية فيها بالاستقرار يتم اختيارها كنقطة مرجعية ، ويضرب الناتج في مائة. فإذا وقع الاختيار على سنة 1992 كسنة أساس ، لأمكن حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة 2000 باستخدام الصيغة التالية :

$$\frac{\text{قيمة السلة السوقية في سنة } (2000)}{\text{قيمة السلة السوقية في سنة } (1992)} \times 100$$

ويتضح من الصيغة أعلاه أن الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس هو 100 دائماً.

✓ **مثال :**

أفترض أن قيمة السلة السوقية في سنة 2000 قد بلغت 600 ريال ، بينما بلغت قيمة ذات السلة في سنة 1992 ، 400 ريال ، يكون الرقم القياسي للأسعار في سنة 2000 كما يلي :

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة 2000 = $\frac{600}{400} \times 100 = 150$

وتعني هذه النتيجة : أن الأسعار في سنة 2000 قد ارتفعت بنسبة 50% ، عما كانت عليه في سنة 1992 ، حيث يمكن الحصول على نسبة الزيادة أو النقصان في مستوى الأسعار بين سنة الأساس وسنة المقارنة بطرح 100 من الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة.
فلو كان الرقم القياسي للأسعار 85 في السنة الحالية لكان في ذلك دليل على انخفاض الأسعار بنسبة 15% عن مستواها في سنة الأساس.

❖ الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر لقياس نسبة التضخم

يطلق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) ، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ويعتبر مؤشراً هاماً لقياس معدل التضخم ، وبالتالي تحديد الدخل الحقيقي (Real Income) أو القوة الشرائية (Purchasing Power) للدخل النقدي.

ويكتسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة في الحياة العملية بالنسبة لتحديد الأجور والرواتب ، خاصة في الأقطار المتقدمة.
حيث تطالب نقابات العمال ، والتنظيمات النقابية الأخرى ، في مفاوضاتها الهادفة إلى حماية الأجور الحقيقية (Real Wages) لأعضائها ، بزيادة الأجور النقدية بنسبة تعادل الزيادة في نسبة الرقم القياسي لأسعار المستهلك .
حيث يتم حساب الأجر الحقيقي باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك}} \times 100$$

❖ قياس معدل التضخم في الأسعار (The Inflation Rate)

يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index-CPI) أيضاً في قياس معدل التضخم في الأسعار (The Inflation Rate). فإن زاد CPI من 120 في سنة 1990 إلى 150 في سنة 2000 ، يكون معدل التضخم (IR) في سنة 2000 هو :

$$IR = \frac{CPI_{2000} - CPI_{1990}}{CPI_{1990}} \times 100$$

$$IR = \frac{150 - 120}{120} \times 100 = 25\%$$

❖ التحفظات على مدى دقة CPI كمؤشر للتضخم

وبالرغم من الاستخدام الواسع للرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI في قياس معدل التضخم ، إلا أن هناك بعض التحفظات على مدى دقته كمؤشر للتضخم وذلك للأسباب التالية :

أولاً / التغيرات في الأنماط الاستهلاكية	حيث أن سنة الأساس لا تتغير إلا كل عشر سنوات تقريباً. فإنه من الممكن تغير التركيبة النسبية للسلة السوقية الفعلية للمستهلكين ، حيث تزيد كميات السلع التي انخفضت أسعارها النسبية على حساب السلع التي ارتفعت أسعارها النسبية. وبذلك ، فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يعتمد على سلة سوقية افتراضية ثابتة عبر الزمن يضخم من التكاليف الفعلية للمعيشة ويبالغ بالتالي في معدل التضخم.
ثانياً / ظهور السلع والخدمات الجديدة	بقاء تركيبة السلع والخدمات المكونة لسلة السوق دون تغييرات لفترات يستبعد العديد من السلع والخدمات الجديدة من الدخول في السلة السوقية. وقد تكون بعض السلع الجديدة بدائل رخيصة لسلع السلة أو أن تنخفض أسعارها بعد فترة قصيرة من الترويج لها في الأسواق ، بينما لا يعكس الرقم القياسي ذلك لغياب تلك السلع من السلة السوقية ، وبالتالي يغالي الرقم القياسي في تقديره لمعدل التضخم بصورة غير واقعية.
ثالثاً / التحسن في نوعية المنتجات	لا يأخذ الرقم القياسي لأسعار المستهلك التحسينات التي تطرأ على نوعية المنتجات بعين الاعتبار. وعادة ما تؤدي هذه التحسينات إلى ارتفاع في الأسعار يعكس التحسن في جودة المنتجات ، إلا أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يفترض أن الزيادات في أسعار السلع المكونة لسلة السوق ناتجة فقط عن الارتفاع في معدل التضخم ، وليست بسبب التحسن في الجودة.
رابعاً / حسومات الأسعار	لا يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك بصورة تامة الحسومات (التخفيضات) في الأسعار على الكثير من السلع التي تقدمها بعض المتاجر خلال مواسم معينة. ولما كانت نسبة كبيرة من الأسر يتسوقون بصورة شبه دائمة من المحلات التجارية التي تقدم حسومات في الأسعار ، فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك سيغالي في هذه الحالة أيضاً بالنسبة للزيادة الحقيقية في تكاليف المعيشة.

❖ النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي (Economic Grow) بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) من سنة لأخرى. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية والتقنية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما زادت الطاقة الإنتاجية المتاحة وارتفع نسبة معدلات استغلالها ، أو تحسنت تقنيات الإنتاج زاد معدل النمو الاقتصادي.
ويمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي :

$$\text{معدل النمو الاقتصادي في سنة } 2004 = \frac{RDGP_{2003} - \text{RGDP}_{2004}}{\text{RGDP}_{2004}} \times 100$$

فمثلاً ، إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العربي 800 مليار دولار في سنة 2004 ، بينما كان 750 مليار دولار في سنة 2003 ، يكون معدل النمو في سنة 2004 هو :

$$\frac{750-800}{750} \times 100 = \%٦.٧$$

❖ الناتج المحلي الإجمالي ورفاهية المجتمع

يستخدم الناتج المحلي كمقياس لرفاهية المجتمع ويعتبر تقدير تقريبي نصيب الفرد من الدخل القومي. تحقيق التحسن في رفاهية أفراد المجتمع أمر يتطلب أن ينمو الاقتصاد بمعدل يفوق معدل النمو السكاني.

يقاس الناتج الحقيقي للفرد باستخدام المعادلة التالية :

الناتج المحلي للفرد = $\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$

❖ **مآخذ على استخدام معدل الناتج المحلي كمؤشر للرفاهية**

أولاً	**لا يعتبر الناتج المحلي مؤشراً دقيقاً لرفاهية المجتمع ، خاصة في الأقطار النامية التي يسود فيها الكثير من الخدمات المنزلية غير السوقية ، وتنتشر فيها مزارع الاكتفاء الذاتي ، حيث يستهلك الجزء الأكبر من الانتاج بواسطة الأسر المنتجة ولا يصل إلى الأسواق وبالتالي لا يحسب في الناتج المحلي الإجمالي.**
ثانياً	**تتجاهل الطريقة المتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي قيمة وقت الراحة الذي يستمتع به أفراد المجتمع ويسهم في زيادة رفاهيتهم. إن زيادة الإنتاج المادي لا تعني بالضرورة زيادة رفاهية المجتمع إذا كانت على حساب إرهاق أفراد المجتمع بساعات عمل أطول.**
ثالثاً	**لا يكشف الناتج المحلي عن طبيعة السلع المنتجة ومدى تأثيرها في رفاهية المجتمع. فالناتج المحلي يشتمل على بعض السلع التي تسبب تأثيرات ضارة على الصحة العامة ، كالصناعات الملوثة للبيئة. كذلك الحال بالنسبة للإنفاق العسكري ، بالمقارنة مع الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم ، وبرامج الرعاية الاجتماعية.**
رابعاً	**لا يعكس الناتج المحلي الصورة الحقيقية لنمط توزيع الدخل والثروة في المجتمع. فكلما اتسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، أنعكس ذلك سلباً على رفاهية الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.**
خامساً	**لا تأخذ طريقة تقدير الناتج المحلي بعين الاعتبار الآثار البيئية الضارة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية. فالتقدم المادي الذي يتحقق نتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي غالباً ما تصاحبه زيادة في معدلات التلوث البيئي.**
سادساً	**تختلف المجتمعات من حيث طبيعة وحدة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها.**
سابعاً	**لا تعكس تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الآثار السلبية للسلع التي تنتجها الأنشطة غير القانونية ، كتجارة المخدرات والأسلحة غير المرخصة وغسيل الأموال وغيرها من النشاطات الاقتصادية الخفية حيث تشكل هذه الصفقات نسبة كبيرة من الناتج المحلي في بعض الأقطار.**

المحاضرة السابعة

العرض الكلي والطلب الكلي Aggregate supply and Aggregate Demand

مقدمة:

❖ تعتبر العلاقة بين العرض الكلي Aggregate supply (الناتج المحلي الإجمالي)، والطلب الكلي Aggregate Demand (الإنفاق الكلي)، بمثابة الإطار التحليلي لدراسة كيفية التوصل إلى تحقيق التوازن الاقتصاد الكلي والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

العرض الكلي:

❖ يمثل الناتج المحلي الإجمالي (GOP) العرض الكلي في الاقتصاد ويتمثل ذلك مجموع القيمة لكل مانتج من سلع وخدمات نهائية في القطاعات الاقتصادية المختلفة الزراعية والصناعية والخدمية لاقتصاد معين خلال فترة عام.

العوامل المحددة للعرض الكلي:

- تعتمد كمية الناتج المحلي لإجمالي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة على الموارد الاقتصادية المتاحة والمتمثلة في:
  - عنصر الأرض
  - كمية العمل
  - كمية راس المال
  - المستوى التقني السائد

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذه العوامل الثلاثة بدالة الإنتاج التالية:

$$Y = F(L, K, T)$$

- حيث أن:

كمية العمل (L)، وكمية رأس المال (K) والتقنية المتاحة (T).

- العلاقة بين الناتج الإجمالي (العرض الكلي) وكل من هذه العوامل علاقة موجبة، فكلما زادت كمية العمل، أو كمية رأس المال (K)، أو تحسن المستوى التقني، ازداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- تعتبر كمية رأس المال والمستوى التقني ثابتة في المدى القصير، إذ يحتاج تغيرهما إلى فترة زمنية طويلة نسبياً.
- لذلك ولأجل دراسة العرض الكلي، لا بد من التمييز بين العرض الكلي في الأمد البعيد (الأجل الطويل)، والعرض الكلي في الأمد القريب (الأجل القصير).

العرض الكلي في الأجل الطويل:

- تعرف كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل بالناتج المحلي الإجمالي الكامن أو الممكن **(Potential GDP)**، الذي يعتمد على الاستخدام الكامل للقوة العاملة، عند ثبات كل من كمية رأس المال، والمستوى التقني.
- في الأمد البعيد يكون الناتج الحقيقي الفعلي مساوياً للناتج الكامن، نتيجة لتغير الأسعار والأجور بنسبة متساوية، ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي (Natural of Rate unemployment) (هو معدل البطالة في حالة الاستخدام الكامل) الذي يشمل البطالة الاحتكاكية والهيكلية، بينما تختفي البطالة الدورية.

منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد (LRAS)

- منحنى العرض اكلي في الأمد البعيد (LRAS) يعكس العلاقة بين كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار في الأمد العيد عندما يتساوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) مع الناتج المحلي الإجمالي الكامن (**Yp**).
- ويكون المنحنى خطاً عمودياً، حيث يبقى الإجمالي الحقيقي عند مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن، فلا يتأثر بتغير مستوى الأسعار.

- الناتج في المدى البعيد مستقل عن مستوى الأسعار، نتيجة لتغير الأسعار والأجور بذات النسبة، ففي الأمدة البعيد، يتمكن العمال ومالكو عناصر الإنتاج الأخرى من الحصول على المعلومات الكاملة عن أي زيادة في الأسعار، مما يمكنهم من المطالبة بزيادة في الأجور وأسعار عناصر الإنتاج الأخرى بنسبة مماثلة لنسبة الزيادة في الأسعار مما يجعل الأرباح الحقيقية ثابتة رغم تغير مستوى الأسعار. ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي.

- منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد

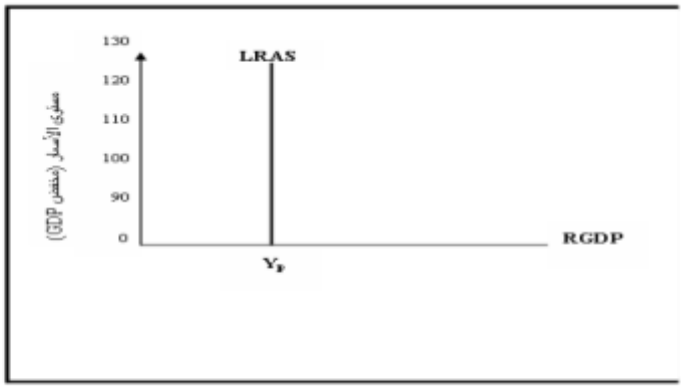

❖ العرض الكلي في الأمد القريب:

❖ يمكن تعريف الأمد القريب: بالفترة الزمنية التي يتغير فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبصفة مؤقتة فيزيد أو ينقص عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن. وفي الوقت نفسه، يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي.

❖ في المدى القريب، يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي، نتيجة لجهل العمال بالتغيرات في مستوى الأسعار والأجور الحقيقية. يفسر ذلك بتوفير المعلومات عن زيادة مستوى الأسعار للمنشآت، وعدم توفرها للعمال، فتزيد الأرباح الحقيقية ويزيد الناتج مع زيادة الأسعار، والعكس في حالة انخفاضها.

❖ منحنى العرض الكلي في الأمد القريب:

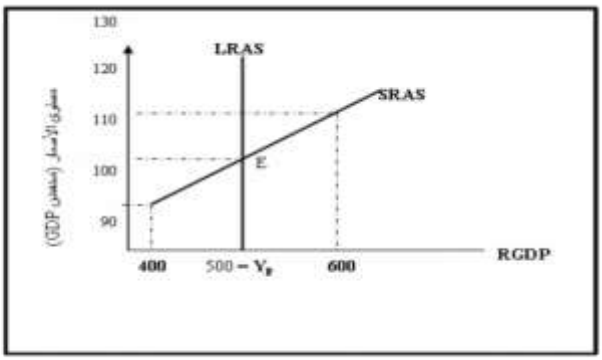

- الطلب الكلي Aggregate Demand :

المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) عندما يقاس بطريقة الإنفاق هي :

- الإنفاق الإستهلاكي الخاص (C)
- وإجمالي الإنفاق الاستثماري الخاص (I)
- وانفاق الحكومي (G)
- وصافي الصادرات (X-M)

- يمكن تعبيير عن الطلب الكلي بالمعادلة التالية :

$$Y\ (GDP) = C + I + G + (X-M)$$

- ويعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته، من أهمها :

أولا: مستوى أسعار :

كلما ارتفع مستوى الأسعار، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة ، انخفضت كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة وذلك من خلال :

١- أثر الثروة
٢- أثر الحلال

❖ أثر الثروة : إذا ارتفع مستوى الأسعار، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، فسيؤدي ذلك إلى انخفاض القيمة الحقيقية للثروة مما يظطر الناس الى زيادة حجم هذه المدخرات من خلال تخفيض الإنفاق في الوقت الحاضر ، مما يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

❖ أثر الحلال : يتضمن أثر الحلال تأجيل الاستهلاك في الوقت الحاضر من أجل الاستهلاك في المستقبل. ومن جهة أخرى، يؤدي ارتفاع الأسعار محلياً الى إحلال السلع المستوردة محل السلع المصنعة محلياً ، مما يقلل من الكمية المطلوبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا : التوقعات

- يتأثر الطلب الكلي بالتغيرات التي تطرأ على توقعات كل من :

❖ الدخل : فتؤدي الزيادة في الدخل المتوقع في المستقبل إلى زيادة الاستهلاك ، وخاصة من السلع المعمرة،

❖ معدل التضخم : يؤدي ارتفاع معد التضخم المتوقع في المستقبل إلى زيادة الطلب الكلي وذلك لأن المستهلكين سيقبلون على زيادة مشترياتهم من السلع والخدمات التي تعتبر أسعارها منخفضة نسبياً في الوقت الحاضر.

❖ مستوى أرباح منشآت الأعمال : تؤدي الزيادة في الأرباح المتوقعة في المستقبل إلى زيادة استثمارات منشآت الأعمال في الوقت الحاضر بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لمنشآتهم، وبالتالي زيادة الطلب الكلي .

ثالثا : السياسات المالية والنقدية

- يقصد بالسياسة المالية الاساليب التي تتبعها الحكومة للتأثير غير المباشر في الاقتصاد القومي من خلال التحكم في كل من الضرائب والإنفاق الحكومي ، حيث يؤدي هذه السياسة الى :

١- تخفيض الضرائب أو زيادة المدفوعات التحويلية (أي زيادة إعانات البطالة والرعاية الاجتماعية) وبالتالي زيادة الطلب الكلي.
٢- تشكل المشتريات الحكومية من السلع والخدمات جزءاً هاما من الطلب الكلي.

❖ السياسة النقدية ، التحكم في كمية النقود ومعدلات الفائدة بواسطة البنك المركزي بقصد التأثير على الاقتصاد القومي. وتتم زيادة كمية النقود عن طريق توسع الجهاز المصرفي في الإقراض، مما يؤدي إلى زيادة كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري مما يسهم في زيادة الطلب الكلي. أما التغير في سعر الفائدة، فله تأثير

سلبي على الطلب الكلي، فارتفاع سعر الفائدة يشجع على خفض الإنفاق الاستثماري الحقيقي وزيادة الادخار، وبالتالي يؤدي إلى نقص في كمية الطلب الكلي .

- متغيرات الاقتصاد العالمي :

تؤثر تغيرات ظروف الاقتصاد العالمي على الطلب المحلي من خلال عاملين أساسيين هما:

- سعر الصرف الأجنبي : اذا انخفضت قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الاجنبية أصبحت السلع الأجنبية أغلى نسبياً بالنسبة للمستهلك المحلي، الذي يتحول في هذه الحالة إلى شراء السلع الوطنية البديلة، الأمر الذي يسهم في زيادة الطلب الكلي محلياً.
- مستوى الدخل في الدول الأخرى : يؤدي ارتفاع مستوى الدخل في الدول الأخرى، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، إلى زيادة طلب تلك الدول على الواردات، وبالتالي زيادة الطلب الكلي للدول المصدرة لها.
-

المحاضرة الثامنة
العرض الكلي والطلب الكلي

الطلب الكلي Aggregate Demand :

المكونات الرئيسية للناتج المحلي (GDP) عندما يقاس بطريقة الانفاق هي:

-الانفاق الاستهلاكي الخاص (C)

- وإجمالي الإنفاق الاستثماري الخاص (I)

- والإنفاق الحكومي (G)

- وصافي الصادرات (X-M)

ويمكن التعبير عن الطلب الكلي بالمعادلة التالية:

$$Y(GDP)= C+I+G+(X-M)$$

الاستهلاك: Consumption

آي في الإجمالي الدخل من الأكبر الجزء له اقتصاد، ويخصص أي في الإنفاق إجمالي مكونات أكبر الاستهلاكي الإنفاق يعد على للتعرف جداً المهمة المعلومات من الدخل في التغيرات عن الناتجة (والادخار) الاستهلاك في التغيرات معرفة تعتبر لذلك .دولة التاثيرات التي تحدثها هذه التغيرات على الاستثمار ومستوى الاستخدام , وبالتالي مستوى دخل التوازن الكلي في الاقتصاد.

دالة الاستهلاك:(Consumption Function)

تعتبر النظرية التي جاء بها كنيز (Keynes) بواسطة ما اسماه بالقانون النفسي (Psychological Law) حول العلاقة بين مستوى الدخل ومستوى الاستهلاك من أهم عناصر النظرية الحديثة لتحديد الدخل وتنص "أن الأفراد يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما ازدادت دخولهم ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الدخل" أما الجزء المتبقي من الدخل فيتم ادخاره. ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الخطية التالية:

$$C=a + BY$$

حيث أن:

C = الإنفاق الاستهلاكي

Y = الدخل الحقيقي

a = الاستهلاك المستقل عن الدخل

B = ميل دالة الاستهلاك

الميل الحدي للاستهلاك :

يطلق على (b) الميل الحدي للاستهلاك (MPC) و تعرف على أنها نسبة التغير في الاستهلاك مع تغير الدخل وهي تقيس الزيادة في الاستهلاك لكل ريال إضافي في الدخل.

وتتراوح قيمة (b) بين الصفر والواحد الصحيح (1>b) (0<) وهي موجبة لأن العلاقة بين (C) و (Y) طردية كما جاء في نظرية كنيز ، وأقل من الواحد الصحيح لافتراض كنيز بأن الافراد يدخرون جزء من دخولهم.

(١) الدخل القابل للأنفاق Y	(٢) الاستهلاك C	(٣) الادخار S	(٤) الميل المتوسط للاستهلاك ٢÷١	(٥) الميل المتوسط للادخار ٣÷١	(٦) الميل الحدي للاستهلاك $\Delta C/\Delta Y$	(٧) الميل الحدي للادخار $\Delta S/\Delta Y$
٤٠٠	٤٦٠	-٦٠	١,١٥	-٠,١٥	٠,٧٠	٠,٣٠
٥٠٠	٥٣٠	-٣٠	١,٠٦	-٠,٠٦	٠,٧٠	٠,٣٠
٦٠٠	٦٠٠	٠	١,٠٠	٠	٠,٧٠	٠,٣٠
٧٠٠	٦٧٠	٣٠	٠,٩٦	٠,٠٤	٠,٧٠	٠,٣٠
٨٠٠	٧٤٠	٦٠	٠,٩٣	٠,٠٧	٠,٧٠	٠,٣٠
٩٠٠	٨١٠	٩٠	٠,٩٠	٠,١٠	٠,٧٠	٠,٣٠
١٠٠٠	٨٨٠	١٢٠	٠,٨٨	٠,١٢	٠,٧٠	٠,٣٠

الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار:

يقصد بالميل المتوسط (Average Propensity to consume-APC) نسبة ما ينفق من الدخل حيث أن:

$$APC = \frac{C}{Y}$$

ويكون الميل المتوسط للاستهلاك أقل من واحد كلما ازداد الدخل عن مستوى التعادل ، كما يتضح من الأرقام المدرجة في العمود رقم (4) من الجدول السابق. اما الميل المتوسط للادخار (Average Propensity to Save -APS) فيقيس نسبة ما يدخر من الدخل، حيث أن:

$$APS = \frac{S}{Y}$$

والجدير بالملاحظة ، أن الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض مع زيادة الدخل ، بينما يزداد الميل المتوسط للادخار مع زيادة الدخل ، طالما ان مجموع كليهما يجب أن يساوي الواحد:

$$\frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} = \frac{Y}{Y} = 1$$

الميل الحدي للاستهلاك:

يقصد بالميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume - MPC) كما أوضحنا من ، التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بمقدار ريال واحد ، ويمكن أن يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

ويقيس الميل الحدي للاستهلاك (MPC) انحدار (Slope) دالة الاستهلاك.

الميل الحدي للادخار:

أما الميل الحدي للادخار (Marginal Propensity to Save - MPS) فإنه عبارة عن التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد ، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$MPS = s = \frac{\Delta s}{\Delta y}$$

ونجد أن:

(MPC+MPS=1)

وكذلك الحال بالنسبة للميل الحدي للادخار (MPS)، حيث يقيس انحدار دالة الادخار.

ويتضح من الجدول أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وكذلك الادخار ، ويلاحظ العمود (3) أن الادخار كان سالبا بالنسبة للمستوى الأول والثاني للدخل ، وذلك لزيادة الإنفاق الاستهلاكي عن مستوى الدخل. ويمكن تفسير هذه الحالة التي يتجاوز فيها الانفاق الاستهلاكي الدخل الحالي للأسرة ، بأن الاسرة في هذه الحالة إما أن تعتمد في جزء من إنفاقها على المدخرات السابقة أو أن تلجأ إلى الاقتراض.

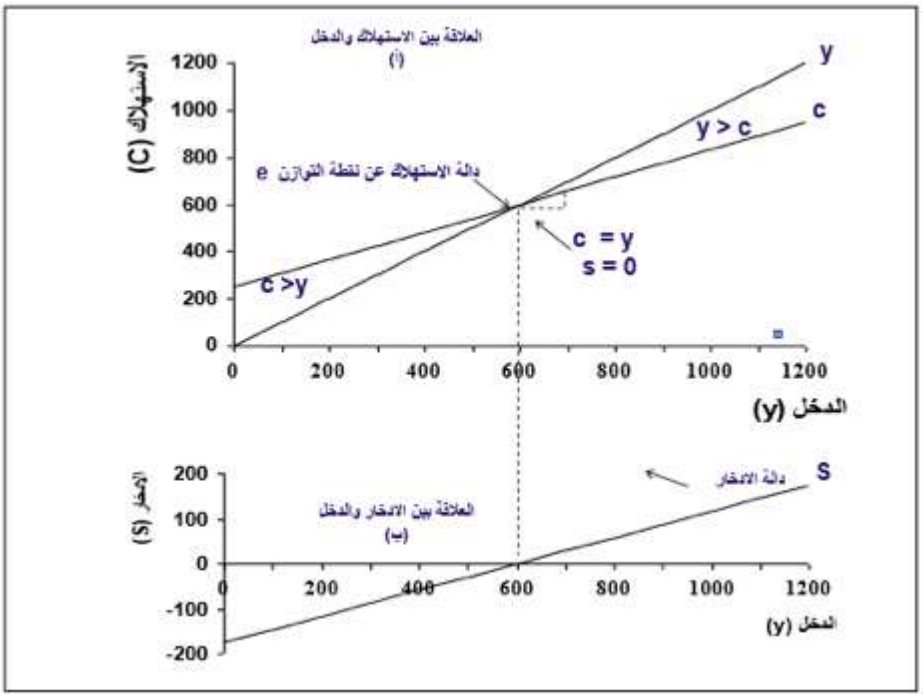

في الشكل أعلاه ، يمثل ارتفاع خط الـ (45) المنطلق من نقطة الأصل مقدار الدخل ، يطلق عليه خط الدخل (C=Y) .

ويمثل منحي الاستهلاك (C) والأرقام المدرجة في العمود رقم (1) من الجدول السابق، ويوضح تقاطع هذا المنحى مع خط الدخل نقطة التوازن(التعادل) ، التي يتساوى عندها الاستهلاك والدخل (C=Y) حيث لا يوجد عند هذا المستوى أي ادخار (S=0).

أما إلى اليمين من نقطة التعادل (e) فيكون الإنفاق الاستهلاكي أقل من الدخل (C<Y) ، وتمثل المسافة العمودية المحصورة بين منحنى الاستهلاك (C) وبين خط الدخل مقدار الادخار (S) . اما إلى الشمال من نقطة التعادل فيكون الانفاق الاستهلاكي أكبر من الدخل المتاح (C > Y) ويمثل الفرق بينهما ما يسمى بالادخار السالب (Dis-saving) أي السحب من المدخرات السابقة اوالاقتراض.

ولما كان الادخار هو الفرق بين الدخل والاستهلاك ، وبما أن الاستهلاك يعتمد على الدخل ، لذلك فان الادخار يعتمد على الدخل أيضا ويسمى هذه العلاقة بين الادخار والدخل بدالة الادخار (Saving Function)

إذا كانت دالة الاستهلاك هي :	$C = a + bY$
فإن دالة الادخار في المقابل ستكون:	$S = -a + (1-b)Y$

الاستثمار: Investment

الاستثمار يشكل الجزء الثاني الأكبر المكمل للطلب الكلي بعد الاستهلاك . يقصد بالإنفاق الاستثماري الكلي بعد الاستهلاك.

يقصد بالإنفاق الاستثماري :الانفاق الذي ينطوي على استحداث أو شراء أصول رأسمالية أو إنتاجية جديدة سواء تم ذلك بالإنفاق مباشرة على اقتناء هذه الاصول أو بالإنفاق على شراء أصول مالية (أسهم أو سندات)جديدة.

الكفاءة الحدية للاستثمار:

تعتبر توقعات الأرباح أو معدل العائد المتوقع للاستثمار (Expected Rate of Return-r) المحدد الرئيسي لقرارات الاستثمار. ويسمى هذه المعدل بالكفاءة الحدية للاستثمار، أو كما سماه كينز بالكفاءة الحدية لرأس المال، وهو معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعائد المتوقع من الاستثمار مساويا لمعدل الفائدة الحالي .إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة الحالي، فسيكون من المربح القيام بالاستثمار.

العلاقة بين معدل العائد المتوقع (r) وإجمالي الاستثمار (I):

بالرغم من تنافس المجالات الاستثمارية على الموارد المحدودة، إلا ان بعضها يكون أكثر ربحية من غيرها، لذلك تقوم المنشآت بترتيب المشروعات الاستثمارية حسب معدل العائد المتوقع، أي حسب مقدار الكفاءة الحدية للاستثمار .ومن الطبيعي أن تعطى الأولوية في الاستثمار للمشروعات التي تدر أعلى معدلات الربح.

العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار:

بالإضافة إلى الكفاءة الحدية للاستثمار، تعتمد قرارات الاستثمار أيضا على تكلفة رأس المال (معدل الفائدة)، والعلاقة عكسية بين حجم الاستثمار ومعدل الفائدة والذي يمثل تكلفة التمويل، فيؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى انخفاض حجم الاستثمار والعكس صحيح، في حالة انخفاض معدل الفائدة، حيث يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، كما يتضح من الشكل التالي.

منحنى الطلب على الاستثمار أو منحني الكفاءة الحدية لراس المال:

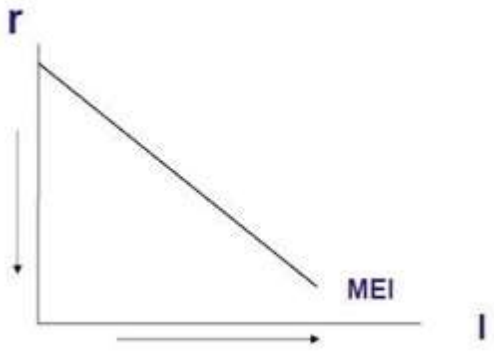

العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار:

تتأثر الكفاءة الحدية للاستثمار بعدة عوامل ، من آهمها العوامل الأربعة التالية:

١- الطلب المتوقع : يعتمد العائد الصافي المتوقع بالنسبة لاستثمار معين إلى حد كبير على الطلب المتوقع على المنتجات النهائية لذلك الاستثمار. فكلما زاد الطلب على المنتجات وارتفعت أسعارها وانتقل منحني الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جهة اليمين وزاد معدل العائد المتوقع عند كل مستوى من الاستثمار.
٢- التقدم التقني :يؤدي التقدم التقني إلى خفض التكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة توقعات الأرباح والكفاءة الحدية للاستثمار.
٣- تكاليف الانتاج :تؤدي توقعات تكاليف الإنتاج إلى انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار . ومن العوامل التي تؤثر عادة على تكاليف الانتاج هي :الأجور، وضريبة الأرباح، واسعار المواد الاولية وأسعار الأصول الرأسمالية.

٤- رصيد رأس المال : كلما ازداد رصيد الاقتصاد من السلع الرأسمالية (Capital Stock) ازدادت الطاقة الانتاجية وانخفضت أسعار السلع المنتجة وبالتالي انخفضت الأرباح المتوقعة وتدنت الكفاءة الحدية للاستثمار.

المحاضرة التاسعةِ

توازن الاقتصاد الكلي

The Macroeconomic Equilibrium

يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي على مستوى الاقتصاد

تحديد الدخل التوازني في الاقتصاد من قطاعين:

في النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو **تعادل العرض الكلي الدخل المحلي الاجمالي** (y) مع الطلب الكلي المكون من الا نفاق الاستهلاكي (c) والانفاق الاستثماري (I) يتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج بتحقق الشرط التوازن.

Y = C + I0

با أعاده ترتيب الحدود نجد أن:

Y – C = I0

يقيس الطرف الشمال لهذه المتساوية(الادخار)' اما الطرف الايمن فيمثل (الاستثمار) فتكون الصيغة الأخرى لشرط التوازن إذا هي تعادل الادخار مع الاستثمار

شرط التوازن (I=S)

في الاقتصاد المغلق تكون المدخرات بعض إفراد المجتمع عبارة عن وحدات فائض **(Surplus Units)**، يقترضها أفراد آخرون يمثلون وحدات العجز **(Deficiency Units)** ليقوموا با انفاقها اما على السلع الاستهلاكية، لا يتحقق معها الادخار على المستوى الكلي، او يقومون بأنفاقها على السلع الاستثمارية فتتحقق الزيادة في الادخارالكلي.اي ان الادخار يكون مساويا في الاستثمار كشرط للتوازن في الاقتصاد المغلق.

تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد المغلق

(١) الدخل	(٢) الإنفاق الاستهلاكي المخطط	(٣) الادخار المخطط	(٤) الإنفاق الاستثماري	(٥) الطلب الكلي	(٦) التغير غير المخطط في المخزون
Y	C	S	I	C + I	Y-(C+I)
400	430	-30	30	460	-60
450	450	0	30	480	-30
500	470	30	30	500	0
550	490	60	30	520	+30
600	510	90	30	540	+60
650	530	120	30	560	+90

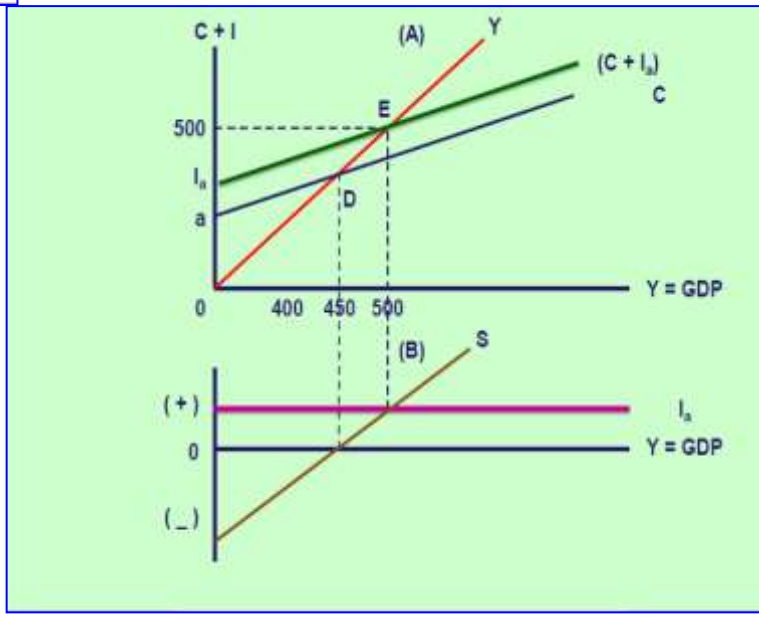

ومن المفترض في هذا النموذج أن الاستثمار مستقل عن الدخل (لا يتأثر بالدخل)، أما الاستهلاك فيفترض أن يعتمد على الدخل وتمثله الدالة الخطية البسيطة التالية:

$$C = C_a + b\,Y$$

بتعويض معادلة الاستهلاك في شرط التوازن الأول نحصل على الدخل القومي التوازني *Y:

$$Y = C_a + bY + I_a$$
$$Y - bY = C_a + I_a$$
$$Y(1-b) = C_a + I_a$$
$$Y^* = \frac{1}{(1-b)}(C_a + I_a)$$

مثال:

المعادلات التالية تصف اقتصادا معينا:

شرط توازن الاقتصاد : Y=C+I

معادلة الاستهلاك(C): C=100+0.75Y

الاستثمار(I): I = 300

المطلوب:

١- حساب الدخل التوازني Y*

٢- الاستهلاك عند مستوى الدخل التوازني C*

٣- اشتق دالة الادخار وحدد مستوى الادخار عند مستوى الدخل التوازني Y*

المحاضرة العاشرة

توازن الاقتصاد الكلي

يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي على مستوى الاقتصاد.

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين:

في النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي المكون من الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I).

يحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج بتحقق شرط التوازن:

Y = C +I

بإعادة ترتيب الحدود نجد أن:

$$Y - C = I$$

$$S = I$$

يقيس الطرف الشمال لهذه المتساوية الادخار، أما الطرف الأيمن فيمثل الاستثمار. فتكون الصيغة الأخرى لشرط التوازن إذاً هي تعادل الادخار مع الاستثمار.

ومن المفترض في هذا النموذج أن الاستثمار مستقل عن الدخل (لا يتأثر بالدخل)، أما الاستهلاك فيفترض أن يعتمد على الدخل وتمثله الدالة الخطية البسيطة التالية:

$$C = a + bY$$

بتعويض معادلة الاستهلاك في شرط التوازن الأول نحصل على الدخل القومي التوازني *Y:

$$Y = a + bY + I$$
$$Y - bY = a + I$$
$$Y(1 - b) = a + I$$
$$Y^* = \frac{1}{(1-b)}(a + I)$$

مثال:

المعادلات التالية تصف اقتصادا معينا:

شرط توازن الاقتصاد: $Y=C+I$

معادلة الاستهلاك(C): $C=100+0.75Y$

الاستثمار(I): $I=300$

المطلوب:

١- حساب الدخل التوازني *Y
٢- الاستهلاك عند مستوى الدخل التوازني *C
٣- اشتق دالة الادخار وحدد مستوى الادخار عند مستوى الدخل التوازني*Y

الحل:

١/ بالاستفادة من شرط التوازن: $Y=C+I$

نعوض معادلة الاستهلاك (C) وقيمة الاستثمار (I):

$$Y=100+0.75Y+300$$

$$Y-0.75Y=100+300$$

$$0.25Y=400$$

Y*=1600

الدخل التوازني يساوي ١٦٠٠

٢/ للحصول على الاستهلاك عند مستوى الدخل التوازني نعوض قيمة الدخل التوازني (Y*) في معادلة الاستهلاك:

C=100+0.75Y*=100+0.75(1600)

C*=1300

الاستهلاك عند الدخل التوازني يساوي ١٣٠٠

دالة الادخار المشتقة هي:

S=-100+(1-0.75)Y

S=-100+0.25Y

وللحصول على الادخار عند مستوى الدخل التوازني نعوض قيمة الدخل التوازني (Y*) في معادلة الادخار:

S*=-100+0.25Y*=-100+0.25(1600)

S*= 300

كما يمكن حساب الادخار كما يلي:

S=Y-c

S*=1600-1300

S*=300

تجدر الإشارة هنا انه عند نقطة التوازن تحقق الشرط الذي أشرنا إليه سابقا والمتمثل في تساوي الادخار والاستثمار:

$$S=I$$

مضاعف الاستثمار:

يقصد بمضاعف الاستثمار أنه إذا زاد الاستثمار بقدر معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الإجمالي.

فزيادة الإنفاق الاستثماري تولد دخولاً لمنتجي السلع الاستثمارية والعاملين والموردين في هذا القطاع في أول جولة. ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في الدخول في هذه الجولة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي

بما يتناسب مع حجم الميل الحدي للاستهلاك (b) وبذلك تتولد دخولاً جديدة.

ينفق الجزء الأكبر منها عادة ويدخر المتبقي منها فيقترضه آخرون لينفقونه كذلك، وتستمر هذه الموجات المتلاحقة ليكون الأثر النهائي زيادة في الناتج والدخل أضعاف حجم الزيادة الأصلية في الاستثمار.

قياس مضاعف الاستثمار:

حتى نتمكن من قياس أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل دعنا أولاً نشتق مضاعف الإنفاق الاستثماري ويتم ذلك من صياغة شرط التوازن السابق:

$$Y^*=\frac{1}{1-b}\ (C+I)$$

ومنه:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{1-b}$$

وبما أن الميل الحدي للاستهلاك (b) أقل من الواحد الصحيح، فإن قسمة الواحد على الميل الحدي للاستهلاك تكون دائماً أكبر من الواحد الصحيح ولذلك يطلق على هذا الكسر اسم المضاعف، فالتغير في الدخل يكون في النهاية أضعاف مضاعفة للتغير في الاستثمار.

مثال:

لنفرض زيادة الاستثمار بمقدار ١٠٠ مليون دينار، في اقتصاد ما وأن الميل الحدي للاستهلاك هو MPC=0.8. فما أثر ذلك على دخل توازن الاقتصاد؟

الحل:

مضاعف الاستثمار =

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{1-b}$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{1-0.8} = 5$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-0.8}(100) = 500$$

نلاحظ أن الدخل قد زاد بمقدار ٥٠٠ مليون دينار وهي خمسة أضعاف الزيادة الأصلية في الاستثمار، وذلك لأن المضاعف في هذا المثال قيمته خمسة.

تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات:

نفترض في هذه الحالة أن الاقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات هي:

- القطاع العائلي (C)

- قطاع الأعمال (I)

- القطاع الحكومي (G)

ولنفترض ان الحكومة قد فرضت ضريبة نسبية (Proportional Tax) بمعدل (t) على الدخل الشخصي.

يمكن في هذه الحالة صياغة شروط التوازن الاقتصادي كما يلي:

$$Y = C + I + G$$

ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية:

دالة الاستهلاك من الدخل المتاح: $C = a + b\,(Y-T)$

الضريبة: $T = tY$

باستخدام معادلتي الاستهلاك والضريبة في شرط التوازن:

$$Y = a + b\,(Y-T) + I + G$$

$$Y = a + b\,(Y-tY) + I + G$$

$$Y - b\,(Y-tY) = a + I + G$$

$$Y[1 - b\,(1-t)] = a + I + G$$

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt}\,(a + I + G)$$

مثال

المعادلات التي تصف اقتصادا معينا

شرط توازن الاقتصاد	Y= C+I+G
معادلة الاستهلاك	C=100+0.75 (Y-T)
الضريبة الحكومية	T= 0.25Y
الاستثمار	I=250
الإنفاق الحكومي	G=350

المطلوب:

١- حساب الدخل التوازني Y*
٢- الإيرادات الضريبية T*
٣- الاستهلاك عند مستوى الدخل التوازني C*

الحـــل:

١- لحساب الدخل التوازني وبالاستفادة من شرط التوازن

Y=C+I+G

=100+0.75(Y-0.25T)+250+350

= 700+0.5625 Y

Y*=1600

٢- لحساب الإيرادات الضريبية T* نعوض بقيمة الدخل التوازني Y*

$$T^*=0.25Y^* = 0.25(1600)$$

$$T^*=400$$

٣- لحساب الاستهلاك عن الدخل التوازني Y*

$$C^*=100+0.75(Y^*-T^*)$$

$$=100+0.75(1600-400)$$

$$C^*=1000$$

٤- دالة الادخار للمشتقة هي:

$$S=-100+(1-0.75)(Y-T)$$

$$S=-100+0.25(Y-T)$$

للحصول على الادخار عند مستوى الدخل التوازني نعوض قيمة الدخل التوازني Y*في معادلة الادخار:

$$S^*=-100+0.25Y^*=-100+0.25(1600-400)$$

$$S^*= 200$$

كما يمكن حساب الادخار كما يلي:

تجدر الإشارة هنا أنه عند نقطة التوازن يتحقق الشرط التالي:

$$S+T=I+G$$

المحاضرة الحادية عشر

البطالة و الدورات الاقتصادية

Unemployment and Business Cycles

❖ **معنى الاستخدام الكامل :**

يعتبر الاستخدام الكامل Full Employment من اهم اهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، ويقصد بالاستخدام الكامل الحالة التي تكون فيها جميع الموارد الاقتصادية وخاصة القوى العاملة في المجتمع مستغلة استغلالاً تاماً ، باستثناء بعض الحالات المتعلقة بالبطالة الاحتكاكية او الهيكلية ، وبعبارة اخرى هي الحالة التي تنعدم فيها البطالة الدورية بحيث تكون الكمية المعروضة من القوى العاملة مساوية للكمية المطلوبة.

يختلف الاقتصاديون في تحديد معنى الاستخدام الكامل بصورة دقيقة . فيعتقد بعضهم بأنه يمكن وصف اقتصاد معين بحالة الاستخدام الكامل عندما لا تتجاوز نسبة البطالة 3% من القوة العاملة . في حين يرى البعض الآخر ان نسبة 4% ربما كانت اكثر واقعية .

وقد يبدو ولأول وهلة بأن الاختلاف بنسبة 1% ليس كبيراً ، ألا ان الأمر اخطر من ذلك ، فقد يعني هذا الفرق استخدام او بطالة مئات الآلاف من الأشخاص ، ففي جمهورية الصين في عام 2003 ، ادى ارتفاع معدل البطالة بنسبة 1% الى زيادة عدد العاطلين عن العمل بنحو 13 مليون عامل .

من الضروري معرفة توزيع معدلات البطالة بالنسبة للجنس ، و العمر والمهن و التوزيع الجغرافي حتى يمكن تقويم مشكلة البطالة في أي بلد فمثلاً قد تكون معدلات البطالة بين الاناث ، (وهذا هو الحال في كثير من الأقطار النامية ومنها الأقطار العربية) اعلى من معدلاتها بين الذكور ، وذلك بسبب القيم الاجتماعية السائدة في هذه الأقطار التي تحبذ ان تقوم المرأة بتربية الأبناء و رعاية الأسرة عن خروجها الى سوق العمل .

❖ **تعريف البطالة Unemployment:**

تعرف البطالة على انها : التعطل (التوقف) الجبري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما برغم القدرة و الرغبة في العمل الانتاج .

انواع البطالة :

يمكن التمييز بين اربعة انواع رئيسية من البطالة وهي :

- ✓ البطالة الاحتكاكية .
- ✓ البطالة الهيكلية .
- ✓ البطالة الدورية .
- ✓ البطالة المقنعة .

البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

تشمل اولئك الأشخاص العاطلين عن العمل بصورة مؤقتة او بسبب عملية تغير الوظائف او البحث عن فرص عمل افضل ولهذا يطلق عليها البطالة الانتقالية (Transitional Unemployment).

يعزى ظهور هذا النوع من البطالة الى عدم كفاءة سوق العمل وضعف حركة انتقال العمال ، وعدم المعرفة التامة بفرص العمل المتوفرة ، وقد تنشأ البطالة الاحتكاكية كذلك عن عدم قدرة الاقتصاد على ايجاد الأعمال التي تنسجم مع مؤهلات الأشخاص العاطلين وبصورة فورية .

البطالة الهيكلية(Structural Unemployment):

تنشأ البطالة الهيكلية عن عوامل اقتصادية و اجتماعية تتعلق بطبيعة اقتصاد السوق الحر و الانفتاح الاقتصادي ، فهي تعود في الغالب الى تغير هيكلة الاقتصاد بالتحول نحو الخصخصة او بسبب التقدم التقني و احلال الآلة محل اليد العاملة ، وتكون هذه البطالة عادة اطول امداً من البطالة الاحتكاكية .

البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

البطالة الدورية هي البطالة الناتجة عن الدورة الاقتصادية (Business cycles) وتنشأ عن تقلبات الناتج المحلي الاجمالي الفعلي حول الناتج المحلي الكامن (الناتج عن الاستخدام الكامل) أي عند التوظف الكامل للقوى العاملة .

و تعزى اسباب هذه البطالة الى فترات الانتعاش والانكماش التي يمر بها الاقتصاد فتنخفض خلال فترة الانتعاش الاقتصادي وترتفع خلال فترة الركود الاقتصادي لذلك يعتمد المدى الزمني لهذه البطالة على مدى فاعلية وسرعة السياسة الاقتصادية في اعادة الاقتصاد الى توازن المدى الطويل ، الذي يضمن التوظف الكامل للقوى العاملة .

البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):

وهي الحالة التي يشارك فيها مجموعة من الافراد في العمل بوظائف يتقاضون عليها اجراً بينما لا يضيفون الى الانتاج شيئاً يذكر (أي ان الانتاجية الحدية للعامل تساوي الصفر) وذلك يعني انه لو تم سحب هذه المجموعة من العمل فان الانتاج لن يتأثر.

وتنتشر هذه البطالة في القطاع العام (الأجهزة الحكومية) التي يتم فيها التشغيل غالباً لعوامل اجتماعية و سياسية لا تهتم بالإنتاجية و الربحية ولا توجد البطالة المقنعة في القطاع الخاص لأنه باحث عن الربح بالدرجة الأولى .

❖ **تكاليف البطالة :**

هناك نوعان من التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للبطالة :

التكاليف الاقتصادية : تعني البطالة من الناحية الاقتصادية ، فقدان المجتمع لذلك الانتاج من السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه لو كانت القوى العاملة مستغلة بصورة كاملة ومهما تدنت نسبة البطالة في اقتصاد معين ، فإنها بلا شك تعني خسارة ملايين الريالات بالنسبة للمجتمع ، وهي خسارة غير قابلة للتعويض لفوات الوقت اللازم للإنتاج وعدم امكانية خزنه او استعادة استخدامه .

التكاليف الاجتماعية : تنعكس تكاليف البطالة على ما يترتب على تدني الدخول او فقدانها بالكامل من مظاهر الفقر و البؤس و ارتفاع معدلات الجريمة ، ونشوب الصراعات الطبقية وعدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي بصفة عامة ويعد قياس التكاليف الاجتماعية اكثر صعوبة من قياس التكاليف الاقتصادية .

❖ **قياس البطالة :**

يمكن من خلال المسح السكاني (Population Survey) الذي تقوم به الأجهزة الاحصائية في الدول التعرف على مجموعتين من السكان هما :

- ✓ **السكان في عمر العمل (Working-Age Population) :**

وهم السكان الذين تتراوح اعمارهم بين (16 – 65) ، ويستثنى من ذلك نزلاء السجون وأفراد الجيش والشرطة .

- ✓ **السكان دون عمر العمل و السكان فوق عمر العمل (المتقاعدين) .**

وتقسم الأجهزة الاحصائية السكان في عمر العمل الى مجموعتين ايضاً هما :

المجموعة الأولى : وتضم الأشخاص في قوة العمل الفاعلة (Active labor force).

المجموعة الثانية : تضم الأشخاص خارج قوة العمل الفعالة من غير الراغبين في العمل او غير القادرين على العمل .

تقسم قوة العمل الفاعلة الى مجموعتين هما :

- ✓ العاملون فعلاً
- ✓ و العاطلون الجادون في البحث عن العمل

ويعتبر العامل مشمولاً في قوة العمل الفاعلة اذا كان يعمل بدوام كامل او بدوام جزئي اما العاطل عن العمل فيعرف بالشخص القادر و الراغب في العمل والذي يبحث بجدية عن عمل ولكن لا يجد فرصة عمل .

عدد السكان وقوة العمل الفعالة و البطالة في قطر معين :

البند	مليون نسمة	
١. عدد السكان	22	
٢. ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	10-	
٣. ناقصا من هم فوق عمر (65) سنة	6-	
٤. عدد السكان في عمر العمل	6	$[(3+2)-1]=4$
٥. ناقصا عدد غير المشاركين في القوى العاملة	1.5-	
٦. قوة العمل الفاعلة	4.5	$(5)-(4)=6$
٧. ناقصا عدد العاملين فعلاً	3.5-	
٨. عدد العاطلين عن العمل	1.0	$(7)-(6)=8$

❖ مؤشرات سوق العمل (Labor Market Indicators) :

هناك ثلاثة مؤشرات هامة لسوق العمل هي :

- ✓ معدل البطالة .
- ✓ معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة .
- ✓ نسبة الاستخدام الى السكان .

معدل البطالة :

ينظر الى معدل البطالة كمؤشر للتعرف على نسبة الأشخاص المشاركين في القوى العاملة لكنهم لا يجدون فرصاً للعمل و يقاس معدل البطالة بعدد الأشخاص العاطلين من مجموع قوة العمل الفاعلة ،

أي ان :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاطلين}}{\text{قوة العمل الفاعلة}} \times 100$$

ومن الأرقام الواردة في الجدول اعلاه ، فان نسبة البطالة هي :

$$22\% = 100 \times \frac{1}{4.5}$$

❖ نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة :

يمثل معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة عدد الأشخاص الراغبين و القادرين على العمل ممن هم في عمر العمل ، سواء كانوا يعملون فعلاً او عاطلون عن العمل و يبحثون بجدية عن العمل ، كنسبة من عدد السكان ممن في عمر العمل أي ان :

$$\text{معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة} = \frac{\text{قوة العمل الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

من الجدول السابق نجد ان نسبة المشاركة في القوى العاملة هي :

$$75\% = 100 \times \frac{4.5}{6}$$

❖ نسبة الاستخدام الى السكان :

تستخدم نسبة الاستخدام الى السكان كمؤشر لمدى توفر فرص العمل وكذلك درجة التوافق بين مهارات العمال وفرص العمل المتاحة .

ويمكن التواصل الى هذه النسبة من المعادلة التالية :

$$\text{نسبة الاستخدام الى السكان} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

وتعكس هذه النسبة مدى قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة لامتصاص النمو المتزايد للسكان الذين يبلغون عمر العمل ويبحثون على فرص عمل جديدة .

واحدة ومن اهم اسباب ارتفاع نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة وبالتالي ارتفاع نسبة الاستخدام الى الساكن هي زيادة عدد الاناث في قوة العمل الفاعلة ، وذلك بسبب زيادة نسبة تعليم المرأة و التوسع في خلق فرص العمل المناسبة لها وخاصة في

مجالات التعليم و الصحة وغيرها . هذا بالإضافة الى التقدم التقني ، لاسيما في مجال الاتصالات و المواصلات الذي وفر فرص عمل جديدة وشجع المرأة على المشاركة في قوة العمل الفاعلة في كثير من الدول .

❖ الدورات الاقتصادية (Business Cycles):

تهتم الدورات الاقتصادية بتفسير التقلبات التي تتميز بها اقتصاديات السوق . ويعتبر التغير في الاستثمار من اهم اسباب حدوث الدورات الاقتصادية الملازمة لاقتصاد السوق حيث يؤثر الاستثمار في النمو الاقتصادي عن طريق تأثير على الطلب الكلي في المدى القصير ، كما يؤثر في المدى البعيد على قدرة الاقتصاد القومي على انتاج السلع ، وذلك بتغيير كمية ونوعية السلع الرأسمالية او الطاقات الانتاجية للاقتصاد .

هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تفسر اسباب حدوث التقلبات الاقتصادية وهي :

- ✓ التغير في الناتج المحلي الاجمالي .
- ✓ التغير في معدلات البطالة ، او الاستخدام .
- ✓ التغير في المستوى العام للأسعار .

وهناك ثلاثة مؤشرات فرعية للتغيرات التي تحدث في مكونات المؤشر الأساسي للدورات الاقتصادية و المتمثل في التغير في الناتج المحلي الاجمالي تستخدم ايضاً في تحديد اسباب التقلبات الاقتصادية وهي :

اولاً : التغير في الانتاج القطاعي : الصناعي ، و الزراعي ، والخدمي ، والتجارة الخارجية .
ثانياً : التغير في مستوى الانفاق الاستهلاكي الكلي .
ثالثاً : التغير في مستوى الانفاق الاستثماري الكلي .

❖ مراحل الدورات الاقتصادية :

يمكن تشخيص اربع مراحل للدورات الاقتصادية وهي :

- ✓ مرحلة الركود ، او الانكماش (Recession)
- ✓ مرحلة الكساد (Depression)
- ✓ مرحلة الانتعاش (Recovery)
- ✓ مرحلة الرفاهية (Prosperity)

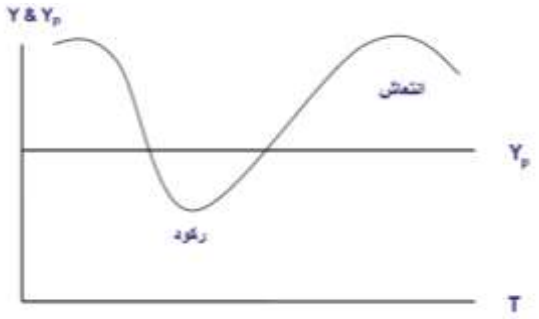

شكل يوضح مراحل الدورة الاقتصادية حيث يتقلب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y عبر الزمن T حول الناتج الممكن عند الاستخدام الكامل Y_P .

مرحلة الركود ، أو الانكماش (Recession) :

تتميز مرحلة الركود أو الانكماش بانخفاض في الناتج المحلي او مستوى الدخول ، وزيادة معدل البطالة ، وانخفاض المستوى العام للأسعار ويعتبر الركود الاقتصادي حالة عامة تسود معظم النشاطات الاقتصادية ولا تقتصر على قطاع اقتصادي معين لذلك ، فان التغيرات الموسمية في الطلب الكلي التي تحدث عادة في بعض القطاعات لا تعتبر مؤشرات للدلالة على دخول الاقتصاد القومي مرحلة الركود .

مرحلة الكساد (Depression):

يدخل الاقتصاد مرحلة الكساد التي تتميز بانخفاض النشاط الاقتصادي الى أدنى مستوياته ويطلق عليه " قاع الركود " (Bottom of Recession) ، في غياب أي تدخل من جانب الحكومة لإيقاف الركود الاقتصادي.

و الجدير بالملاحظة ، انه منذ حدوث الكساد العالمي خلال الفترة 1929 – 1933 ، لم يشهد الاقتصاد العالمي حالة كساد بالمستوى الذي حدث في تلك الفترة ، وذلك بفضل السياسات الاقتصادية التي تمارسها جميع الحكومات المتقدمة و النامية على حد سواء لمعالجة حالات الركود قبل استفحالها و انزلاق الاقتصاد القومي الى هوة الكساد .

مرحلة الانتعاش (Recovery):

يتميز الاقتصاد في مرحلة الانتعاش بارتفاع مستويات الدخل او الناتج ، والاستخدام ، وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار و الاستهلاك وارتفاع مستوى الأسعار .

مرحلة الرفاهية (Prosperity):

تتميز مرحلة الرفاهية بارتفاع مستوى الناتج المحلي الى اعلى مستوى له بعد فترة الانتعاش المستمر ، وانخفاض مستوى البطالة الى أدنى مستوى ، مع ارتفاع مستوى الأسعار .

المحاضرة الثانية عشر
البنوك والنقود

نشأة النقود:

تطور الإنتاج في المجتمعات البشرية البدائية مع نمو طاقاتها الإنتاجية، لتنتقل تلك المجتمعات من مرحلة الإنتاج من أجل الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة التبادل .

أصبحت هذه المجتمعات تنتج أكثر من احتياجاتها، فتحقق فائض ا اقتصادي ا لغرض مبادلته مع المجتمعات الأخرى .وكان التبادل التجاري في البداية تبادلا مباشر السلع من خلال عملية المقايضة(. Barter)

مساوئ نظام المقايضة :

مع التوسع في التبادل التجاري وتطور ونمو المجتمعات، ظهرت مساوئ هذا النظام وهي:

اولا : عدم توافق الرغبات :

من الصعب عمليا أن نجد شخصا يمتلك سلعة معينة يرغب في مقايضتها بسلعة أخرى متوفرة لدى شخص آخر يكون بدوره راغبا في مقايضتها بتلك السلعة، وذلك بسبب عدم وجود التوافق المزدوج للرغبات بين الناس.

ثانيا: عدم وجود وحدة لقياس القيمة :

هناك العديد من السلع والخدمات يتم تداولها في الأسواق وتختلف وحدات السلعة الواحدة من حيث النوعية والجودة.

ولكن ليست هناك من وحدة لقياس قيم السلع والخدمات تعكس الاختلاف في النوعية والجودة، وبالتالي يكون من الصعب إتمام عملية التبادل عن طريق المقايضة لكل نوع من هذه السلع والخدمات.

ثالثا : تعدد الأسعار النسبية للسلع :

يحتاج الفرد في نظام المقايضة إلى معرفة القيمة التبادلية لكل سلعة بالنسبة لجميع السلع المتاحة للتبادل .ويمثل ذلك عائق ا يحول دون سهولة وسرعة انسياب التجارة في ظل المقايضة.

رابعا: تدني كفاءة التبادل :

تعد المقايضة طريقة غير كفؤة للتبادل، لما تنطوي عليه من تكاليف باهظة تتمثل في الجهد والوقت المبذول، بالإضافة إلى تكاليف مخاطر حيازة السلع والمحافظة عليها على مدار العام، وتكاليف تخزين ونقل السلع بين الأسواق.

بسبب هذه المساوئ كان لابد من وجود وسيط لعمليات التبادل الاقتصادي .فكان هذا الوسيط هو النقود .وقد بدأت فكرة النقود باستخدام بعض السلع لتقوم بمهمة الوسيط بشرط أن تكون سلعة مطلوبة ويتوفر لها صفة القبول العاب من جميع المتعاملين في الأسواق.

فكانت نشأة النقود السلعية، فاستخدمت المجتمعات الرعوية الأغنام والإبل، واستخدمت المجتمعات الزراعية الغلال، كما استخدم العاج والأحجار الكريمة في غيرها من المجتمعات.

عندما اكتشفت المعادن النفيسة، لاسيما الذهب والفضة، بدأ استعمالها كنقود معدنية .وكانت النقود الذهبية هي الأكثر شيوعا خاصة في المعاملات الدولية .ومع ازدياد حجم المعاملات التجارية ومحدودية كميات الذهب المتاحة في معظم المجتمعات بدأت النقود الورقية في الظهور كبديل للنقود الذهبية.

تعريف النقود :

لما كانت مواصفات النقود تختلف من قطر إلى آخر،كما تتغير من وقت إلى آخر في القطر الواحد، كان التعريف الوصفي للنقود عمليا غير مناسب إلا في حالة التعريف بفئة جديدة من عملة معينة مطروحة للتداول في مكان وزمان محددين.
والبديل هو التعريف الوظيفي الذي يعرف النقود بأنها :أي شيء يمكن أن يؤدي وظائف النقود، شريطة أن يلقى قبولا عاما في التبادل بين أفراد المجتمع.

وظائف النقود :

يمكن إيجازها في أربع وظائف أساسية هي:

١) وسيط للتبادل:

تستخدم النقود كوسيط للتبادل ،ويعني ذلك قبولها كأداة لتسوية المدفوعات في عمليات التبادل غير المباشر.

ومن خلال استخدام النقود وسيط ا للتبادل تم التغلب على مشكلة عدم توافق الرغبات .كما تم خفض تكاليف التبادل.

٣- مخزن مستودع للقيمة(. Store of Value) :

الأفراد ينفقون جزء ا من دخولهم ويدخرون الجزء الآخر لأجل إنفاقه في المستقبل ولكي تنجح النقود في تأدية هذه الوظيفة، لا بد أن تحتفظ بقيمتها النسبية أو قوتها الشرائية خلال فترات طويلة نسبيا ، لذا، تعجز النقود من تأدية هذه الوظيفة خلال فترات التضخم الذي يتسبب في انخفاض قيمة النقود، أي انخفاض قوتها الشرائية .

٣) وحدة لقياس القيمة (Measure of Value) :

يمكن استخدام الوحدة النقدية(كالريال)لقياس قيمة السلع والخدمات بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى .كما تستخدم الوحدة النقدية في حسابات الشركات، وحساب تكاليف المشروعات، وتكاليف عوامل الإنتاج.

٤) معيار للمدفوعات الآجلة:

اقتضى النظام الاقتصادي الحديث إبرام العقود لتسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة، أي الاتفاق على بيع السلع بأسعار معينة في الوقت الحاضر، على أن يتم تسليمها في وقت لاحق .لذلك، كان لابد من وجود معيار يتم على أساسه احتساب القيم الآجلة للسلع .وقد أصبح ذلك ممكنا باستخدام النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة.
والجدير بالملاحظة، أنه لا يقتصر استعمال الأفراد على النقود فقط كوسيلة للمبادلة، وإنما ظهرت أشكال أخرى من أشباه النقود تؤدي إلى الغرض نفسه، طالما كانت مقبولة لدى الجمهور .كما انتشرت أيضا في الأقطار المتقدمة(والأقطار النامية بنسبة أقل) ظاهرة استعمال ما يعرف بالشيكات السياحية، ثم ظهر وانتشر استخدام بطاقات الائتمان (Credit Cards) التي تمنحها البنوك والشركات للأفراد ضمن حدود معينة حسب درجة الثقة بالمقدرة المالية لكل فرد.

16البنوك التجارية:

البنك التجاري (Commercial Bank) هو مؤسسة مالية ساعية للربح من خلال القيام بخدمات الوساطة المالية.

فالبنوك التجارية تعمل على حشد مدخرات الأفراد والمنشآت ذات الفائض، أي التي يزيد دخلها عن إنفاقها المستهدف، لتقوم بإقراضها للأفراد والهيئات والمؤسسات ذات العجز، أي التي يزيد إنفاقها المستهدف عن دخلها.

وظائف البنوك التجارية :

1) قبول الودائع:

تمثل ودائع العملاء من أفراد وشركات أهم مكونات الجانب المدين في ميزانية البنك التجاري، فهي تمثل جزء من حقوق الآخرين على البنك، والتي يتوجب على البنك سدادها لأصحابها عند الطلب أو عند موعد استحقاقها، وتتكون هذه الودائع من نوعين.

١) الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب (Demand Deposits) :

وهي ودائع العملاء في حساباتهم الجارية Current Accounts بالبنك .ولا يدفع البنك عادة فوائد صريحة على هذا النوع من الودائع، إلا إذا زاد الرصيد فيها عن حد معين يقرره البنك .وتكون الفائدة المدفوعة في هذه الحالة أقل من الفوائد على الودائع الادخارية أو الآجلة، وذلك في مقابل حق العميل في سحب الوديعة بكاملها أو جزء منها في أي وقت يشاء دون إخطار مسبق للبنك.

٢) ودائع لأجل (Time Deposits):

وهي عبارة عن أرصدة يرغب عملاء البنك في إيداعها لفترات زمنية محددة قد تكون شهر، أو ثلاثة أشهر، أوسنة، أو أكثر . ويدفع البنك فوائد صريحة على هذه الودائع تختلف بحسب آجال هذه الودائع، حيث تقل نسبة الفائدة على الودائع قصيرة الأجل (لمدة سنة أو أقل)، وتزيد على الودائع طويلة الأجل .ولا يجوز للعميل سحب مبلغ الوديعة قبل تاريخ استحقاقها إذا أراد الحصول على الفائدة كاملة، ويجوز للعميل سحب الوديعة كلي ا أو جزئي ا في أي وقت شاء لقاء حرمانه من الفائدة المقررة أو جزء منها.

٢) تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية :

يعتبر تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل والمتوسطة الأجل من أهم وظائف البنوك التجارية وأوسع مجالات استثمار مواردها المالية، وتتجنب البنوك التجارية عادة تمويل المشروعات الطويلة الأجل، كالمشروعات الصناعية والزراعية والعقارية وذلك بسبب المخاطر العالية المحتملة التي تتسم بها مثل هذه المشروعات، وضخامة الأموال المطلوبة لتمويلها، لذلك ظهرت البنوك المتخصصة، مثل البنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية التي تقوم بتمويل مثل هذه المشروعات.

٣) خصم الأوراق التجارية (Commercial papers) :

الأوراق التجارية : هي سندات استدانة تصدرها المنشآت الكبيرة لغرض الاقتراض من الأفراد والبنوك .يحمل السند على وجهه القيمة الإسمية للسند ومعدل الفائدة السنوية وتاريخ الاستحقاق أو سداد قيمة السند.

يستطيع حامل أي ورقة تجارية أن يتقدم إلى البنك التجاري، قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على القيمة الإسمية لهذه الأوراق، بعد أن يتقاضى البنك مصاريف خصم هذه الأوراق .حيث يقوم البنك بتحصيل القيمة الإسمية لهذه الأوراق في تاريخ الاستحقاق، بالإضافة إلى حصوله على أي فوائد مستحقة على السند بعد خصمه.

٤)إصدار خطابات الضمان (Letters of Guaranty) :

يعتبر خطاب الضمان(Letters of Guaranty) بمثابة تعهد من قبل البنك التجاري بتسديد مبلغ معين عند الطلب إلى المستفيد من ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان، في حالة عدم قيام الأخير بالسداد في الموعد المحدد.

تقوم الجهات الحكومية بطلب مثل هذه الضمانات من المشاركين في المناقصات العامة وذلك لضمان جديتهم وكذلك لضمان عدم تخلف من رست عليه المناقصة عن الإيفاء بالتزاماته .وتتقاضى البنوك نسبة معينة من الرسوم لقاء إصدار مثل هذه الخطابات لعملائها. .

٥) إصدار خطابات الاعتماد (Letter of credit):

يعتبر خطاب الاعتماد من أهم وسائل سداد الالتزامات المالية في عمليات التجارة الخارجية، ويعني تعهد بنك المستورد بسداد قيمة البضاعة للمصدر الأجنبي، مباشرة أو عن طريق مراسله في بلد المصدر، عند وصول مستندات الشحن والتأمين، التي تخول للبنك حق استلام البضاعة متى ما كانت مطابقة لعقد البيع المحرر بين المستورد المحلي عميل البنك والمصدر الأجنبي.

بعض الوظائف الأخرى للبنوك التجارية:

بالإضافة إلى الوظائف الرئيسية، تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى ازدادت أهميتها بزيادة النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي، وكذلك زيادة التعامل التجاري مع العالم الخارجي .من أهم هذه الوظائف ما يلي:

- ✓التحصيل
- ✓تحويل الأموال للخارج
- ✓المتاجرة في الأوراق المالية من أسهم وسندات
- ✓المتاجرة في العملات الأجنبية
- ✓إصدار بطاقات الائتمان
- ✓إصدار بطاقات الصراف الآلي والسداد الالكتروني

البنوك التجارية وعرض النقود :

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد في وقت معين.

تؤثر البنوك على أداء الاقتصاد القومي بتأثيرها على عرض النقود من خلال خلق النقود أو الودائع المصرفية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض.

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد في أي تاريخ معين .وتستخدم الدول عدة مقاييس لعرض النقود تختلف فيما بينها وفق ا لمكوناتها المحددة في تعريف النقود، ونقدم فيما يلي ثلاثة مقايس كمثال لتوضيح الفكرة وهي:

M1 = النقد المتداول (C) خارج البنوك + نقود الودائع الجارية(D) في البنوك.
M2 = M1 + نقود الودائع قصيرة الأجل.
M3 = M2 + نقود الودائع طويلة الأجل + اشباه النقود.

عملية خلق النقود :

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أو الودائع المشتقة من خلال تقديم القروض باستخدام ما بحوزتها من احتياطيات نقدية فائضة، التي تتوفر لها بعد الوفاء بالاحتياطي القانوني. ولتوضيح آلية خلق النقود وتأثيرها على عرض النقود وكيفية تحكم البنك المركزي في نشاط البنوك التجارية في هذا المجال، نستعين بمثال مبسط في ظل أربعة افتراضات:

أولا : أن عملية خلق النقود تتم من خلال البنوك التجارية مجتمعة أو من خلال بنك وحيد في الاقتصاد.

ثانيا : التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني التي يحددها البنك المركز (و لنفترض أنها 5% من مجموع الودائع)، وعدم احتفاظها باحتياطيات إضافية أخرى.

ثالثا :تستمر البنوك في تقديم القروض حتى تصل إلى حد الإقراض الكامل، الذي تتساوي عنده الاحتياطيات الكلية والاحتياطيات القانونية وتكون الاحتياطيات الفائضة مساوية للصفر، مع افترض أن هناك طلبا على القروض يكفي لاستيعاب كل ما تقدمه البنوك من قروض.

رابعا :يقوم عملاء البنوك بتسديد التزاماتهم المالية تجاه الآخرين بشيكات مسحوبة على حساباتهم، ولا يحتفظون بأي أرصدة نقدية خارج البنوك، أي ليس هناك نقد متداول.

والآن، لنفترض أن أحد عملاء البنوك قام بإيداع مبلغ100 ريال في حسابه الجاري كوديعة تحت الطلب .أي أن النقود المتداولة لدى الجمهور خارج البنوك قد انخفضت بمقدار 100 ريال
.المطلوب هو تتبع أثر هذه الوديعة على إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي، وكذلك الأثر على عرض النقود في هذا الاقتصاد.

البنك (١)	الودائع الأولية (٢)	الاحتياطي القانوني (٣)	الاحتياطات الفائضة (٤)	الحد الأقصى للقروض (٥)
1	100.00	5.00	95.00	95.00
2	95.00	4.75	90.25	90.25
3	90.25	4.51	85.74	85.74
4	85.74	4.29	81.45	81.45
5	81.45	4.07	77.38	77.38
6	77.38	3.87	73.51	73.51
↓	↓	↓	↓	↓
المجموع	2000.00	100.00	1900.00	1900.00

وإذا تابعنا الأرقام في العمود (4)رقم نجد أن الاحتياطيات الفائضة في تناقص مستمر، بمعنى أنها ستصل في النهاية إلى الصفر، إلا إن مجموعها سيبلغ 1900 ريال.

وإذا نظرنا إلى العمود (3) الخاص بالاحتياطي القانوني، فهي في تناقص مستمر أيضا ، ولكن مجموعها سيبلغ في النهاية 100 ريال.

وإذا نظرنا إلى مجموع الودائع الاولية في السطر الأخير من العمود رقم (2)نجده قد بلغ 2000 ريال منها 100 ريال وديعة أوليه و 1900 ريال كودائع مشتقة، ويمثل هذا مجموع القروض التي قدمتها البنوك، كما يتضح من السطر الأخير من العمود رقم (5 .)

ويمكن إن نحصل على النتيجة ذاتها بموجب المعادلة التالية:

$$RR = TD \times r$$

: حيث

RR ⇐ القانونية الاحتياطيات (Required Reserves)
r ⇐ القانوني الاحتياطي نسبة (Reserve Ratio)
TD ⇐ الودائع مجموع (Total Deposits)

وبملاحظة أن مجموع الاحتياطيات القانونية يتساوى مع الاحتياطي الكلي للبنك عند بلوغ الإقراض الكامل، يمكن كتابة الصياغة البديلة التالية(TR) :

$$TR = RR = TD \times r$$

وبإعادة ترتيب حدود المعادلة السابقة نحصل على صيغة لحساب مجموع الودائع التي يمكن للنظام المصرفي توليدها من قدر معين من الاحتياطيات.

$$TD = 1/r \; X \; TR$$
$$\Delta TD = 1/r \; X \; \Delta TR$$

ويطلق على قسمة الواحد الصحيح على نسبة الاحتياطي القانوني مضاعف النقود (Money Multiplier) وباستخدام الصيغة أعلاه يمكننا أن نحسب في مثالنا السابق مباشرة الزيادة في مجموع الودائع الكلية الناتجة عن زيادة احتياطيات النظام المصرفي بمقدار 100 ريال كما يلي:

$$\Delta TD = 1/5\% \times 100 = 2000$$

المحاضرة الثالثة عشر
Inflation (التضخم)

مقدمة :
يعد التضخم أحد أهم المشكلات الاقتصادية الكلية التي تهم صانعو السياسة الاقتصادية في أي قطر ، وذلك بسبب الآثار الضارة والتي تعيق تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

❖ **تعريف التضخم :**
التضخم هو الحالة التي تتسم بالارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار (General price level) .
يجب أن نلاحظ أن الزيادة المقصودة في التعريف هي للمستوى العام للأسعار وليس سعر سلعة معينة وهى ليست زيادة طارئة وكذلك هي زيادة محسوسة.
عليه فإن :
- ✓ الارتفاع بنسبة ضئيلة لا يعد تضخماً - لابد أن يكون محسوساً.
- ✓ الارتفاع لفترة قصيرة لا يعد تضخماً - لابد أن يكون مستمراً.

❖ **أسباب التضخم :**
يمكن تصنيف الأسباب الأشهر للتضخم إلى :
- ✓ التضخم الناتج عن سحب الطلب.
- ✓ التضخم بدفع التكلفة.
- ✓ التضخم المستورد.

✓ **الطلب الناتج عن سحب الطلب (Demand pull inflation) :**
يحدث هذا النوع من التضخم بسبب زيادة الطلب الكلي وعجز العرض عن مقابلة الزيادة في الطلب.
هذا النوع ينجم من الاختلال الناتج عن زيادة الكتلة النقدية وذلك لاضطرار الدولة طباعة مزيد من النقود لسد ما يسمى بالعجز في الموازنة وذلك عندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات فتضطر الدولة إلى طباعة مزيد من النقود لسد العجز دون أن يقابل الزيادة في الكتلة النقدية زيادة في الإنتاج.

✓ **التضخم بدفع التكلفة (Cost push inflation) :**
يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع أثمان عناصر الإنتاج والتكاليف الإنتاجية حيث يواجه المنتجون أحيانا ارتفاعاً في أسعار مدخلات الإنتاج أو تكلفة الطاقة أو الأجور وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة - مثال لذلك ما حدث ابان العام 1973 م حيث تضاعفت اسعار النفط بنحو اربعة اضعاف وانعكس ذلك على زيادة اسعار كافة المنتجات بشكل كبير ومستمر في الفترة الممتدة (1973 – 1978) .

✓ **التضخم المستورد (Imported Inflation) :**
يظهر هذا النوع بشكل واضح في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة على الاقتصاديات الأخرى (الخارجية) والتي تستورد (بغرض الاستهلاك)معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج ومعلوم انه لصغر حجم هذه الاقتصاديات فإنها لا تستطيع التأثير على مستوى أسعار السلع والخدمات في الأسواق العالمية فتأتي هذه السلع والخدمات النهائية متضخمة من مصدرها.

أنواع التضخم :

✓ **التضخم الزاحف أو المعتدل :**

التضخم الزاحف (Creeping Inflation) أو المعتدل هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار ببطء وبشكل يمكن توقعه . ويمكن تعريفه بأنه معدل تضخم سنوي ذو خانة واحدة حيث تكون الأسعار مستقرة نسبياً ويثق الناس بالنقود ويكونوا على استعداد للاحتفاظ بها لثبات قيمتها نسبياً.

✓ **التضخم الحقيقي :**

في حالة التضخم الحقيقي (True Inflation) ترتفع الأسعار بنسبة تتراوح بين 10- 15% سنوياً . ويعزى هذا النوع من التضخم إلى زيادة الطلب الكلي بصورة مستمرة ، فيعمل صانعو السياسة الاقتصادية على زيادة معدل الفائدة لتشجيع الاستثمار وزيادة الضرائب في محاولة لخفض الاستهلاك والإنفاق للحد من ارتفاع الأسعار.

✓ **التضخم المكبوت :**

يقصد بالتضخم المكبوت (Suppressed Inflation) حالة من التضخم غير المنظور ، تحدث عادة أثناء فترات الحروب والأزمات ، حيث تعمل الحكومات على تعطيل قوى السوق ، وإعلان أسعار حكومية مثبتة . فتلجأ الحكومة إلى تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية
الأساسية ، عند مستويات تقل كثيراً عن الأسعار التوازنية لتلك السلع ، مع التحكم في توزيع الكميات المتاحة من هذه السلع على أسر المستهلكين وفقاً لما يعرف بنظام الحصص وذلك لضمان حصول الأسر على احتياجاتها من هذه السلع الضرورية طيلة فترة الحرب.

✓ **التضخم المفرط (الجامح) :**

يعتبر التضخم المفرط (Hyper Inflation) من أسوأ أنوعا التضخم ، حيث يرتفع مستوى الأسعار بأضعاف مستوياته السابقة ، فيزيد معدل التضخم إلى ما يفوق 100 %سنوياً . وغالباً ما يحدث هذا النوع من التضخم خلال فترات الحروب ، حيث تنخفض مستويات الإنتاج إلى أدنى حد ، بسبب تعرض المنشآت الإنتاجية والبنى التحتية ، مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية والطرق والجسور ، للتدمير أثناء الحرب.

وعلاوة على ذلك ، فعادة ما تلجأ الحكومات تحت ظروف الحرب إلى تمويل عجز الموازنة العامة من خلال التوسع في الإصدار النقدي ، وبالتالي المساهمة في زيادة حدة التضخم.

❖ **آثار التضخم :**

الأثر على عدالة توزيع الدخل :

يتضمن التضخم الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة من أصحاب الدخول الثابتة (الاجور – الرواتب) وبشكل عام فإن ظاهرة التضخم
تكون في غير صالح الفئات التالية :
- ✓ **أصحاب الدخول الثابتة والمعاشات.**
- ✓ **أصحاب المدخرات النقدية.**
- ✓ **الدائنين**

في المقابل يكون التضخم في صالح :
- ✓ **أصحاب الدخول غير المحدودة (التجار).**
- ✓ **المدينين.**
- ✓ **المضاربين في أسواق المال.**

كذلك يؤدي التضخم إلى انخفاض الاستثمارات الحقيقية في المشاريع الإنتاجية بسبب ارتفاع المخاطر . حيث ينصرف المستثمرون إلى الاستثمار في شراء العقارات ، والمعادن النفيسة والتحف والعملات الأجنبية.

❖ **سياسات علاج التضخم :**

هنالك العديد من الإجراءات و السياسات التي تتبع ومنها :

١. **إتباع سياسة نقدية انكماشية : يعمل البنك المركزي على إصدار سندات حكومية وبيعها للجمهور بغرض سحب النقود من أيدي الجمهور.**
٢. **زيادة نسبة الفائدة الممنوحة : الحكمة من ذلك هو الرغبة في سحب الأموال من السوق وتوجيهها إلى عملية توفير أو استثمار ، فعندما**

تكون أسعار الفائدة الممنوحة عالية فإن الإغراء في الاستثمار (شراء الأسهم والسندات الحكومية) سيرتفع لكبر الفائدة العائدة على المستثمر.

٣. **عدم اللجوء لتمويل عجز الموازنة بطباعة المزيد من العملة.**

٤. إتباع سياسات تشجع على الإنتاج وتعمل على خفض تكاليف الإنتاج كمنح الإعفاءات وتقليل ضرائب الإنتاج وضرائب أرباح الأعمال والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لتوسيع قاعدة الإنتاج.

❖ **قياس التضخم :**

المقاييس الأكثر استخداما لقياس معدا التضخم :

- ✓ الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer price index - CPI)
- ✓ مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)

❖ **الأرقام القياسية :**

الأرقام القياسية أرقام نسبية توضح العلاقة بين رقمين أحدهما يسمى رقم الأساس والآخر يسمى رقم المقارنة ومن أكثر الأرقام القياسية استخداماً الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يستخدم كمؤشر لقياس التضخم.

❖ **الرقم القياسي لأسعار المستهلك :**

يقصد بالرقم القياسي لأسعار المستهلك رصد التغيرات التي تطرأ على المستوى العام لأسعار سلة السلع الاستهلاكية والخدمية في فترة زمنية محددة . يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك نسبة تكاليف المعيشة (تكلفة الحصول على سلة السلع والخدمات) في سنة من السنوات إلى تكلفة نفس المجموعة من السلع والخدمات في سنة الأساس (Base year)

❖ **خطوات احتساب الرقم القياسي :**

ميزانية الأسرة عبارة عن دراسة احصائية تفصيلية تعد لعام معين يسمى بعام الأساس (دائماً يتم اختيار أكثر السنوات استقراراً مما يجعل المقارنة معها أكثر واقعية) وذلك على نطاق القطر تحتوي على بيانات تفصيلية من فئات الدخول المختلفة.
تجمع الأسعار لسلة السلع والخدمات والتي تتكون من عدد كبير من السلع والخدمات مقسمة على مجموعات عادة ما تكون :
السلع الغذائية - المشروبات والتبغ – الملابس - الأحذية - تكلفة السكن - الأدوات المنزلية - العناية الصحية - النقل والمواصلات –الترفيه - التعليم – أخرى.

مثال تطبيقي لقياس معدل التضخم :

سنورد مثالا واضحا وبسيطا عن طريقة حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) حيث نفترض بهدف التبسيط أن الأسرة تنفق دخلها على ثلاث مجموعات من السلع هي :المواد الغذائية والملابس والخدمات . ومن خلال مسح على عينة المجتمع وجدنا أن الأسرة في العام 2005 (سنة الأساس) تنفق على السلع و الخدمات مقارنة بسنة 2009 (سنة المقارنة) على النحو التالي :

السلع	أسعار العام 2005	أسعار العام 2009	الأوزان	ترجيح عام 2005	ترجيح عام 2009
المواد الغذائية	0.5	0.9	45	22.5	40.5
الملابس	3	4	30	90	120
الخدمات	2	٢.5	25	50	62.5
الرقم القياسي للعام			100	162.5	223.0

للحصول على الرقم القياسي المرجح يتم ضرب أسعار المواد في سنة الأساس وسنة المقارنة بالوزن الترجيحي المعتمد ومن ثم يتم جمع الأرقام الناتجة . الآن وبقسمة الرقم القياسي لسنة المقارنة (2009) على سنة الاساس (2005) نحصل على :

شراء السلع سنة 2005 = 162.5 100
شراء ناس المجموعة من السلع سنة 2009 = 223.0 ؟

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{223.0}{162.5} \times 100\% = 137.2$$

أي أن هنالك زيادة في الأسعار لسنة 2009 (سنة المقارنة) تصل إلى حوالي 37.2 %مقارنة بالسنة 2005 (سنة الأساس)
أي أن هنالك تضخم بالمعدل 37.2 %.

❖ **مخفض الناتج المحلي الإجمالي :**

يعتبر مخفض الناتج المحلي أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، لأنه يشتمل ليس فقط على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية ، بل يشتمل أسعار جميع السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي الإجمالي . لذلك ، يعتبر هذا الرقم القياسي أكثر دقة وملاءمة لتخفيض أرقام الناتج المحلي الإجمالي النقدي (NGDP) وتحويلها إلى ما يقابلها من أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP).

الناتج المحلي الجمالي الإسمي : هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة ، أي أنه عبارة عن حاصل ضرب كميات هذه السلع والخدمات في الأسعار الجارية. لذلك ، فإن التغير (زيادة أو نقصان) الذي قد يطرأ على الناتج المحلي الإسمي من سنة إلى أخرى قد ينتج عن التغير في الكميات المنتجة ، أو في الأسعار ، أو في كليهما معاً .

مثال :

فإذا زاد الناتج المحلي الإسمي بنسبة 50 %مثلاً في سنة 2000 عن مستواه في سنة 1992 (كما يتضح من الجدول التالي) ، فلا بد من معرفة ما إذا كانت هذه الزيادة ناتجة عن زيادة في الإنتاج بنسبة 50 %مع بقاء الأسعار ثابتة ، أو أنها ناتجة عن ارتفاع الأسعار بنسبة% 50 ، مع بقاء مستوى الإنتاج دون تغيير ، أو أنها كانت حصيلة مزيج من التغيرات في كل من الإنتاج والأسعار معاً.

الجدول أدناه يوضح كيفية حساب الناتج المحلي الحقيقي لاقتصاد ينتج فقط سلعتين (A وB) بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 1992.

السلع	الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1992 (بالأسعار الجارية) =1992 سنة الأساس			الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000 (بالأسعار الجارية)			الناتج المحلي الحقيقي في سنة 2000 (بالأسعار الثابتة)
	(1) الكمية	(2) السعر	(3) مجموع الانفاق	(4) الكمية	(5) السعر	(6) مجموع الانفاق	(2) × (4) = (7)
A	10	30	300	12	35	420	360
B	5	20	100	6	30	180	120
	NGDP		400	NGDP		600	480 = RGDP

$$\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)} = \frac{\text{الناتج المحلي الإسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}}$$

$$\frac{600}{480} = 125$$

ويمكن تحويل الناتج المحلي الإسمي إلى الناتج المحلي الحقيقي لأي سنة باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإسمي}}{\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وإذا طبقنا هذه المعادلة على مثالنا السابق ، حيث افترضنا أن الناتج المحلي الإسمي في سنة 2000 يبلغ 600 مليار دولار ، وكان مخفض الناتج المحلي للسنة ذاتها 125 ، نجد أن :

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي لسنة 2000} = \frac{600}{125} \times 100 = 480$$

المحاضرة الرابع عشر

البنك المركزي و السياسات النقدية:

Central Bank and Monetary Policy

❖ البنك المركزي :

ظلت البنوك المركزية الحكومية ومنذ بداية ظهورها تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الاقتصاد الوطني دون اعتبار لتحقيق الربح.

فهي مؤسسات خدمية تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية من خلال أدائها لدورها الأساسي في الإدارة النقدية.

❖ وظائف البنوك المركزي :

✓ يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنشآت الحكومية، كما يقوم بتنفيذ ومتابعة المعاملات والالتزامات المالية و الحكومية على المستويين المحلي و الخارجي (المدفوعات والمقبوضات)

✓ يقوم البنك المركزي بعقد اتفاقيات القروض مع المؤسسات المالية و الدولية والحكومات الأجنبية.

✓ يعتبر البنك المركزي المستشار الاقتصادي للحكومة، فهو الجهاز الذي يقدم النصائح والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، والسياسة النقدية بوجه خاص.

✓ يعتبر البنك المركزي المسؤول عن توفير الاحتياطات الدولة من العملات الأجنبية، بما يضمن استقرار سعر الصرف وتحويل الواردات اللازمة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية.

❖ إصدار العملة الوطنية:

يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار النقود الورقية والمعدنية، وكذلك تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى والمحافظة على استقراره من أجل دعم الثقة بالعملة الوطنية، وذلك من خلال الاحتفاظ بحد أدنى من الاحتياطي من العملات الأجنبية.

❖ بنك البنوك:

لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد، وإنما يقتصر في تعامله مع البنوك التجارية، لذا يطلق عليه بنك البنوك. وذلك لأسباب ثلاثة هي:

✓ يحتفظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية.

✓ يعد الملجأ الأخير لإقراض (Lender of Last Resort) للبنوك التجارية في أوقات الطوارئ.

✓ يقوم بوظيفة غرفة المقاصة للبنوك التجارية (Cleaning House)،أي تحقيق التسويات المطلوبة في أرصدة حسابات البنوك التجارية.

❖ ضبط عمل المؤسسات المالية:

يقوم البنك المركزي عادة بإصدار اللوائح والتعليمات والتوجيهات المنظمة لعمل المؤسسات المالية وذلك بهدف تحقيق الأهداف التالية:

✓ حماية الأموال العامة، وخاصة الودائع الشخصية، وذلك لتدعيم ثقة الجمهور في النظام المالي.

✓ توفير الفرص المتكافئة للجميع للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية.

✓ تنظيم عملية خلق النقود باعتبارها من أهم أهداف السياسة النقدية

✓ تقديم الدعم للقطاعات التي لم تحظ بالاهتمام الكاف من قبل المؤسسات المالية، مثل صغار المزارعين وصغار المستثمرين ، والراغبين في شراء المساكن لأول مرة وغيرهم.

❖ إدارة عرض النقد:

يعتبر التحكم في عرض النقد في الاقتصاد من أهم مهام البنك المركزي، حيث يتم التحكم في عرض النقود من خلال الرقابة على عمليات الائتمان أو الإقتراض التي تقوم بها البنوك التجارية، بما ينسجم وأولويات السياسة النقدية للدولة.

❖ السياسة النقدية:

يقصد بالسياسة النقدية (Monetary Policy) الوسيلة التي يتمكن بها البنك المركزي من إدارة عرض النقود، من خلال توجيه النشاط المصرفي بما يحقق الأهداف الكلية للاقتصاد.

❖ تتمثل الاهداف الاقتصادية الكلية في :

✓ ضمن الاستقرار الاقتصادي.

✓ زيادة معدل النمو الاقتصادي.

✓ استقرار أسعار صرف العملة الوطنية.

✓ تحقيق الاستخدام الكامل المتمثل في خفض معدلات البطالة.

❖ أنواع السياسة النقدية:

١- السياسة النقدية التوسعية (Expansionary):

يتم اتباع سياسة نقدية توسعية عندما يمر الاقتصاد برحلة الركود (Recrssion)، تحسباً لانزلاقه في مرحلة الكساد. ولهذا الغرض يعمل البنك المركزي على زيادة عرض النقود بغية خفض أسعار الفائدة وتحفيز الاستثمار الخاص، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي، وإلى خفض معدل البطالة.

٢- السياسة النقدية انكماشية (Contractionary):

يتم اتباع سياسة نقدية انكماشية في حالة الانتعاش الاقتصادي الزائد (Room) والذي قد يهدد بإحداث التضخم. وفي هذه الحالة يعمل البنك المركزي على خفض عرض النقود،الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في سعر الفائدة وانخفاض في الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي، وتكون النتيجة النهائية هي خفض معدل نمو الطلب الكلي والتقليل من الضغوط التضخمية على الأسعار.

❖ تحديات السياسة النقدية:

قد يحدث أحيانا تضارب بين أهداف السياسة النقدية وغيرها من الأهداف الاقتصادية الاخرى أو بين أهداف السياسة النقدية ذاتها. فقد تتعارض وسائل تحقيق الاستخدام الكامل مثلاً، مع تحقيق هدف استقرار الأسعار. كما يمكن لو سائل تجنب حدوث التضخم أن تؤدي إلى إعاقة تحقيق هدف النمو الاقتصادي، لذلك فإنه من الصعب تحقيق هدف معين دون تقديم بعض التضحيات بأهداف أخرى.

تعتبر مشكلة التوفيق بين سياسة استقرار الأسعار وسياسة تحقيق الاستخدام الكامل من أبرز المشكلات التي تواجهها السياسة النقدية وأكرها تعقيداً. فالسياسات التي تستهدف تخفيض الطلب الكلي للحد من التضخيم، لها تاثيراتها السلبية على الانتاج وارتفاع معدل البطالة.

أما السياسات التوسعية التي تستهدف زيادة الطلب الكلي لإنعاش الاقتصاد، فالرغم من أثرها الإيجابي على خفض البطالة يخشى من تاثيرها السلبي على زيادة معدل التضخم.

وتعتبر مشكلة الاختبار بين خفض معدل البطالة و بين ارتفاع نسبة التضخم من اهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية.

ولتوضيح العلاقة بين معدل البطالة (U) ومعدل التضخم (P).

فقد قام الاقتصادي النيوزيلندي آرثر فيليبس (Aurther Phillips) بدراسة تطبيقية بعنوان" العلاقة بين البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية في بريطانيا خلال الفترة (1861-1957)"

حيث أثبت في هذه الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية، كمؤشر لمعدل التضخم، باعتبار أن الأجور تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج، وتنعكس تقلباتها على معدل التضخم. وقد صور فليب هذه العلاقة بمنحنى ذي انحدار سالب أصبح يعرف بمنحنى فيليبس كما في الشكل التالي:

يوضح منحنى فيليبس العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

❖ البنك المركزي وإدارة عرض النقود:

مقاس عرض النقود:

الأول:- مقياس ضيق M1:

ويعبر عن النقود بانها النقد المتداول خارج البنوك (العملات الورقية وغير الورقية " المعدن"+ الودائع تحت الطلب" الحسابات التجارية) ويرمز لها بالرمز (M1).

الثاني مقياس موسع M2:

وتشمل المقياس الضيق M1 (النقد المتداول خارج البنوك – العملات الورقية – وغير الورقية + الودائع تحت الطلب) بالإضافة إلى الودائع الزمنية والادخارية ويرمز لها بالرمز M2.

الثالث مقياس موسع جدا M3:

وتشمل المقياس الموسع M2 مضاف اليه الودائع الادخارية طويلة الأجل + أشباه النقود (الشيكات ونقود الودائع الزمنية لفترات طويلة + ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية) ويرمز لها بالرمز M3.

إذن:

- ✓ النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع تحت الطلب "الحسابات الجارية" =M1
- ✓ الودائع الزمنية الادخارية + M1 = M2
- ✓ أشباه النقود + الودائع الزمنية و الادخارية +M1 = M3

❖ أدوات السياسة النقدية:

تسمى الطرق التي تؤثر بها البنك المركزي في عرض النقود بأدوات السياسة النقدية. وتقسم هذه الأدوات إلى مجموعتين هما :

- الأدوات الكمية. (Quantitative Credit Controls)
- الأدوات الانتقالية (النوعية). (Qualitative Credit Controls)

❖ الأدوات الكمية للسياسة النقدية :

يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية، وذلك بواسطة ما يعرف بالوسائل الكمية للائتمان (Quantitative Credit Controls) ، التي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية احتياطيات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها.

❖ من أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الائتمان :

- تغيير بنسبة الاحتياطي القانوني.
- تغيير معدل الخصم.
- عمليات السوق المفتوحة.

❖ تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

في حالة الركود الاقتصادي ، يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي، وذلك من خلال زيادة التسهيلات الائتمانية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق خفض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية. أما في حالة الانتعاش الاقتصادي يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية، وذلك بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني للحد من نشاط البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية.

لا يتم اللجوء عادة إلى وسيلة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني إلى عندما تعتزم السلطات النقدية إحداث تغييرات كبيرة ودائمة في حجم احتياطيات البنوك، فلا تستخدم هذه الأداة لمواجهة التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل.

من مساوئ وسيلة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية أنها لا تتصف بالمرونة ، فاستخدامها يحتاج إلى تعديلات في لوائح البنك المركزي التي تحدد هذه النسبة.

❖ تغيير معدل الخصم:

يعرف معدل الخصم على انه معدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على القروض التي يقدمها للبنوك التجارية.

في حالة الانتعاش و التخوف من التضخم، يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية، عن طريق زيادة معدل الخصم إلى أعلى من مستوى ، مما يؤدي إلى قيام البنوك التجارية بدورها بزيادة معدلات الفائدة.

أما في حالة الركود واتباع سياسة نقدية توسعية، يتم تخفيض معدل الخصم، مما يؤدي الى ان تخفض البنوك التجارية من معدلات الفائدة.

والجدير بالملاحظة، أن سياسة تغيير معدل الخصم، كأداة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، قد تعرضت إلى انتقادات شديدة، لعل من أهمها أنه لا يمكن اللجوء إلى هذه السياسة بصورة مستمرة، كما هي الحالة بالنسبة لعمليات السوق المفتوحة، وذلك لأن تغيير معدل الخصم يعكس عادة اتجاه السياسة النقدية التي يعتزم البنك المركزي اتباعها في المستقبل.

وتتوقف درجة فاعلية سياسة تغيير معدل الخصم على مدى تأثيرها النفسي على المتعاملين في السوق. فإذا فسرت البنوك التجارية زيادة معدل الخصم كإجراء مؤقت من قبل البنك المركزي يتبعه انخفاض في المستقبل، فسيكون من مصلحتها زيادة الإقراض الآن. ومعنى ذلك، أن زيادة معدل الخصم قد يؤدي إلى نتائج عكسية. فبدلا من الحد من الضغوط التضخمية، فإنها قد تؤدي إلى زيادة هذه الضغوط.

❖ عمليات السوق المفتوحة: (Open Market Operations)

هي قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية بغرض تغيير عرض النقود، وذلك بتغيير كمية الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية.

يقوم البنك المركزي في فترة الركود الاقتصادي وانتشار البطالة بشراء السندات من الأفراد والهيئات والبنوك التجارية، فتزيد احتياطيات البنوك، وبالتالي تزيد قدرتها على منح التسهيلات الائتمانية.

ويحدث العكس في حالة قيام البنك المركزي ببيع السندات في فترة الانتعاش الاقتصادي، حيث تؤدي هذه السياسة إلى تقلص الودائع البنكية، كما تنخفض احتياطيات البنك التجاري بمقدار قيمة مشترياته من السندات التي طرحها البنك المركزي للبيع، وعندما تنخفض احتياطيات البنك تقل قدرته على الاستمرار في تقديم قروض جديدة، فتكون النتيجة هي انخفاض عرض النقد.

تعتبر عمليات السوق المفتوحة من أكثر أدوات السياسة النقدية فاعلية، وأنسبها لعمليات الضبط الدقيق واليومي لعرض النقود، وتتميز على الأدوات الأخرى بثلاث خصائص هي:

أولاً: السيطرة المنفردة للبنك المركزي على هذه العمليات دون أن يكون للبنوك التجارية دور أساسي ومؤثر على نجاحها كما هو الحال بالنسبة لسعر الخصم.

ثانياً: قدرة البنك المركزي على بيع وشراء السندات،تمكنه من تغيير احتياطيات البنوك ضمن حدود كبيرة.

ثالثاً: تعتبر سياسة السوق المفتوحة ذات مرونة عالية، حيث يمكن اللجوء إليها بصورة مستمرة.

❖ الأدوات الانتقائية للسياسة النقدية : (Selective Credit Controls)

تهدف هذه الأدوات إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات بعينها دون أخرى من خلال تحديد سقوف الائتمان في مجالات معينة، أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الاستثمار في فعاليات اقتصادية دون أخرى.

نجد أن دور البنك المركزي في حالة الوسائل الانتقائية محدداً وتأثيره مباشراً، حيث يستهدف تغيير كمية وهيكل الائتمان بما يسهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

للتأكيد من فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، يجب تنظيم عرض النقود بما ينسجم ومعدل النمو الاقتصادي المستهدف في خطط التنمية. إذ يجب أن يتماشى معدل نمو عرض النقود مع معدل النمو الاقتصادي.

إذا زاد نمو عرض النقود بمعدل يفوق معدل النمو الاقتصادي، فسيؤدي إلى حدوث الضغوط التضخمية.

أما في حالة زيادة عرض النقود بمعدل يقل عن معدل النمو الاقتصادي، يؤدي ذلك إلى حدوث الركود الاقتصادي. وتسمى هذه القاعة ب (قاعدة عرض النقود) (Supply Rule- Money).

المحاضرة الخامسة عشر

التجارة الدولية وسعر الصرف وميزان المدفوعات

International Trade, Exchange Rate and Balance of Payments

❖ أنماط و اتجاهات التجارة الدولية:

أن جميع الأقطار، سواء كانت متقدمة أو نامية، تقوم باستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفة.

❖ تجارة السلع:

تضم تجارة السلع كل من الصادرات والواردات السلعة للقطر. الصادرات السلعية فيه ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يباع للمستهلكين والمنتجين في الأقطار الأخرى.

أما الواردات السلعية فتتكون من السلع الاستهلاكية والإنتاجية الوسيطة التي يعجز الاقتصاد عن إنتاجها بكفاءة محلياً، فيتم شرائها من أقطار أخرى.

❖ تجارة الخدمات:

تمثل تجارة الخدمات الجزء الأكبر من صادرات في العالم وذلك بحكم حاجة الأقطار النامية لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمة، مثل خدمات التأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليمية والاستشارية والسياحة وغيرها، إلا أن الأقطار المتقدمة تستورد هي أيضاً بعض الخدمات، واصة السياحة وخدمات العمالة، من الأقطار النامية.

تشكل تجارة الخدمات متمثلة في إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج مبالغ كبيرة بالنسبة لبعض الأقطار المصدرة للخدمات السياحية والعمالة مثل مصر، والمغرب، ولبنان، والأردن، وتركيا والفلبين والهند وغيرها.

❖ مبررات قيام التجارة الدولية:

يمكن الوقوف على أسباب قيام التجارة بين الأقطار بمجرد تصورنا لما يحدث في حالة قيام كل قطر بالاكتفاء الذاتي وعدم المتاجرة مع الأقطار الأخرى. في الواقع،إن من الصعب بالنسبة لأي قطر، مهما كان غنياً بموارده الاقتصادية، أن يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الأقطار الأخرى بتكلفة أقل.

لقد أدى التخصص الدولي، أو تركيز كل قطر على إنتاج السلع التي يمتاز بإنتاجها عن الأقطار الأخرى بتكاليف أقل نسبياً إلى زيادة الإنتاج الكلي للعالم وتصدير الفائض عن الحاجة المحلية إلى الأقطار الأخرى، لقاء الحصول على السلع الأخرى التي يحتاجها.

❖ قانون الميزة المطلقة (Law of Asolute Advantage):

إن أبسط وأوضح سبب لقيام التجارة الدولية هو ما يعرف بقانون الميزة المطلقة الذي جاء به آدم سمث (Adam Smith)، والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل و التخصص بين الأقطار. حيث تقوم التجارة بين الأقطار، على أساس هذا المبدأ' عندما يكون بإمكان كل قطر، بسبب اختلاف ظروف الإنتاج أن يصدر إلى القطر الآخر سلعة معينة بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها في ذلك القطر الآخر.

بناء على مبدأ الميزة المطلقة أصبحت كثير من الدول تشتهر بإنتاج وتصدير بعض السلع بتكلفة قليلة فمثلا الشاي ينتج في سيلان بتكلفة أقل مما لو حاولت كثير من الدول إنتاجه محلياً. كذلك الحال بالنسبة لإنتاج سلع الأخرى كالسيارات من اليابان أو ألمانيا والأجهزة الكهربائية المنزلية من كوريا الجنوبية، والعطور من فرنسا،والتوابل من الهند،والبن من البرازيل، والأخشاب من كندا.

❖ وسائل حماية التجارة:

بالرغم من المكاسب المؤكدة للتجارة الحرة، ومن ابرزها الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في العالم، وتحقيق أقصى متسوى الإنتاج للاستجابة لأذواق المستهلكين، فإن الكثير من الأقطار النامية، وحتى بعض الأقطار المتقدمة ما زالت تمارس وسائل عديدة تتسبب في إعاقة حرية التجارة الدولية وذلك بهدف حماية صناعاتها الوطنية.

❖ ومن أبرز وسائل الحماية التي درجت الدول على تطبيقها مايلي:
- التعريفة الجمركية Tariff:

يقصد بالتعريفة الجمركية الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات. تفرض هذه الرسوم في شكل ضريبة على كل وحدة من السلعة المستوردة أو على قيمة السلعة.

تقوم التعريفة الجمركية بعدة وظائف في وسيلة إلى حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية، والأهم أنها تمثل مصدراً مهما للإيرادات الحكومية.

❖ نظام الحصص (Quota System):

يقصد بنظام الحصص : تقييد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة.

وفي حالات أخرى يتم وضع حد أعلى من أرصدة العملات الصعبة التي يمكن إنفاقها على استيراد بعض السلع الكمالية وذلك بغرض تخصيص نسبة أكبر من العملات الصعبة المتوفرة لاستيراد السلع الإنتاجية (مصانع و آلات ومعدات) وبعض السلع الاستهلاكية الضرورية، خاصة الغذاء والدواء.

❖ النظريات التي تبرر الحماية:
- هنالك عدد كبير من النظريات التي تبرر الحماية ولكن نورد هنا أشهرها:

❖ نظرية الصناعة الناشئة : (Infant –Industry):

بما أن الصناعة الناشئة تكون غير مكتملة التطور فإنها غالباً ما تعجز عن مواجهة المنافسة العالمية من حيث الجودة والاسعار لذا تلجأ الأقطار عادة إلى حماية صناعاتها الناشئة عن طريق فرض الرسوم الجمركية العالية، أو بتطبيق نظام الحصص للحد من تدفق الواردات من السلع الأجنبية المماثلة.

ويفترض أن تكون سياسة مؤقتة لحين اكتمال تتطور هذه الصناعات الناشئة من حيث الكفاءة الإنتاجية (التكلفة)والجودة حتى تقوى لى منافسة الصناعات الأجنبية السوق المحلية.

❖ نظرية الإغراق (Dumping):

يحدث الإغراق عندما تقوم شركة أجنبية ببيع إنتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار تقل من تكاليف إنتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي في هذه الأسواق وإزاحة منافسيها المحليين، وبعد أن تنفرد هذه المنشأة بالسوق تقوم بزيادة أسعار منتجاتها باستغلال قوتها الاحتكارية. لذلك، تعتبر سياسة الإغراق أحد المبررات لحماية الصناعة المحلية من خلال فرض الرسوم الجمركية على منتجات هذه المنشآت حماية للصناعات الوطنية.

❖ ميزان المدفوعات Balance of Payments (BOP):

يوجز ميزان المدفوعات نتائج المعاملات الاقتصادية الدولية للقطر، وذلك برصد وتبويب المعاملات المرتبطة بتدفق الأرصدة النقدية إلى الخارج، وتلك المتربطة بتدفق الأرصدة النقدية إلى الداخل.

ويمكن تعريف ميزان المدفوعات، بأنه عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة.

❖ مكونات ميزان المدفوعات :

أولاً: الحساب الجاري (Current Account):

يشتمل الحساب الجاري على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية. وتسمى تجارة السلع بالتجارة المنظورة، أي السلع التي تمرعبر الحدود السياسة للقطر وتسجل في الدوائر الرسمية للجمارك.

أما تجارة الخدمات فتسمى بالتجارة غير منظورة، وتشمل خدمات النقل، السياحة، خدمات البنوك وشركات التأمين والنفقات والإيرادات الحكومية في الخارج وتحويلات العمالة الوطنية العاملة بالخارج وكذلك تحويلات العمالة الأجنبية العاملة داخل الدولة.

ثانياً: حساب رأس المال (Capital Account):

يشتمل حساب رأس لمال على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل. ويشمل هذا الحساب كذلك على عمليات التغير في الموجودات (الاستثمارات) الأجنبية للقطر المعني والالتزامات الأجنبية المترتبة عليه.

❖ توازن ميزان المدفوعات :

وتعزى فكرة ضرورة توازن ميزان المدفوعات إلى أنه لا يمكن لأي قطر أن يستورد أكثر من صادراته، إلا إذا كان ذلك على حساب انخفاض احتياطاته من العملات الاجنبية أو الاقتراض أو الحصول على المنح من الخارج.

❖ معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:

لما كان اختلال التوازن (Imbalannce) في ميزان المدفوعات هو نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات، لذلك لا بد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين مايدفعه القطر إلى الخارج، وبين الإيرادات التي يستلمها من الخارج.

- يوجد عدد من الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق هذا التوازن نورد منها:

أولاً: أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة.

ثانياً: وسائل السيطرة الحكومية.

ونأتي الآن لتحليل أثر كل من هاتين الوسيلتين على ميزان المدفوعات ومدى فاعلية كل منها في تحقيق التوازن.

أولاً: أسعار الصرف حرة:

يتحدد سوق الصرف في هذه الحالة بآلية العرض والطلب هي التي تحدد سعر العملة كما هي الحالة بالنسبة لأي سلعة أخرى. فالتغيرات في سعر صرف العملة هي نتيجة للتقلبات في عرض العملة والطلب عليها في سوق الصرف العالمي.

أما عملية تحقيق التوازن بواسطة أسعار الصرف الحرة فتتم عن طريق تأثيراتها على الصادرات والواردات.

- ولنأخذ المثال التلي:

تؤدي زيادة واردات اليابان مثلاً من السلع الأمريكية إلى زيادة الطلب على الدولار الأمريكي، وبالتالي ارتفاع سعر الدولار بالنسبة للين الياباني. وسيؤدي ذلك إلى انخفاض واردات اليابان من الولايات المتحدة، بسبب ارتفاع اسعار السلع الامريكية مقومة بالين،وكذلك زيادة واردات الولايات المتحدة من اليابان، بسبب انخفاض أسعار السلع اليابانية مقومة بالدولار الأمريكي، إلى أن يتم إعادة التوازن في ميزان المدفوعات في الدولتين.

ثانياً: وسائل السيطرة الحكومية:

تقتصر وسيلة سعر الصرف الحر لمعالجة اختلال التوازن في ميزان المدفوعات على آلية السوق الحرة. ونأتي الآن لبحث وسيلة أخرى مختلفة تماماً وهي فرض السيطرة الحكومية المباشرة على المبادلات الدولية. ويمكن تقسيم وسائل السيطرة الحكومية غلى مجموعتين هما:

١- وسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي أو ما يعرف بالرقابة على النقد الأجنبي.
٢- وسائل السيطرة التجارية.

أما بالنسبة لوسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي فتحدد الحكومة أسعاراً متباينة لبيع وشراء العملات الأجنبية وفقاً لأولويات أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

وتسمى هذه السياسة بنظام أسعار الصرف المتعدد (Multiple Foreign Exchange System)، حيث يقوم البنك المركزي بفرض أسعار عالية بالنسبة لبعض العملات الأجنبية المطلوبة لاستيراد السلع غير الضرورية (الكمالية)، بينما يفرض أسعاراً منخفضة لاستيراد السلع الضرورية، كلموارد الأولية والمعدات الرأسمالية.

أما بالنسبة للرقابة على التجارة الخارجية، فيمكن للحكومة أن تستخدم سياسات وإجراءات تجارية معينة بهدف معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

❖ وتتخذ هذه السياسات والإجراءات أشكالاً عديدة:
١- التعريفة الجمركية،
٢- نظام الحصص لتحديد الواردات،
٣- فرض ضرائب خاصة على تحويلات رؤوس الأموال والسفر إلى الخارج لأغراض السياحة.

في جانب الصادرات يمكن للحكومة أن تتبنى سياسات تستهدف تشجيع الصادرات، كمنح الإعانات للصناعات التصديرية وإعفائها من الضرائب لفترة معينة..

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن معظم الأقطار النامية تجد نفسها مضطرة إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة والممكنة من أجل ترشيد استخدام احتياطياتها المحدودة من العملات الصعبة، وتخصيص المتاح منها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة حسب أولويات محددة بما ينسجم وتحقيق أهدافها الإنمائية.

المحاضرة السادسة عشر
السياسة المالية

❖ **مقدمة :**

السياسة المالية هي الأساليب التي تنتهجها الحكومة في محاولتها التأثير على أداء الاقتصاد بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال استخدام الانفاق الحكومي والضرائب كأدوات لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية و المتمثلة في :

- ✓ **خفض معدل البطالة**
- ✓ **النمو الاقتصادي**
- ✓ **استقرار مستوى الأسعار**
- ✓ **عدالة توزيع الدخل والثروة**

تعتبر الايرادات الضريبية ، وخاصة الضرائب المباشرة على الدخول و الأرباح ، المصدر الرئيسي للإيرادات العامة او الحكومية ، لاسيما في الأقطار المتقدمة . ويؤدي الفرق بين الايرادات و النفقات الحكومية الى حدوث فائض (Surplus)او عجز(Deficit) في الموازنة (الميزانية المقترحة) .

❖ **عجز و فائض الموازنة :**

اذا كانت ايرادات الضرائب و الرسوم اقل من النفقات الحكومية في الموازنة العامة ، كانت النتيجة هي ظهور عجز في الموازنة .

ولا بد من تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض اما :

✓ **من مصادر داخلية** من البنك المركزي بإصدارات نقدية جديدة ، او بالاقتراض من البنوك التجارية و الجمهور (الدين العام Public Debt)

✓ **او من مصادر خارجية** سواء كانت حكومات و منظمات دولية او من بنوك تجارية اجنبية .

اما اذا كانت الايرادات الحكومية اكبر من النفقات الحكومية ، كانت النتيجة هي **ظهور فائض في الموازنة** ، يمكن استخدامه في سداد الديون السابقة على الحكومة تجاه البنوك التجارية و الجمهور وكذلك الايفاء بالتزاماتها الدولية .

❖ **التطور التاريخي لميزانية المملكة خلال آخر ١٠ سنوات :**

التطور التاريخي لإيرادات ومصروفات الميزانية العامة للمملكة				
السنة	الإيرادات	المصروفات	الرصيد	الرصيد المتراكم
2003	295	250	45	45
2004	393	295	98	143
2005	555	341	214	357
2006	655	390	265	622
2007	622	443	179	801
2008	1100	510	590	1391
2009	505	550	-45	1346
2010	735	627	108	1454
2011	1110	804	306	1760
2012	1239	853	386	2146
2013 تقديري	829	820	9	2155
				بالمليار ريال

❖ **مخصصات الدولة للقطاعات المختلفة :**

	أهم بنود الصرف في الميزانية		
	2012	2013	الفارق%
التعليم	168.6	204	21.00
الخدمات الصحية	86.5	100	15.61
الخدمات البلدية	29.2	36	23.29
النقل والاتصالات	35.2	65	84.66
الزراعة والتجهيزات	57.5	57	-0.87
صناديق التنمية	86.1	68.2	-20.79
أخرى	226.9	298.8	31.69
			بالمليار ريال

❖ **أدوات السياسة المالية :**

يتأثر مستوى الأداء الاقتصادي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الانفاق الحكومي و الضرائب .

ويندرج التغير في الانفاق و الضرائب تحت مجموعتين من التغيرات بحسب طبيعة هذا التغير :

١. **تغيرات السياسة المالية المخططة :**

هي التي تتم عندما تقوم الحكومة بإحداث تغيرات معينة في الانفاق و الايرادات الضريبية بهدف التأثير على الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

تنقسم السياسة المالية المخططة بدورها الى :

- ✓ سياسة مالية مخططة كمية
- ✓ سياسة مالية مخططة نوعية

٢. تغيرات السياسة المالية غير المخططة :

هي التي تحدث بطريقة تلقائية ، ويطلق عليها اسم آلية الاستقرار الذاتية(Built-in Stabilization Mechanism). وتعمل هذه الآلية استجابة لما يطرأ على مستوى الدخول من تغيرات عبر الدورات الاقتصادية ، فتسهم في استعادة الاستقرار الاقتصادي .

❖ **أدوات السياسة المالية الكمية المخططة الضرائب**

تعتمد الدول في تمويل إنفاقاتها على ايرادات الضرائب بأنواعها المختلفة، كما تعتمد بعض الحكومات في ذلك على عائدات بيع المواد الأولية التي تمتلكها الدولة (كالنفط مثلا في الاقتصاد السعودي)

و تنصف الضريبة تبعاً لارتباطها بالدخل الى :

- ✓ ضريبة مستقلة او ثابت كضريبة الرؤوس (Toll Tax)
- ✓ و ضريبة غير مستقلة مثل الضريبة النسبية (proportional Tax)
- ✓ الضريبة التصاعدية على الدخل الشخصي (Progressive tax)

❖ **العلاقة بين الضريبة و دخل توازن الاقتصاد (Y *)**

العلاقة بين الضريبة ودخل توازن الاقتصاد علاقة عكسية . لذلك ، تستخدم الحكومة خفض الضرائب في حالة رغبتها في تبني سياسية مالية توسعية (Expansionary Fiscal Policy) وتعتمد الى زيادة الضرائب في حالة رغبتها في انتهاج سياسة مالية انكماشية (Contractionary Fiscal Policy) .

تؤدي زيادة الضريبة على الدخول الى خفض الدخل المتاح للإنفاق . كما ان لزيادة الضريبة تأثير سلبي مضاعف على الطلب الكلي و مستوى دخل التوازن ، بسبب ما يترتب على انخفاض الطلب من انخفاض الدخول وما ينتج عن ذلك من المزيد من الانخفاض في الطلب الكلي و الدخول وهكذا .

❖ **مضاعف الضريبة الثابتة :**

ولأجل قياس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة على دخل توازن الاقتصاد دعنا نتعرف اولاً على مضاعف الضريبة الثابتة .

لنفترض ان لدينا اقتصاداً مغلقاً من ثلاثة قطاعات (Closed Economy) ، وإذا افترضنا أن الإنفاق الحكومي والاستثمار والضريبة جميعها مستقلة عن الدخل ، يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية :

شروط التوازن ←

$$Y = C + I + G$$
$$C = C_a + b\,(Y - T_0)$$
$$I = I_0 \quad , G = G_0 \quad , T = T_0$$
$$Y = C_a + bY - bT_0 + I_0 + G_0$$
$$Y = \frac{1}{1-b}(C_a - bT_0 + I_0 + G_0)$$

و لقياس تأثير التغير في الضريبة الثابتة على دخل توازن الاقتصاد ، دعنا أولاً نشتق مضاعف الضريبة الثابتة من المعادلة الدخل التوازني ، حيث نجد أن :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b \times \left(\frac{1}{1-b}\right)$$

❖ **الإنفاق الحكومي :**

و يقصد بالإنفاق الحكومي ، ما تنفقه الوزارات و الأجهزة الحكومية على مشترياتها من السلع و الخدمات الاستهلاكية و الاستثمارية ، بما في ذلك من انفاق على أجور و مرتبات العاملين في القطاع الحكومي ، والإنفاق على مدخلات الانتاج ، بالإضافة الى الانفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية .
وتعتبر المدفوعات التحويلية ، مثل الاعانات او الدعم الحكومي لأسعار السلع الضرورية ودعم دخول الأسر الفقيرة و تعويضات البطالة ، ومن أهم بنود الانفاق الحكومي ، خاصة في الدول النامية .
و للتغير في الانفاق الحكومي (G) اثر ايجابي مباشر على الطلب الكلي باعتباره احد المكونات الرئيسية للطلب الكلي . اما الأثر غير المباشر فيتولد عن الزيادة في الدخول الناتجة عن زيادة الانفاق الحكومي ، وما يترتب عليها من موجات متلاحقة من الزيادة في الطلب الكلي و الانفاق و الدخول .

❖ مضاعف الانفاق الحكومي :

يعرف مضاعف الانفاق الحكومي فبمقدار التغير في الدخل لكل دينار من التغير في الانفاق الحكومي . في اقتصاد مغلق من ثلاثة قطاعات ، إذا افترضنا ان الإنفاق الحكومي والاستثمار والضريبة مستقلة عن الدخل ، يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية :

شروط التوازن ←

$$Y = C + I + G$$
$$C = C_a + b\,(Y - T_0)$$
$$I = I_0 \;, G = G_0 \;, T = T_0$$
$$Y = C_a + bY - bT_0 + I_0 + G_0$$

ومن هذه المعادلة نحصل على مضاعف الانفاق الحكومي كما يلي :

$$Y = \frac{1}{1-b}(C_a - bT_0 + I_0 + G_0)$$
$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

❖ السياسات المالية النوعية :

بالإضافة للسياسات المالية المخططة المنصبة على التغيير في حجم الانفاق او زيادة وخفض ايرادات الضريبة ، هناك سياسات بديلة تبقى على هذه المتغيرات دون تغيير في أحجامها ، وإنما تركز على هيكلها فتعمل على :

- ✓ تغير توزيع عبء الضريبة
- ✓ او تغير هيكل الانفاق
- ✓ او تغير هيكل او مصادر تمويل الدين العام .

✓ اعادة توزيع عبء الضرائب :

ان اتباع سياسة الضرائب التصاعدية(Progressive Taxation) ، والتي تتزايد فيها معدلات ضريبة الدخل مع ارتفاع مستويات الدخول ، سيؤدي الى التقليل من تسرب جزء من الدخل الى خارج دورة الدخل . لذلك فان اعادة توزيع عبء الضرائب (Redistribution of Taxes)من خلال زيادة الضريبة على الدخول المرتفعة ، ستؤدي الى زيادة الايرادات الحكومية ومن ثم الانفاق الحكومي ، وبالتالي انعاش الاقتصاد .

✓ اعادة هيكلة الانفاق الحكومي :

تعتبر امكانية تغيير هيكل الانفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي . فبعض النفقات الحكومية ، خاصة في مجالات معينة يمكن ان تؤدي الى تحفيز النشاط الاقتصادي اكثر من النفقات في مجالات اخرى .
فمثلاً ، اذا قررت الحكومة زيادة انفاقها على مشروعات البنى التحتية بمبلغ مائة مليون ريال ، وعلى ان يتم ذلك على حساب تخفيض مخصصات الانفاق العسكري بالقدر ذاته ، بحيث لا يتغير الانفاق الحكومي الكلي ، فان من المتوقع ان تؤدي هذه السياسة الاستثمارية الى تحفيز النشاط الاقتصادي و زيادة الناتج المحلي و الدخل و مستو الاستخدام .

✓ اعادة هيكلة الدين العام :

تنصب سياسة اعادة هيكلة الدين العام على تغيير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق و أهداف السياسة الاقتصادية . فإذا كان هناك فائض في الموازنة خلال فترة الانتعاش و ارتفاع معدلات التضخم ، فيجب استخدام هذا الفائض في سداد ديون الحكومة للبنك المركزي حتى يقل عرض النقود ، فتسهم الحكومة بذلك في تخفيض معدل التضخم .
اما في فترة الركود الاقتصادي ، فيكون ان تؤدي سياسة الانفاق الحكومي بواسطة زيادة حجم العجز في الموازنة (Deficit Financing) الى انعاش الاقتصاد من خلال زيادة الطلب الكلي وبالتالي تخفيض معدل البطالة و زيادة الدخول ، شريطة ان يتم الانفاق الحكومي على مشروعات انتاجية .
أما إذا كان هناك فائض في الموازنة، فيمكن أن تستخدم الحكومة هذا الفائض في زيادة الإنفاق الحكومي مباشرة مع خفض الضرائب، أو تستخدم هذا الفائض في الدعم المباشر للدخول الضعيفة للمساهمة في زيادة الطلب وانعاش الاقتصاد وخفض مستوى البطالة، أو استخدامه في سداد الدين العام لحملة السندات الحكومية من الأفراد والبنوك والهيئات الخاصة.

المحاضرة السابعة عشر/ النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

Economic Growth & Economic Development & Sustainable Development

❖ مفهوم النمو الاقتصاديEconomic Growth :

النمو الاقتصادي يشير الى الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي (الناتج المحلي الاجمالي) بما يؤدي الى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

ويلاحظ أن مفهوم النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة حدوث تحسن في نوعية الحياة لأفراد المجتمع، فالنمو الاقتصادي يعتبر وسيلة للوصول الى التنمية التي تحتاج الى توافر مجموعة اخرى من العوامل والشروط حتى ينعكس ثمار هذا النمو على أفراد المجتمع.

ولكي يكون هناك نمو اقتصادي لا بد أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي أكبر من معدل النمو السكاني.
معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي –معدل النمو السكاني

ثانياً، مفهوم النمو الاقتصادي ينصب على الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد وليس الدخل النقدي (أي بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار)

❖ مفهوم التنمية الاقتصاديةEconomic Development :

يقصد بالتنمية الاقتصادية احداث تغيير متعمد في بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي على مدار الزمن يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع وبما يحقق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه.
●من هذا التعريف يتضح لنا أن مفهوم التنمية الاقتصادية يستهدف احداث تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة شريطة أن تكون مصحوبة بإحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

❖ الفرق بين مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية:

يختلف مصطلح التنمية الاقتصادية اختلافا بيناً عن مفهوم النمو الاقتصادي الذي يعتبر شرطا ضروريا لإحداث التنمية، غير أنه ليس بالشرط الوحيد أو الكافي، فهناك معايير اخرى للتنمية لا بد من توافرها.
فبالرغم من أن بعض الدول تشهد زيادة مضطرة في الناتج المحلي الإجمالي (حدوث نمو اقتصادي) إلا أنها تعاني من تفشي مشكلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل وانخفاض المستوى الصحي والتعليمي.

ومن ثم يعتبر النمو الاقتصادي الشرط الأول لحدوث التنمية، حيث لولاه لظل المجتمع عاجزا عن تلبية احتياجات أفراد المجتمع، إلا أن التنمية الاقتصادية أيضاً تتطلب إضافة لذلك مجموعة من التغيرات الهيكلية والتوزيعية التي تمس الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأفراد، والتي تتلخص في الآتي:

أولاً: المقاييس الاقتصادية التقليدية:

بصفة عامة تعني التنمية قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة معدل نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي، والذي يأخذ بعين الاعتبار قدرة المجتمع على توسيع وزيادة الناتج الحقيقي بمعدل أسرع من معدلات نمو سكانه.
أيضاً فإن التنمية الاقتصادية تعني تغير هيكل الإنتاج والعمالة وتبادل المواقع بين قطاعات الاقتصاد في مكونات الناتج المحلي الإجمالي إذ يجب أن تنخفض مساهمة الزراعة لصالح قطاع الصناعة والخدمات.

ثانياً: المقاييس غير الاقتصادية للتنمية:

وتتضمن هذه المقاييس إشكاليات التنمية الثلاثة وهي الفقر والبطالة وعدالة توزيع الدخل .فالتنمية الاقتصادية يجب أن تتضمن انخفاض معدلات الفقر وانخفاض معدلات البطالة وتحقيق عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
كذلك تتضمن التنمية الاقتصادية تحسن مؤشرات التغذية والأمن الغذائي والصحة والتعليم. فحدوث تحسن في مؤشرات التغذية والتقدم الصحي والإنفاق على التعليم يدل على نجاح البلد في هذا المجال والذي ستكون له آثار موجبة على التنمية الاقتصادية في هذا المجتمع.

بعض البلدان النامية استطاعت أن تصل إلى معدلات نمو مرتفعة نسبيا لمتوسط دخل الفرد، إلا أنها فشلت أو تعرضت لتحسن ضئيل جدا أو منعدم أو ربما حتى انخفاض فعلي في مواجهة البطالة وعدم المساواة في توزيع الدخل، وانخفاض الدخول الحقيقية لقطاع كبير من السكان.
كذلك فإن كثير من الدول النامية بالرغم من ارتفاع متوسط الدخل الفردي فيها، إلا أن الانفاق على التعليم والصحة بها ما زال محدوداً.

❖ تحديات التنمية ومعوقاتها في الدول النامية:

يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية في البلدان النامية تتمثل في:

١ - الدائرة المفرغة للفقر :
حيث أن انخفاض الدخول في الدول النامية هو السبب الرئيس لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار، مما يعني ضمنيا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خصوصا إذا تزامن ذلك مع الزيادة السكانية وارتفاع معدل البطالة والتي تؤثر سلباً على الدخل الفردي بما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي.
وباستمرار هذه الحلقات المتصلة يستعصي على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية، إلا إذا قامت بكسر حلقة الفقر وآثارها الجانبية، سواء بالاعتماد على التمو الخارجي لجذب الاستثمارات الاجنبية لزيادة الاستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية أو القيام بإصلاحات عميقة داخلية في هيكل الاقتصاد المحلي التي من شأنها تحفيز الاستثمار المحلي وزيادة معدلات الادخار المحلية وإصلاح الاختلالات الداخلية وزيادة مساهمة الفقراء في الإنتاج ومن ثم في النمو.

٢ - ضيق حجم السوق :
تقتضي استراتيجيات التنمية إنشاء المصانع الكبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل، إلا أن كثير من الدول النامية لا تستطيع إنشاء الوحدات الإنتاجية الضخمة نظراً لضيق حجم السوق فيها والذي يرجع إلى قصور الطلب المحلي عن استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج والراجع الى انخفاض مستوى الدخول ومن ثم القوة الشرائية بالمجتمع.

٣- عوائق سياسية ونظامية :تتمثل تلك العوائق في:
* التبعية السياسية :وهي ما يعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا من تبعية سياسية لبعض الدول المتقدمة بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي.
*عدم الاستقرار الأمني :نتيجة للحروب الأهلية والصراعات الداخلية والتي تحول دون توجيه الجهود نحو التنمية.

❖ التنمية المستدامة Sustainable Development:

المفهوم:
اعتمد لمجتمع الدولي في قمة الأرض بالبرازيل عام ١٩٩٢مصطلح التنمية المستدامة والتي تعني تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة في مستوى لا يقل عن المستوى الذي يعيش فيه الجيل الحالي.
وقد حدد المجتمع الدولي مكونات التنمية المستدامة على أنها:
- نمو اقتصادي.
- تنمية اجتماعية.
- حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية بها.

أبعاد التنمية المستدامة:
تشمل أربعة أبعاد مع اعتبار الوزن النسبي لكل بعد ومراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال:

أ - البعد الاجتماعي : ويعني بتخفيض معدلات البطالة، التنمية المحلية والإقليمية، الرعاية الصحية، تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ب - البعد الاقتصادي : ويشمل الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد والحفاظ على حقوق الاجيال القادمة في الثروات الطبيعية الموجودة داخل الدولة، وتوظيف الموارد المتاحة من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

ج - البعد البيئي : ويتضمن المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع والبيئة

د -البعد التكنولوجي :ويعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا نظيفة تحافظ على البيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملو والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون. وكذلك تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة

❖ **معايير تقسيم الدول بين متقدمة ونامية:**

تقسم دول العالم اقتصاديا من حيث مستوى الدخل إلى:

- **دول مرتفعة الدخل High-Income**
- **دول متوسطة الدخل Middle-Income**
- **دول منخفضة الدخل Low-Income**

ويستند هذا التقسيم أساسا على معيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

أما وفقا لمعايير النمو والتنمية، فتقسم الدول إلى:

- **اقتصاديات متقدمة النمو Developed Economies**
- **دول متوسطة النمو**
- **دول نامية Developing Economies**
- **دول أقل نمواً Less Developed Countries**

الدول المتقدمة Developed Countries (العالم الأول):

ضم الدول الصناعية المتقدمة:الولايات المتحدة وكندا ونيوزلندا واستراليا واليابان وإسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأوروبية التي كانت تسير في اتجاه الرأسمالي هذه المجموعة من الدول تتوفر فيها أعلى المستويات العالمية من حيث دخل الأفراد، استخدام التكنولوجيا المتقدمة، التعليم، الاتصالات المواصلات، البحث العلمي، الصحة، الحصول على مياه الشرب النقية، توفر خدمات الصرف الصحي، محافظة على البيئة والوقاية من التلوث، كما أضيفت فيما بعد معايير جديدة كحقوق الإنسان والديمقراطية وغيرها.

دول متوسطة Intermediate Countries (العالم الثاني) :

هذه المجموعة تضم مجموعة غير متجانسة من الدول فبعضها تتميز بمستوى دخل مرتفع ومعدلات تنمية مرتفعة مثل سنغافورة وماليزيا والبعض الاخر يمثل مرحلة انتقالية بين الدول النامية والدول المتوسطة مثل فنزويلا وبنما والمكسيك وبعض دول شرق اوروبا. وتتمثل في الدول ذات المستوى المتوسط في أسيا ودول امريكا الجنوبية وبعض دول البحر الكاريبي وتشمل دول مثل جنوب أفريقيا ودول جنوب شرق أسيا والصين والهند وتركيا .وهي دول لها اقتصاديات متطورة عن دول العالم الثالث ولكن لم تصل بعد إلى مستوى الدول المتقدمة في العالم الأول.

دول نامية Developing countries (العالم الثالث):

وتوصف بدول العالم الثالث وهي دول ليس لها صناعات تقنية متطورة كتلك التي تملكها الدول الصناعية المتقدمة، وتمثل هذه المجموعة غالبية دول العالم. يتميز بعضها بارتفاع كبير في متوسط نصيب الفرد من الدخل مثل الدول النفطية والتي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية المتاحة لديها في تحقيق معدلات مرتفعة من الدخل .كما تتضمن هذه المجموعة أيضاً دول ذات دخل متوسط وتشمل دول مثل دول شمال أفريقيا وبعض الدول الاسيوية.

مجموعة الدول الأقل نمواً Less Developed Countries (العالم الرابع) :

وهي تلك الدول التي تظهر مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الأقل) وأيضاً مع معدلات للتنمية البشرية (الأقل) قياساً بباقي دول الأمم المتحدة بما في ذلك دول العالم الثالث واعتبرت بالتالي دولاً من العالم الرابع Fourth World
تضم هذه المجموعة 34دولة إفريقية غالبيتها جنوب الصحراء وكذلك بعض الدول الاخرى مثل اليمن وأفغانستان وبنجلاديش.

ولقد وضعت ثلاثة معايير تؤخذ في الحسبان لدى تقييم الدول التي تنتمي للعالم الرابع وهي:
أن تكون ذات دخل منخفض، بأن يكون متوسط دخل الفرد الصافي سنوياً – خلال السنوات الثلاث الأخيرة – في حدود أقل من 750دولارا ولا يتجاوز 900 دولار.

المعيار الثاني : ضعف الموارد البشرية لها والمبني على تدني مؤشرات التغذية والصحة والتعليم وأمية الكبار.

المعيار الثالث : التخلف الاقتصادي المبني على عدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي، وعدم ثبات تصدير البضائع والخدمات، والأهمية الاقتصادية للأنشطة التقليدية، والتركيز على التصدير التجاري، والتسابق على الاقتصاديات الصغيرة، مع وجود نسبة من السكان المشردين من جراء الكوارث الطبيعية.

المحاضرة ١٨
المراجعة النهائية ١

ما هي القطاعات الاقتصادية الاربعة التي تتفاعل في نموذج التدفق الدائري للإنفاق والدخل :
المستهلكين – المنتجين – القطاع الحكومي – القطاع التجارة الخارجية .

كيف يحدث التدفق للدخل والإنفاق :
تتحد أسعار أو عوائد عوامل الانتاج في سوق الموارد حيث يمثل قطاع المنتجين جانب الطلب بينما يمثل قطاع المستهلكين جانب العرض في ذلك السوق - وتتحدد أسعار السلع والخدمات في سوق المنتجات يمثل قطاع المستهلكين في هذه الحالة جانب الطلب بينما يمثل قطاع المنتجين جانب العرض.

ما هي حالات فشل آلية السوق والتي تستوجب التدخل الحكومي :

- ✓ السلع العامة.
- ✓ حالة التأثيرات الخارجية.
- ✓ حالة الاحتكار الطبيعي.

ما هي السلعة العامة :

هي سلعة تستهلك جماعياً ولا يمكن حرام احداً من استهلاكها وتقدم دون مقابل.

ما هي التأثيرات الخارجية ؟ وما هي الطريقة المثلى للتعامل معها ؟

هي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها آثار خارجية (غير مقصودة) قد تكون موجبة وقد تكون سالبة - الطريقة المثلى للتعامل معها هي تدخل الحكومة (بفرض ضرائب أو عن طريق اللوائح والقوانين) للحد من نشاط السالبة وتحفيز الأنشطة ذات المنافع الإيجابية.

عرَف الناتج المحلي الاجمالي ؟

القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وخلال فترة زمنية معينة.

لماذا تم استخدام القيمة السوقية في حساب الناتج المحلي الاجمالي ؟

تجميع كميات السلع والخدمات المنتجة بوحداتها الطبيعية أمر غير ممكن بسبب عدم تجانس وحدات القياس لذلك نستخدم القيمة السوقية.

ما المقصود بمشكلة الاحتساب المزدوج وما الحل لهذه المشكلة :

الاحتساب المزدوج تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لاحتساب قيم السلع الوسيطة لأكثر من مرة - لحل مشكلة الاحتساب المزدوج نستخدم قيمة السلعة أو الخدمة النهائية أو نستخدم طريقة القيمة المضافة.

كيف تفرق بين الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي ؟

الناتج القوم الإجمال (GNP) يشمل قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل الأفراد والشركات الوطنية سواء تم الإنتاج في داخل أو خارج القطر في حين أن الناتج المحلي الاجمالي يهتم بما انتج داخل الدولة سواء كان هذا الإنتاج بواسطة مواطنين أو اجانب.

المدفوعات التحويلية لا تدخل في احتساب الناتج المحلي لماذا ؟ اعط امثلة لها ؟

دخولاً لا يقابلها إنتاج وذلك لعدم مشاركة أصحابها في إنتاج الناتج المحلي الإجمالي ومثال لها كإعانات البطالة والضمان الاجتماعي ودعم الأسر الفقيرة .... إلخ

ما هي الطرق الرئيسية لقياس الناتج المحلي الاجمالي ؟

- ✓ طريقة الناتج
- ✓ طريقة الانفاق
- ✓ طريقة الدخل

ما هي معادلة طريقة الانتاج لقياس الناتج المحلي ؟

$$GDP = \sum_{i=1}^{n} P_i * Q_i$$

ما هي مكونات طريقة الانفاق ؟

الاستهلاك – الاستثمار – الانفاق الحكومي – صافي الصادرات

$$GDP = C + I + G + X - M$$

ماهي مكونات طريقة الدخل :

مجموع دخول العاملين (الرواتب) + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الفوائد + صافي الضرائب + الإهلاكات .

مثل لما لا يحسب في الناتج المحلي الاجمالي ؟

العمليات الغير سوقية (خدمات ربات البيوت) - والسلع التي يستهلكها منتجوها كصغار المزارعين - الخدمات الحكومية المجانية كالأمن والدفاع - والمدفوعات التحويلية.

متى يكون الناتج المحلي الاجمالي أكبر من الناتج القومي الاجمالي :

يكون الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أكبر من الناتج القومي الإجمالي (GNP) عندما تكون عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في القطر أكبر من عوائد عناصر الإنتاج للقطر في الخارج.

$$GNP = GDP + NFI$$

قوانين الحسابات القومية

الناتج المحلي الاجمالي (طريقة الانفاق) = الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق الحكومي + صافي الصادرات

$$GDP = C + I + G + X - M$$

الناتج المحلي الإجمالي GDPعن طريق الدخل =

مجموع دخول العاملين (الرواتب) + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الفوائد + صافي الضرائب + الإهلاكات

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الانتاج

$$GNP = GDP + NFI$$

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – إهلاكات الأصول الثابتة

$$NNP = GNP - D$$

الدخل المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي – (صافي الضرائب غير المباشرة + إهلاكات الأصول الثابتة)

$$NDI = GDP - [NIT + D]$$

الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي) + (مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام)

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي

كيف تفرق بين الناتج المحلي الاسمي والناتج المحلي الحقيقي ؟

يطلق على الناتج المحلي الإجمالي المقوم بالأسعار الجارية ، الناتج المحلي النقدي أو الإسمي بينما يطلق عليه مقوماً بأسعار سنة الأساس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الزيادة في الناتج المحلي قد لا تعكس زيادة الإنتاج ومن ثم رفاهية المجتمع كيف تعلل ذلك ؟

الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي قد لا تعكس بالضرورة زيادة حقيقية في الانتاج وبالتالي تحسن في رفاهية المجتمع ، فقد تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناتجة فقط عن ارتفاع في مستوى الأسعار ، الأمر الذي يؤثر سلباً على رفاه المجتمع.

كيف يحسب الاجر الحقيق ؟ وما استخدامه ؟

الأجر الحقيقي = الأجر النقدي ÷ الرقم القياسي لأسعار المستهلك × 100

تستخدمه نقابات العمال ، والتنظيمات النقابية الأخرى ، في مفاوضاتها الهادفة إلى حماية الأجور الحقيقية (Real Wages) لأعضائها، بزيادة الأجور النقدية بنسبة تعادل الزيادة في نسبة الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ما هي التحفظات على استخدام الرقم القياس لأسعار المستهلك CPI كمعدل للتضخم.

أولاً ، التغيرات في الأنماط الاستهلاكية

ثانياً ، ظهور السلع والخدمات الجديدة

ثالثاً ، التحسن في نوعية المنتجات

رابعاً ، حسومات الأسعار

كيف يقاس النمو الاقتصادي :

يقاس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على النحو التالي :

$$\frac{RGDP_{2003} - RGDP_{2004}}{RGDP_{2003}} \times 100$$

ما يبرر شكل منحنى العرض الكلي في الاجل الطويل :

يتساوى الناتج المحل الإجمال الحقيق (RGDP) مع الناتج المحلي الإجمالي الكامن (Y_P) ويكون المنحنى خطاً عمودياً ، حيث يبقى الناتج الإجمالي الحقيقي عند مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن ، فلا يتأثر بتغير مستوى الأسعار نتيجة لتغير الأسعار والأجور بذات النسبة.

محددات الطلب الكلي :

مستوى الأسعار - التوقعات – السياسات المالية والنقدية – متغيرات الاقتصاد العالمي

عرف الميل الحدي للاستهلاك :
نسبة التغير في الاستهلاك مع تغير الدخل - وهي تقيس الزيادة في الاستهلاك لكل ريال اضافي في الدخل

ما المقصود بالكفاءة الحدية للاستثمار ؟
معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعائد المتوقع من الاستثمار مساوياً لمعدل الفائدة الحالي . إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة الحالي ، فسيكون من المربح القيام بالاستثمار.

ما العلاقة بين طلب الاستثمار وسعر الفائدة ومع معدل الفائدة :
العلاقة بين حجم الاستثمار ومعدل الفائدة عكسية حيث أنه يمثل تكلفة التمويل أما علاقة طلب الاستثمار مع معدل الفائدة فهي طردية

ما هي محددات الكفاءة الحدية للاستثمار؟
الطلب المتوقع – التقدم التقني – تكاليف الانتاج – رصيد رأس المال

[الاهتمام بالأسئلة للمراجعة نهاية العرض الكلي والطلب الكلي]

توازن الاقتصاد الكلي :
- ✓ **نموذج ذو القطاعين**
- ✓ **ذو ثلاثة قطاعات**
- ✓ **ذو اربعة قطاعات**

[مراجعة المسائل الرياضية محاضرة المراجعة القادمة]

تعريف البطالة ؟
التعطل (التوقف) الجبري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما برغم القدرة والرغبة في العمل الانتاج.

انواع البطالة ؟
البطالة الاحتكاكية - البطالة الهيكلية - البطالة الدورية - البطالة لمقنعة.

ما الذي يميز التكلفة الاقتصادية للبطالة ؟
كونها خسارة غير قابلة للتعويض لفوات الوقت اللازم للإنتاج وعدم إمكانية خزنه أو استعادة استخدامه.

تقسيمات السكان (المسح السكان)
مسألة البطالة وحساب مؤشرات سوق العمل الثلاث

البند	مليون نسمة	
1- عدد السكان	22	
2- ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	10-	
3- ناقصاً من هم فوق عمر (65) سنة	6-	
4- عدد السكان في عمر العمل	6	[(3+2)-1]=4
5- ناقصاً عدد غير المشاركين في القوى العاملة	1.5-	
6- قوة العمل الفاعلة	4.5	(5)-(4)=6
7- ناقصا عدد العاملين فعلاً	3.5-	
8- عدد العاطلين عن العمل	1.0	(7)-(6)=8

- ✓ **معدل البطالة =** $\frac{\text{عدد الأشخاص العاطلين}}{\text{قوة العمل الفاعلة}} \times 100$
- ✓ **معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة =** $\frac{\text{قوة العمل الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$ **=**
- ✓ **نسبة الاستخدام إلى السكان =** $\frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$

الدورات الاقتصادية :
تهتم الدورات الاقتصادية بتفسير التقلبات التي تتميز بها اقتصاديات السوق

الاسباب الرئيسية للدورات الاقتصادية :
التغير في الناتج المحلي الإجمالي – التغير في معدلات البطالة – التغير في المستوى العام للأسعار
مراحل الدورات الاقتصادية :
مرحلة الركود أو الانكماش – مرحلة الكساد – مرحلة الانتعاش – مرحلة الرفاهية

تعريف التضخم :
التضخم هو الحالة التي تتسم بالارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار (General price level) .

اسباب التضخم :
- ✓ التضخم الناتج عن سحب الطلب
- ✓ التضخم بدفع التكلفة
- ✓ التضخم المستورد

المتضررين والمستفيدين من التضخم :
المتضررين : أصحاب الدخول الثابتة والمعاشات - أصحاب المدخرات النقدية – الدائنين
المتعايشين (المستفيدين) : أصحاب الدخول غير المحدودة (التجار) – المدينين - المضاربين في أسواق المال.

سياسات علاج التضخم :
- ✓ إتباع سياسة نقدية انكماشية
- ✓ زيادة نسبة الفائدة الممنوحة
- ✓ عدم اللجوء لتمويل عجز الموازنة بطباعة المزيد من العملة
- ✓ إتباع سياسات تشجع على الإنتاج وتعمل على خفض تكاليف الإنتاج

طريقة حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك :

السلع	أسعار العام 2005	أسعار العام 2009	الأوزان	ترجيح عام 2005	ترجيح عام 2009
المواد الغذائية	0.5	0.9	45	22.5	40.5
الملابس	3	4	30	90	120
الخدمات	2	2.5	25	50	62.5
الرقم القياسي العام			100	162.5	223.0

الرقم القياسي = $\frac{223.0}{162.5}$ × 100 = 137.2
أي أن هنالك زيادة في الأسعار لسنة 2009 (سنة المقارنة) تصل إلى حوالي 37.2 % مقارنة بالسنة 2005 (سنة الأساس)
أي أن هنالك تضخم بالمعدل 37.2 %

مخفض الناتج المحلي الإجمالي :

السلع	الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1992 (بالأسعار الجارية) 1992= سنة الأساس			الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000 (بالأسعار الجارية)			الناتج المحلي الحقيقي في سنة 2000 (بالأسعار الثابتة)
	(1) الكمية	(2) السعر	(3) مجموع الإنفاق	(4) الكمية	(5) السعر	(6) مجموع الأنفاق	(2) × (4) = (7)
A	10	30	300	12	35	420	360
B	5	20	100	6	30	180	120
	NGDP		400	NGDP		600	480=RGDP

مخفض الناتج المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الإسمي ÷ الناتج المحلي الحقيقي
600 ÷ 480 = 125

مساوئ نظام المقايضة :
عدم توافق الرغبات - عدم وجود وحدة لقياس القيمة - تعدد الأسعار النسبية للسلع - تدني كفاءة التبادل.

التعريف الوظيفي للنقود :
أنها أي شيء يمكن أن يؤدي وظائف النقود ، شريطة أن يلقى قبولاً عاماً في التبادل بين أفراد المجتمع.

وظائف النقود :
وسيط للتبادل – مخزن (مستودع) للقيمة - وحدة لقياس القيمة - معيار للمدفوعات الآجلة.

وظائف البنوك التجارية :
قبول الودائع - تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية - خصم الأوراق التجارية - إصدار خطابات الضمان - إصدار خطابات الاعتماد

عرض النقود :
M1 = النقد المتداول (C) خارج البنوك + نقود الودائع الجارية (D) في البنوك.
M2 = M1 + نقود الودائع قصيرة الأجل.
M3 = M2 + نقود الودائع طويلة الأجل.

خلق النقود : لحساب مجموع الودائع التي يمكن للنظام المصرف توليدها من قدر معين من الاحتياطيات.
TD = 1/r X TR
مثال : احسب الزيادة في مجموع الودائع الكلية الناتجة عن زيادة احتياطيات النظام المصرفي بمقدار 100 ريال اذا علمت ان الاحتياطي القانوني يساوي 5 % :
$\Delta TD = 1/5\% \times 100 = 2000$

وظائف البنك المركزي :
بنك الحكومة - إصدار العملة الوطنية : بنك البنوك : ضبط عمل المؤسسات المالية

أنواع السياسة النقدية :
السياسة النقدية التوسعية : عندما يمر الاقتصاد بمرحلة الركود تحسباً لانزلاقه في مرحلة الكساد.
السياسة النقدية الانكماشية : في حالة الانتعاش الاقتصادي الزائد (Boom) والذي قد يهدد بإحداث التضخم.

تضارب اهداف السياسات :
السياسة النقدية التي تستهدف زيادة الطلب الكلي لإنعاش الاقتصاد ، بالرغم من أثرها الإيجابي على خفض البطالة يخشى من تأثيرها السلبي على زيادة معدل التضخم.

منحنى فيليبس :
يوضح أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية ، كمؤشر لمعدل التضخم.

الادوات الكمية للسياسة النقدية :
(الاحتياطي القانوني – معدل الخصم – عمليات السوق المفتوحة)

السياسة النقدية :
في حالة الركود الاقتصادي ، يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية عن طريق :
- ✓ **خفض نسبة الاحتياط القانوني للبنوك التجارية**
- ✓ **أو تخفيض معدل الخصم**
- ✓ **أو شراء السندات.**

أما ف حالة الانتعاش الاقتصادي يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية ، وذلك عن طريق :
- ✓ **زيادة نسبة الاحتياطي القانوني**
- ✓ **أو زيادة معدل الخصم**
- ✓ **أو بيع السندات**

قانون الميزة المطلقة :
أن يكون بإمكان كل قطر ، بسبب اختلاف ظروف الانتاج أن يصدر إلى القطر الآخر سلعة معينة بتكلفة أقل مما لو تم انتاجها في ذلك القطر الآخر

وسائل حماية التجارة الدولية :
التعريفة الجمركية (وهي وسيلة إلى حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية ، وتعتبر مصدراً مهماً للإيرادات الحكومية) ، ونظام الحصص.

ما الذي يبرر حماية التجارة الدولية :
- ✓ **نظرية الصناعة الناشئة**
- ✓ **نظرية الإغراق**

تعريف ميزان المدفوعات :
عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معي والعالم الخارجي خلال سنة معينة.

استعادة التوازن في ميزان المدفوعات باستخدام اسعار الصرف :
انخفاض سعر العملة الوطنية بالنسبة للعملات الاخرى سيؤدي إلى انخفاض الواردات بسبب ارتفاع اسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة الوطنية ، وسيؤدي من ناحية اخرى الى زيادة الصادرات بسبب انخفاض أسعار السلع الوطنية مقومة بالعملات الاجنبية ، إلى أن يتم إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

مصادر تمويل عجز الموازنة (الدين العام والاقتراض) :
من مصادر داخلية من البنك المركزي بإصدارات نقدية جديدة ، أو بالاقتراض من البنوك التجارية والجمهور (الدين العام) Public Debt، أو من مصادر خارجية سواء كانت حكومات ومنظمات دولية أو من بنوك تجارية أجنبية.

أدوات السياسة المالية :
الانفاق الحكومي - والضرائب

العلاقة بين الضريبة ودخل التوازن :
العلاقة بين الضريبة ودخل توازن الاقتصاد علاقة عكسية ، لذلك تستخدم الحكومة خفض الضرائب في حالة رغبتها في تبني سياسة مالية توسعية ، وتعمد إلى زيادة الضرائب في حالة رغبتها في انتهاج سياسة مالية انكماشية.
أما الإنفاق الحكومي (G) فله أثر إيجابي مباشر على الطلب الكلي ومن ثم على الدخل التوازني.

ما هي ادوات السياسة المالية النوعية :
- ✓ **تغير توزيع العبء الضريبي**
- ✓ **تغيير هيكل الإنفاق**
- ✓ **تغيير مصادر تمويل الدين العام**

بث مباشر ثالث

المراجعة النهائية ٢

بافتراض توافر البيانات التالية بالمليون ريال:

البند	القيمة	البند	القيمة
إهلاك رأس المال	180	معاشات التقاعد	40
ضرائب غير مباشرة	163	إيجارات	24
إجمالي الاستثمار	240	استهلاك قطاع عائلي	1080
أجور ورواتب	1028	ضرائب على الأرباح	65
إنفاق الحكومي	365	أرباح غير موزعة	18
دخول أصحاب الأعمال الصغيرة	97	صادرات	17
مدفوعات الضمان الاجتماعي	20	واردات	10
ضرائب مباشرة	40	أرباح موزعة	117
صافي عوائد عوامل الإنتاج	92	صافي الفوائد	20

المطلوب حساب كل من:

١- إجمالي الناتج المحلي بطريقتي الدخل والأنفاق.
٢- صافي الناتج المحلي.
٣- الناتج القومي الإجمالي.

١/ إجمالي الناتج المحلي بطريقة الإنفاق:

الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الاستثمار الخاص + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات

(10-17) + 365 + 240 + 1080 = 1692

إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل =

دخول العاملين (الرواتب) + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الفوائد + صافي الضرائب (الضرائب المدفوعة – الإعلانات) + الاهلاكات.

+ 20 + 97 + (18+117) + 24 + 1082=

180 + [40 – 20 – (163 + 40 + 65)] = 1692

٢/ صافي الناتج المحلي =

الناتج المحلي الإجمالي – (الضرائب غير المباشرة + إهلاكات الأصول الثابتة)

(180+163) – 1692= 1394

الناتج القومي الإجمالي =

الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخول عوامل الإنتاج من الخارج

1692 + 92 = 1784

بافتراض توافر البيانات التالية عن اقتصاد ما (بالمليون ريال):

البند	القيمة	البند	القيمة
إجمالي الاستثمار	46	أرباح موزعة	13
الصادرات	9	واردات	12
الدخل الشخصي المتاح	190	ضرائب غير مباشرة	22
الادخار الشخصي	10	ضريبة الدخل الشخصي	38
الاستهلاك الحكومي	84	معاشات التقاعد	23
إهلاك رأس المال	52		

المطلوب حساب كل من:

١- الناتج المحلي الإجمالي.
٢- صافي الدخل المحلي.
٣- الدخل الشخصي.

١/ الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الاستثمار الخاص + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات

= (190 – 10) + 46 + 84 + (9 – 12)

307 = 180 + 130 + (- 3)

٢/ الدخل المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي + (صافي الضرائب غير المباشرة + إهلاكات رأس المال)

= 307 – (52 + 22) = 233

٣/ الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي

الدخل الشخصي = الدخل الشخصي المتاح + ضريبة الدخل الشخصي

190 + 38 = 228

مثال:

إذا علمت أن الناتج القومي الإجمالي لدولة ما يساوي 850 مليون دولار وأن الناتج القومي الصافي لهذه الدولة يساوي 820 مليون دولار فإن قيمة (30 مليون دولار) لهذه الدولة تمثل:

١- حجم الضرائب المباشرة
٢- المدفوعات التحويلية
٣- صافي دخول عوامل الإنتاج من الخارج
٤- إهلاكات الأصول الثابتة

الحل : الاجابة الصحيحة ٤.

مثال:

إذا كان الناتج القومي الصافي هو 2500 والناتج القومي الإجمالي هو هو 3000 فإن إهلاك رأس المال يساوي:

١- 5500
٢- 500
٣- -500
٤- 1100

الحل: الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – إهلاكات الأصول

2500 =3000 - إهلاكات الأصول

اهلاك = 500

مثال:

إذا كان الدخل الشخصي يساوي 750 والإرباح الغير موزعة تساوي 50 والمدفوعات التحويلية للأفراد تساوي 100 والضرائب على أرباح الشركات تساوي 25 فإن صافي الدخل المحلي يساوي:

١- 725
٢- 775
٣- 625
٤- 675

الحل:

الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي – (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي) + (مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسرة الفقيرة + الفوائد على الدين العام)

750 = صافي الدخل المحلي – (25+ 50) + 100

صافي الدخل المحلي = 750 – 25 = 725

مثال:

في مجتمع معين، إذا كانت قيمة ناتج القمح 10 مليون ريال وقيمة الناتج الدقيق 15 مليون ريال وقيمة إنتاج المخابز 30 مليون ريال فإن القيمة المضافة لقطاع المخابز تساوي.... مليون ريال:

١- 5
٢- 15
٣- 10
٤- 30

مثال:

إذا كانت معادلة استهلاك في دولة ما تأخذ الشكل التالي:

$C = 80 + 0.75Y$

١- حدد قيمة الميل الحدي للاستهلاك، وضح ماذا تعني هذه القيمة؟
٢- ماذا تمثل القيمة 80.
٣- اشتق دالة الادخار.

٤- ارسم رسم كروكي (تقريبي) يوضح دوال الاستهلاك والادخار.

مثال:

بمعلومية النموذج التالي: $C = 50 + 0.75Y$, $I = 100$

حيث أن: (C) تمثل الاستهلاك (Y) تمثل الدخل (I) تمثل الاستثمار

معادلة الادخار (S) والتي يمكن اشتقاقها هي:

١- $S = -50 - 0.25Y$
٢- $S = 50 + 0.25Y$
٣- $S = -50 + 0.25Y$
٤- $S = -100 + 0.25Y$

مضاعف الاستثمار يساوي:

١- 4
٢- 0.4
٣- 400
٤- -400

التوازن لهاذا الاقتصاد هو:

١- $Y = C + I$
٢- $I = S$
٣- $Y = C$
٤- كل من ١ – و ٢

الاستهلاك التوازني لهذا الاقتصاد:

١- 600
٢- 625
٣- 500
٤- 450

الادخار التوازني لهذا الاقتصاد:

١- 400
٢- 100
٣- 500
٤- 450

مثال:

المعادلات التالية تصف اقتصاد معينا:

شروط توازن الاقتصاد: $Y = C + I$

معادلة الاستهلاك(C): $C = 100 + 0.75Y$

الاستثمار(I): $I = 300$

المطلوب:

١- حساب الدخل التوازني *Y
٢- الاستهلاك عند مستوى الدخل التوازني *C
٣- اشتق دالة الادخار وحدد مستوى الادخار عند مستوى الدخل التوازني *Y

الحل:

١- بالاستفادة من شرط التوازن: $Y = C+I$

نعوض معادلة الاستهلاك (C) وقيمة الاستثمار (I):

$$Y = 100 + 0.75Y + 300$$

$$Y – 0.75Y = 100 + 300$$

$$0.25Y = 400$$

$$Y^* = 1600$$

الدخل التوازني يساوي 1600

٢- للحصول على الاستهلاك عند مستوى الدخل التوازني نعوض قيمة الدخل التوازني (*Y) في معادلة الاستهلاك:

$$C = 100 + 0.75Y^* = 100 + 0.75(1600)$$

$$C^* = 1300$$

الاستهلاك عند الدخل التوازني يساوي 1300

دالة الادخار المشتقة هي: $S=-100 + (1-0.75)\ Y$

$$S =-100 + 0.25Y$$

للحصول على الادخار عند مستوى الدخل التوازني نعوض قيمة الدخل التوازني (*Y) في المعادلة الادخار:

$$S^* =-100 + 0.25Y^* = -100 + 0.25\ (1600)$$

$$S^* = 300$$

كما يمكن حساب الادخار ما يلي:

$$S = Y- C$$

$$S^* = 1600 – 1300$$

$$S^* = 300$$

تجدر الاشارة هنا الا انه عند نقطة التوازن تتحقق الشرط الذي اشرنا اليه سابقا والمتمثل في تساوي الادخار و الاستثمار:

$$S = 1$$

افترض أن لديك النموذج التالي:

$$C = 25 + 0.8\ Y$$

$$I = 100$$

المطلوب حساب ما يلي:

١- مستوى الدخل التوازني (*Y)
٢- الاستهلاك عند التوازن (*C)
٣- مضاعف الاستثمار
٤- دالة الادخار (S)

مثال:

لنفرض زيادة الاستثمار بمقدار 100 مليون دينار، في اقتصاد ما وأن الميل الحدي للاستهلاك هو MPC = 0.8 . فما أثر ذلك على دخل توازن الاقتصاد؟

الحل:

مضاعف الاستثمار = $\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$

مضاعف الاستثمار = 5 = $\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-0.8}(100) = 500$$

نلاحظ أن الدخل قد زاد بمقدار *500* مليون دينار وهي خمسة أضعاف الزيادة الأصلية في الاستثمار، وذلك لأن المضاعف في هذا المثال قيمته خمسة.

❖ تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات:

- نفترض في هذه الحالة أن الاقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات هي:
  - ✓ القطاع العائلي (*C*)
  - ✓ قطاع الأعمال (*I*)
  - ✓ القطاع الحكومي(*G*)

❖ مثال:

- المعادلات التالية تصف اقتصادا معينا:
  - شرط التوازن الاقتصاد Y = C + I + G
  - معادلة الاستهلاك C = 100 + 0.75(Y-T
  - الضريبة الحكومية T = 0.25 Y
  - الاستثمار I = 250
  - الإنفاق الحكومي G = 350

المطلوب:

١- حساب الدخل التوازني *Y
٢- الإيرادات الضريبية *T
٣- الاستهلاك عند مستوى الدخل التوازني *C

الحل :

١- لحساب الدخل التوازني وبالاستفادة من شرط التوازن:

Y = C + I + G

Y = 100 + 0.75 (Y – 0.25T) + 250 + 350

Y = 700 + 0.5625 Y

Y – 0.5625Y = 700

$0.4375Y = 700$

$Y^* = 1600$

٢- لحساب الإيرادات الضريبية T^* نعوض بقيمة الدخل التوازني Y^*:

$T^* = 0.25Y^* = 0.25\ (1600)$

$T^* = 400$

٣- لحساب الاستهلاك عند الدخل التوازني Y^*:

$C^* = 100 + 0.75\ (Y^* - T^*)$

$= 100 + 0.75\ (1600 - 400)$

$C^* = 1000$

دالة الادخار المشتقة هي : $S - 100 + (1-0.75)(Y-T)$

$S = -100 + 0.25\ (Y-T)$

للحصول على الادخار عند مستوى الدخل التوازني نعوض قيمة الدخل التوازني (Y^*) في معادلة الادخار:

$S^* = -100 + 0.25Y^* = -100 + 0.25\ (1600 - 400)$

$S^* = 200$

كما يمكن حساب الادخار كما يلي:

تجدر الاشارة هنا انه عند نقطة التوازن يتحقق الشرط التالي:

$S + T = I + G$

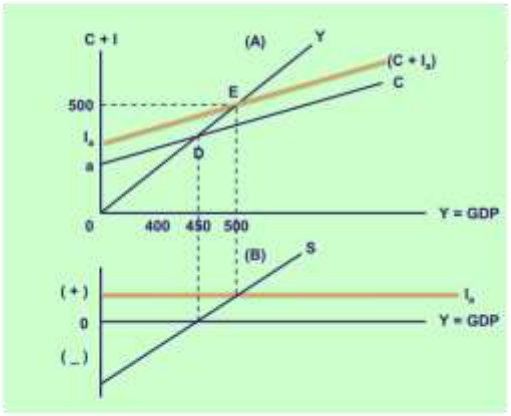

يتحقق توازن الاقتصاد عند دخل قدره 500 مليون دينار، وعندما يتعادل الدخل مع الإنفاق في الجزء العلوي (A) من الشكل أعلاه، ويتعادل عنده كذلك الادخار و الاستثمار في الجزء السفلي (B) من الشكل.

أما النقطه (D) في الشكل العلوي فتقابلها في الشكل السفلي نقطة تعادل الاستهلاك والدخل، حيث يكون الادخار مساوياً للصفر.

مثال: معطى بيانات السكان لقطر معين على النحو التالي:

البند	مليون نسمة	
١- عدد السكان	22	
٢- ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	-10	
٣- ناقصا من هم فوق عمر (65) سنة	-6	

٤- عدد السكان في عمر العمل	6	[(3+2)-1]= 4
٥- ناقصا عدد غير المشكارين في القوى العمالة	1.5-	
٦- قوة العمل الفعالة	4.5	(5)-(4)=6
٧- ناقصا عدد العاملين فعلاً	3.5-	
٨- عدد العاطلين عن العمل	1.0	(7)-(6)=8

❖ المطلوب قياس مؤشرات سوق العمل الثلاثة وهي:

معدل البطالة = $\frac{\text{عدد الأشخاص العاطلين}}{\text{القوة العمل الفاعلة}}$ *X 100*

ومن الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، فإن نسبة البطالة هي:

$$22\ \% = 100\ X \frac{1}{4.5}$$

معدل المشاركة في قوة العمل الفاعلة = $\frac{\text{قوة العمل الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}}$ X 100

$$75\ \% = 100\ X \frac{4.5}{6}$$

نسبة الاستخدام إلى السكان = $\frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}}$ X 100

$$58\ \% = 100\ X \frac{3.5}{6}$$

مثال:

الجدول أدناه يوضح كيفية حساب الناتج المحلي الحقيقي لاقتصاد ينتج فقط سلعتين (AوB)، بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 1992.

السلع	الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1992 (بالأسعار الجارية) 1992= سنة الأساس			الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000 (بالأسعار الجارية)			الناتج المحلي الحقيقي في سنة 2000 (بالأسعار الثابتة)
	(1) الكمية	(2) السعر	(3) مجموع الانفاق	(4) الكمية	(5) السعر	(6) مجموع الانفاق	(2) × (4) = (7)
A	10	30	300	12	35	420	360
B	5	20	100	6	30	180	120
	NGDP		400	NGDP		600	480=RGDP

مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator) = $\frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}}$

مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP DEFLATOR) = $\frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}}$

$$\frac{600}{480} = 125$$

الواجب الاول:

السؤال ١ : يكون الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الناتج القومي الإجمالي عندما تكون عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في القطر أكبر من عوائد عناصر الإنتاج للقطر في الخارج. (صواب – خطا)

السؤال ٢ : في مجتمع معين، إذا كانت قيمة ناتج القمح ٢٠ مليون ريال وقيمة ناتج الدقيق ٢٥ مليون ريال وقيمة إنتاج المخابز ٤٥ مليون ريال فإن القيمة المضافة لقطاع المخابز تساوي .... مليون ريال: (١٠ – ٣٠ – ١٥- ٢٠)

السؤال ٣ : يُعرّف الناتج المحلى الاجمالي (gdp) بأنه:

- ✓ **جموع السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة.**
- ✓ **مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية والوسيطة المنتجة محلياً في سنة معينة.**
- ✓ **جموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة.**
- ✓ **مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً وخارجياً في سنة معينة.**

السؤال ٤ : إذا كان صافي الدخل المحلي يساوي ٧٢٥ والأرباح الغير موزعة تساوي ٥٠ والمدفوعات التحويلية للأفراد تساوي ١٠٠ والضرائب على أرباح الشركات تساوي ٢٥ فإن الدخل الشخصي يساوي: (٧٢٥ – ٧٥٠ – ٥٧٥ – ٦٥٠)

السؤال ٥ : الناتج القومي الاجمالي السعودي في أي سنة هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية:

- ✓ **المنتجة خارجيا بواسطة المواطنين السعوديين.**
- ✓ **المنتجة محلياً وخارجياً بواسطة المواطنين السعوديين.**
- ✓ **المنتجة محلياً بواسطة المواطنين السعوديين وغير المواطنين.**
- ✓ **المنتجة محلياً بواسطة غير المواطنين.**

س٦/ السلعة العامة هي تلك السلعة التي تستهلك جماعيا وتكون متاحة للجميع ولا يمكن حرمان احد من استهلاكها ودائما تقدم مقابل أجر رمزي:

(صواب – خطا)

الواجب الثاني:

س١/ الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض مع زيادة الدخل، بينما يزداد الميل المتوسط للادخار مع زيادة الدخل.
(صواب – خطا)
س٢/: حاصل جمع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يكون اكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح .

(صواب – خطأ)

س٣/ يظهر منحنى العرض الكلي في الاجل الطويل:
كمنحني موجب الميل
كخط مستقيم موازي للمحور الصادي (الاسعار)
كخط مستقيم عمودي على المحور الصادي (الاسعار)
كمنحنى سالب الميل
س٤/ إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي ٠.٧٥، وكانت الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي هي (٣٠٠٠) مليون ريال، فإن الزيادة المتوقعة في الاستهلاك هي :

2100مليون ريال
2700مليون ريال
2250مليون ريال
3300مليون ريال

س٥/ اذا كان معلوما لدينا ان معادلة الاستهلاك معطى بالمعادلة:
c= 50+0.65yحيث أن Y : تمثل الدخل و c تمثل الاستهلاك فإنه يمكن اشتقاق معادلة الادخار sالمقابلة لتكون:

s= - 50-0.35y
s= 50-0.35y
s= 50+0.35y
s= - 50+0.35y
س٦/ في النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو:
x = m وy = c + i
i = s وy = c + i
i = c وy = c + i
g = S وy = c + i

الواجب الثالث:
س١/ استناداً إلى منحنى فيليبس، يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى:
انخفاض نسبة البطالة
ارتفاع نسبة البطالة
عدم تغير معدل البطالة
انخفاض معدل الفائدة
س٢/ الاختلال الناتج عن زيادة الكتلة النقدية نتيجة قيام الدولة بطباعة المزيد من النقود لسد عجز في الموازنة ينجمعنه:
التضخم بدفع التكلفة
التضخم بسحب الطلب
التضخم المستورد
كل الاجابات خاطئة
س٣/ نسبة الاستخدام الى السكان هي:
نسبة العاطلين الى السكان في عمر العمل
نسبة العاطلين الى قوة العمل الفاعلة
نسبة العاملين الى السكان في عمر العمل
نسبة العاملين الى قوة العمل الفاعلة
س٤/ المدينون هم من الفئات التي تتضرر في أوقات التضخم (أي تتأثر سلبيا)
صواب
خطأ
س٥/ التغير الذي قد يطرأ على الناتج المحلي الإسمي من سنة إلى أخرى(زيادة أو نقصان) قد ينتج عن التغير في الكميات المنتجة، أو في الأسعار، أو في كليهما.
صواب
خطأ
س٦/ إذا كان معدل البطالة يساوي 17% فهذا يعني:
أنه في كل 100 من السكان يوجد ١٧ عاطل عن العمل .
أنه في كل 100 من السكان في عمر العمل يوجد ١٧ عاطل عن العمل .
أنه في كل ١٠٠ من السكان خارج قوة العمل الفاعلة يوجد ١٧ عاطل عن العمل .
أنه في كل ١٠٠ من قوة العمل الفاعلة يوجد ١٧ عاطل عن العمل
س٧/ تعجز النقود من تأدية وظيفتها كمخزن(مستودع) للقيمة خلال فترات التضخم.
صواب
خطأ

س٨/ يعتبر مخفض الناتج المحلي أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، لأنه يشتمل ليس فقط على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية بل يشتمل أسعار جميع السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

صواب

خطأ

الاختبار الفصلي:

السؤال ١ : يظهر منحنى العرض الكلي في الاجل الطويل:

كمنحنى موجب الميل

كخط مستقيم موازي للمحور الصادي (الاسعار)

كخط مستقيم عمودي على المحور الصادي(الاسعار)

كمنحنى سالب الميل

السؤال: 2 الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض مع زيادة الدخل، بينما يزداد الميل المتوسط للادخار مع زيادة الدخل.

صواب

خطأ

السؤال ٣ :يقصد بمضاعف الاستثمار أنه إذا زاد الاستثمار بقدر معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الإجمالي بما يتناسب مع حجم الميل الحدي للاستهلاك.

صواب

خطأ

السؤال ٤ :عند تقدير الناتج بطريقة الدخل يجب استبعاد المدفوعات التحويلية الحكومية حيث أن هذه المدفوعات لم تدفع لقاء المساهمة في الإنتاج.

صواب

خطأ

السؤال ٥ :اذا علمت أن معادلة الاستهلاك (c)هي C = 300 + 0.8(y-t) :

وأن الضريبة الحكومية (t) هي T = 0.2y :

فإنه يمكن اشتقاق معادلة الادخار على النحو التالي:

(s=-300-0.8(y-0.2y

(s= -300+0.2(y-0.2y

(s= -300+0.8(y-0.2y

(s=-300-0.2(y-0.2y

السؤال ٦ :معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعائد المتوقع من الاستثمار مساوياً لمعدل الفائدة الحالي هو تعريف:

سعر الفائدة (تكلفة التمويل(

الكفاءة الحدية رأس المال

الميل الحدي للاستثمار

الميل المتوسط للاستثمار

السؤال ٧ :عملية خلق النقود تعني :

اصدار النقود بواسطة البنك المركزي

الودائع الاولية الموجودة لدى البنوك التجارية

الودائع المشتقة بواسطة البنوك التجارية

نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية

السؤال ٨: إذا كانت نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة ٨٠% فهذا يعني أنه إذا كان:

عدد السكان في عمر العمل ١٠٠ يكون عدد قوة العمل الفاعلة ٨٠

عدد قوة العمل الفاعلة ١٠٠ يكون عدد السكان في عمر العمل80

عدد العاملين ١٠٠ يكون عدد قوة العمل الفاعلة ٨٠

عدد السكان في عمر العمل ١٠٠ يكون عدد العاملين80

السؤال ٩ :إذا بلغ الاستهلاك التلقائي٥٠ ، وكان مستوى الدخل يساوى صفر، فإن إجمالي الاستهلاك يساوى :

صفر

50

50مقسومة على مستوى الدخل

(- 50)

السؤال: 10 مقياس عرض النقود (m3) يشمل:
+ m2الودائع طويلة الأجل + أشباه النقود
+m1الودائع قصيرة الأجل + أشباه النقود
+m2الودائع قصيرة الأجل + أشباه النقود
+m1الودائع طويلة الأجل + أشباه النقود

السؤال ١١ :من مساوئ نظام المقايضة:
عدم توافق الرغبات
تعدد الاسعار النسبية
تدني كفاءة التبادل
كل الاجابات صحيحة

السؤال ١٢ : يضم مقياس عرض النقود:(m2)
الودائع الادخارية قصيرة الأجل
الودائع الادخارية طويلة الأجل
الودائع الادخارية قصيرة الأجلm1 +
أشباه النقودm1+

السؤال ١٣ : مجموع القيم المضافة لجميع المراحل الإنتاجية لسلعة ما:
يقل عن سعر السلعة في السوق
يزيد عن سعر السلعة في السوق
يساوي سعر السلعة في السوق
يؤدي إلى الاحتساب المزدوج

السؤال: 14 السلعة العامة هي تلك السلعة التي تستهلك جماعيا وتكون متاحة للجميع ولا يمكن حرمان احد من استهلاكها ودائما تقدم مقابل أجر رمزي.
صواب
خطأ

السؤال ١٥ : كالدخل الشخصي هو مجموع ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول دون اعتبار لمشاركتهم أو عدم مشاركتهم في الناتج المحلي الإجمالي
صواب
خطأ

السؤال ١٦ : العلاقة التي تربط حجم الاستثمار بمعدل الفائدة هي علاقة طردية بينما العلاقة بين حجم الاستثمار والكفاءة الحدية للاستثمار علاقة عكسية.
صواب
خطأ

السؤال ١٧ :البطالة المقنعة هي حالة يشارك فيها مجموعة من العاملين بإنتاجية حدية تساوي الصفر
صواب
خطأ

السؤال ١٨ : في نموذج التدفق الدائري للدخل والإنفاق، يتدفق:
الدخل من قطاع الأعمال إلى قطاع المستهلكين
الإنفاق من قطاع الأعمال إلى قطاع المستهلكين
الدخل من قطاع المستهلكين إلى قطاع الأعمال
الموارد من قطاع الأعمال إلى قطاع المستهلكين

السؤال ١٩ : شخص ما فقد وظيفته بسبب عجز دائم اعتراه نتيجة حادث مروري ، إذاً هو:
عاطل عطالة هيكلية
عاطل عطالة احتكاكية
خارج قوة العمل الفاعلة
عاطل عطالة دورية

السؤال ٢٠: إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي ٠.٧٥، وكانت الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي هي (٣٠٠٠) مليون ريال، فإن الزيادة المتوقعة في الاستهلاك هي

2100مليون ريال
2700مليون ريال
2250مليون ريال
3300مليون ريال

السؤال ٢١ :يحد التدخل الحكومي حسب اعتقاد الاقتصاديين الكلاسيكيين، من عمل آلية السوق (اليد الخفية) أي قدرة الأسواق على تحديد أسعار السلع والخدمات، ونتيجة لذلك تتدنى الكفاءة الاقتصادية وتتراجع رفاهية المجتمع.

صواب
خطأ

السؤال ٢٢: حاصل جمع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يكون اكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح.

صواب
خطأ

السؤال ٢٣: يعتبر التغير في الاستثمار من أهم اسباب حدوث الدورات الاقتصادية.

صواب
خطأ

السؤال ٢٤ :تنتشر البطالة المقنعة في القطاع العام (الأجهزة الحكومية) التي يتم فيها التشغيل غالبا لعوامل اجتماعية وسياسية لا تهتم بالإنتاجية والربحية ولا توجد البطالة المقنعة في القطاع الخاص لأنه باحث عن الربح بالدرجة الأولى.

صواب
خطأ

السؤال ٢٥: في مجتمع معين، إذا كانت قيمة ناتج القمح ٢٠ مليون ريال وقيمة ناتج الدقيق ٢٥ مليون ريال وقيمة إنتاج المخابز ٤٥ مليون ريال فإن القيمة المضافة لقطاع المخابز تساوي .... مليون ريال:

10
30
15
20

السؤال ٢٦: الاوراق التجارية هي:

ما يثبت ملكية منشأة الاعمال لأصولها الانتاجية
سندات استدانة تصدرها المنشآت الكبيرة لغرض الاقتراض
الودائع لأجل
كل الاجابات خاطئة

السؤال ٢٧:

افتراض توافر البيانات التالية بالمليون ريال لقطر معين،

البند	القيمة	البند	القيمة
ارباح غير موزعة	14	الصادرات	23
الاستثمار الخاص	32	الانفاق الحكومي	97
فوائد على الدين العام	13	الاستهلاك الخاص	314
رواتب وأجور	24	صافي الدخل المحلي	380
اهلاك رأس المال	41	الواردات	24
مدفوعات الضمان الاجتماعي	27	ضرائب على أرباح الشركات	23
صافي عوائد عناصر الانتاج	50		

الناتج القومي الاجمالي يساوي:

372
492
433
388

السؤال:28 الناتج القومي الاجمالي السعودي في أي سنة هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية:
المنتجة خارجيا بواسطة المواطنين السعوديين.
المنتجة محلياً وخارجياً بواسطة المواطنين السعوديين.
المنتجة محلياً بواسطة المواطنين السعوديين وغير المواطنين.

السؤال :29
إذا كان عدد السكان ٢٦٠٠، والسكان في عمر العمل ٢٠٠٠، والسكان خارج قوة العاملة ٥٠٠، والعاملين ١٣٠٠. فإن معدل البطالة هو:
53.3%
30.8%
13.3%
7.7%

السؤال :30
الدخل الممكن التصرف فيه يقصد به:

الدخل الشخصي مطروحا منه ضريبة الدخل.
الدخل الشخصي مطروحا منه الأرباح المحتجزة
صافي الناتج المحلي مطروحا منه الدخل الشخصي.
صافي الناتج المحلي مطروحا منها الضرائب غير المباشرة.

السؤال:31 الأسباب الجوهرية لظهور البطالة الهيكلية تعزى إلى فترات الانتعاش والانكماش التي يمر بها الاقتصاد. فتنخفض خلال فترة الانتعاش الاقتصادي وترتفع خلال فترة الركود الاقتصادي .
صواب
خطأ

السؤال ٣٢:تكون هناك بطالة مقنعة في المنشأة إذا أمكن :
خفض عدد العاملين دون نقص في الإنتاج
خفض عدد العاملين دون زيادة في الإنتاج
زيادة عدد العاملين دون زيادة الإنتاج
الإجابتين) أ) أو (ج(

السؤال ٣٣
يتم استخدام القيمة السوقية في احتساب الناتج المحلي الاجمالي لتجاوز مشكلة عدم تجانس وحدات قياس السلع والخدمات المنتجة.

صواب
خطأ

السؤال ٣٤: معتمدا على المعادلات التالية والتي تصف نموذجا لاقتصاد دولة ما:

شرط توازن الاقتصاد:	Y=C+I+G
معادلة الاستهلاك(C):	C=250+0.75(Y-T)
الضريبة الحكومية(T):	T=0.25Y
الاستثمار(I):	I =300
الإنفاق الحكومي(G):	G =500

قيمة الاستهلاك عند مستوى الدخل التوازني تساوي:
1600
1000
2600
1400

السؤال ٣٥ :معتمد اعلى المعادلات التالية والتي تصف نموذجا لاقتصاد دولة ما:

شرط توازن الاقتصاد: $Y=C+I+G$

معادلة الاستهلاك(C): $C=250+0.75(Y-T)$

الضريبة الحكومية(T): $T=0.25Y$

الاستثمار(I): $I=300$

الإنفاق الحكومي(G): $G=500$

قيمة الادخار عند مستوى الدخل التوازني تساوي:

1000

1200

800

750

السؤال ٣٦ :الطريقة المثلي في التعامل مع التأثيرات الخارجية للإنتاج والاستهلاك كأحد حالات فشل السوق هو التدخل الحكومي بالضرائب وسن اللوائح والقوانين للحد من التأثيرات السالبة وتحفيز التأثيرات الايجابية.

صواب

خطأ

السؤال ٣٧: إذا علمت أن الناتج القومي الإجمالي لدولة ما يساوي ٩٥٠ مليون دولار وأن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة يساوي ٨١٠ مليون دولار فإن قيمة (١٤٠ مليون دولار) لهذه الدولة تمثل :

حجم الضرائب المباشرة

المدفوعات التحويلية

صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج

إهلاك رأس المال الثابت

السؤال ٣٨: عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل يجب إضافة قيمة الدعم غير المباشر والذي تقوم ببعض الحكومات بدعم المدخلات الانتاجية التي تدخل في انتاج بعض السلع الاستهلاكية

صواب

خطأ

السؤال ٣٩ :يقصد بالاحتساب المزدوج تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لاحتساب قيم السلع النهائية لأكثر من مرة.

صواب

خطأ

السؤال ٤٠ :

عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم إنتاجها في سنوات سابقة لا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

صواب

خطأ

السؤال ٤١ :حاصل جمع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يكون أكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح.

صواب

خطأ

السؤال ٤٢ :معدل البطالة الطبيعي هو معدل البطالة (في حالة الاستخدام الكامل) الذي يشمل البطالة الاحتكاكية والدورية بينما تختفي فيه البطالة الهيكلية.

صواب

خطأ

السؤال ٤٣ :يستثمر القطاع الخاص عادة في إنتاج السلع العامة لقدرته على بيعها بأسعار مرتفعة وذلك لحاجة الناس الماسة لها.

صواب

خطأ

السؤال ٤٤: يعتبر خطاب الضمان من أهم وسائل سداد الالتزامات المالية في عمليات التجارة الخارجية، ويعني تعهد بنك المستورد بسداد قيمة البضاعة للمصدر الأجنبي.

صواب

خطأ

السؤال ٤٥: قوم شركة تويوتا اليابانية بإنتاج بعض سياراتها في إندونيسيا للاستفادة من العمالة الرخيصة في إندونيسيا، في هذه

الحالة، فإن قيمة هذا الإنتاج تدخل في احتساب الناتج المحلي الاجمالي لليابان ولا تدخل في احتساب الناتج المحلي الاجمالي إندونيسيا.
صواب
خطأ

السؤال ٤٦ :الاقتصاد في مرحلة الانتعاش بارتفاع مستويات الدخل والاستخدام، وانخفاض مستوى الأسعار .
صواب
خطأ

السؤال ٤٧
قوة العمل الفاعلة هي مجموع:
عدد العاملين + عدد العاطلين عن العمل
عدد السكان + عدد العاطلين عن العمل
عدد العاملين + عدد السكان في عمر العمل
السكان في عمر العمل + عدد العاطلين عن العمل

السؤال ٤٨ :
ماجد فقد وظيفته بسبب الركود الذي اعترى الاقتصاد في الفترة الأخيرة، إذاً هو:
عاطل عطالة هيكلية
عاطل عطالة احتكاكية
خارج القوى العاملة
عاطل عطالة دورية

السؤال ٤٩ :
اذا علمت ان نسبة الاحتياطي القانوني تساوي ١٠% فإن الزيادة في مجموع الودائع الأولية الكلية الناتجة عن زيادة احتياطات النظام المصرفي بمقادر ٣٠٠٠ ريال تساوي:

30000

300000

300

كل الاجابات خاطئة

السؤال ٥٠ :
فتراض توافر البيانات التالية بالمليون ريال لقطر معين،

البند	القيمة	البند	القيمة
الصادرات	23	ارباح غير موزعة	14
الاتفاق الحكومي	97	الاستثمار الخاص	32
الاستهلاك الخاص	314	فوائد على الدين العام	13
صافي الدخل المحلي	380	صافي عوائد عناصر الانتاج	50
الواردات	24	اهلاك رأس المال	41
ضرائب على أرباح الشركات	23	مدفوعات الضمان الاجتماعي	27

الناتج المحلي الاجمالي يساوي:
442
444
450
400

السؤال ٥١ :
ما يميز الودائع الجارية:
تدر أرباحا في العادة ويستطيع العميل سحبها في أي وقت شاء
لا تدر أرباحا في العادة ولكن يستطيع العميل سحبها في أي وقت شاء
لاتدر أرباحا ويتقيد العميل في سحبها بحلول اجل معين
تدر أرباحا ولكن لها أجل استحقاق معين تسحب بعده

السؤال ٥٢ :

فهد فقد وظيفته بسبب بيع المؤسسة العامة التي كان يعمل بها للقطاع الخاص، إذاً هو:

خارج القوى العاملة

عاطل عطالة احتكاكية

عاطل عطالة هيكلية

عاطل عطالة دورية

السؤال:53 في الامد البعيد يكون الناتج الحقيقي الفعلي مساويا للناتج الكامن نتيجة لتغير الاسعار والاجور بنسب متساوية ويكون معدل البطالة مساويا لمعدل البطالة الطبيعي

صواب

خطأ

السؤال ٥٤ :

يشمل الإنفاق الاستثماري:

استحداث أو شراء أصول إنتاجية جديدة

شراء أصول مالية (أسهم أو سندات) جديدة

إحلال الاصول الانتاجية المهلكة بأصول إنتاجية جديدة

كل الاجابات صحيحة

السؤال ٥٥ :

إذا تغير الدخل بمقدار ١٠٠٠ ريال فتغير الاستهلاك من ٥٠٠ ريال إلى ٦٠٠ ريال فما هو مقدار الميل الحدي للادخار:

0.5

0.1

0.9

0.05

السؤال:56 إذا كان صافي الدخل المحلي يساوي ٧٢٥ والأرباح الغير موزعة تساوي ٥٠ والمدفوعات التحويلية للأفراد تساوي ١٠٠ والضرائب على أرباح الشركات تساوي ٢٥ فإن الدخل الشخصي يساوي:

725

750

575

650

السؤال ٥٧: يكون الناتج المحلي الاجمالي أكبر من الناتج القومي الاجمالي عندما تكون عوائد عناصر الانتاج الأجنبية في القطر اكبر من عوائد عناصر الانتاج للقطر في الخارج .

صواب

خطأ

السؤال :58 من أهم أسباب ارتفاع نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة وبالتالي ارتفاع نسبة الاستخدام إلى السكان هي زيادة عدد الإناث في قوة العمل الفاعلة ومشاركتهن في سوق العمل.

صواب

خطأ

السؤال:59 افترض توافر البيانات التالية بالمليون ريال لقطر معين، الدخل الشخصي يساوي:

البند	القيمة	البند	القيمة
الصادرات	23	ارباح غير موزعة	14
الانفاق الحكومي	97	الاستثمار الخاص	32
الاستهلاك الخاص	314	فوائد على الدين العام	13
صافي الدخل المحلي	380	رواتب وأجور	24
الواردات	24	اهلاك رأس المال	41
ضرائب على أرباح الشركات	23	مدفوعات الضمان الاجتماعي	27
		صافي عوائد عناصر الانتاج	50

440
411
383
540

السؤال ٦٠ :

شرط توازن الاقتصاد: $Y=C+I+G$

معادلة الاستهلاك(C): $C=250+0.75(Y-T)$

الضريبة الحكومية(T): $T=0.25Y$

الاستثمار(I): $I=300$

الإنفاق الحكومي(G): $G=500$

الدخل القومي التوازني لهذا الاقتصاد يساوي:

2600
2400
1600
1400

السؤال ٦١ : يعرف الناتج الاجمالي(gdp) بأنه

مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة محليا في سنة معينة.
مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية والوسيطة المنتجة محليا في سنة معينة.
مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة محليا في سنة معينة.
مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية والوسيطة المنتجة محليا وخارجيا في سنة معينة.

السؤال ٦٢ :يشمل الإنفاق الاستثماري :

استحداث أو شراء أصول إنتاجية جديدة
شراء أصول مالية (أسهم أو سندات) جديدة
إحلال الاصول الانتاجية المهلكة بأصول إنتاجية جديدة
كل الاجابات صحيحة